الفصل الثالث

المقومات العلمية للحافظ الذهبي

الإمام الذهبي حافظ لا يجارى ، وعالم لا يبارى ، وهو حامل لواء الاجتهاد ، وصاحب راية عدم التقليد ، والرجل موسوعي العلوم ، وله مشاركات متميزة في كثير من الفنون ولم تكن إسهاماته في تلك المعارف إسهامات ضيف على مائدة ، وإنما قدم آراءً ورسم منهجًا وكأنه في كل فن من مؤسسيه ، وفي كل علم من رواده ومفكريه .

فالحافظ الذهبي يفرد لمصطلح الحديث بعض مصنفاته ، وللذهبي رحمه الله في قضايا المصطلح جهودًا مبتكرة ، فلم يكتف بالتكرار ، ولم يقنع مما قاله السابقون بالاجترار ، وإنما دون ذلك مشاركات وآراء من صميم علوم المصطلح .

وكلام الحافظ الذهبي في الجرح والتعديل لا يعرف التسليم بقول النقاد دون محاققة ، فهناك جرح مردود ، وآخر تبدو عليه أمارات التعنت ، وثالث غير ثابت النقل ، ولفظ غير مراد ظاهره ، وربما كان المجرح ممن لا يعتد به إلى غير ذلك من مباحث الجرح والتعديل .

وللحافظ الذهبي عناية بالفقه ومعرفة بالفقهاء ، وممارسة للمسائل الفقهية واجتهادات واستنباطات من النصوص ، مازجًا خبراته الحديثية بآرائه الفقهية .

كما ذلل الحافظ الذهبي معارفه بالتاريخ في نقده للمتون والأسانيد ، وجعل التاريخ من القرائن الدالة على صدق الرواية ، أو فسادها ، وجعل خلاف المتن للواقع التاريخي من دواعي رد ذلك المتن .

والحافظ الذهبي إن لم يكن أديبًا بالمعنى الاصطلاحي ، فهو ذوأَاقة له ، عالم بطبقات الشعراء وفيم يجيد كل منهم ، وله وقفات نقدية رائعة ، وله أشعار رائقة .

وكذا كان بصيرًا بقواعد العربية ، عالمًا بغريبها ، وله اطلاع على لغات أخرى واصطلاحات العلوم .

وكان رحمه الله عالمًا بالعقائد ، ونقاط الخلاف بين الفرق ، كما كان على معرفة تامة بالتصوف وأعيانه ، ومفرقًا بين تصوف الحق وتصوف الباطل ، مؤكدًا على آثار ترك السنة عند المتعبدين .

وللذهبي رحمه الله نظرات تربوية رائعة للسالكين إلى الله تعالى ، يقوم فيها بدور المرشد والمربي ، حتى لا يضل من رام الحق السبيل ، أو يفقد من يبتغي الهدى الدليل وله لفتات سياسية بارعة عن مقومات الحاكم واجتهاداته والمعارضة ودورها وحدودها .

بينما يرفض علم المنطق والفلسفة ويراهما من العلوم المتروكة ، التي يجب التحذير منها .

● مصطلح الحديث

اهتم الحافظ الذهبي بعلوم الحديث ، وبها عرف ، وكان لمصطلح الحديث شأن مع ذلك الإمام ، فقد أفرد له بعض مصنفاته ، ومن ذلك «الموقظة» التي اختصر فيها كتاب الاقتراح لشيخه ابن دقيق العيد ، وظهر فيه من آرائه النقدية وتوجيهاته الاصطلاحية ما صبغ ذلك المختصر بروح الحافظ الذهبي في مختصراته ، تلك الروح التي لا تعرف الاختصار الأعمى ، بل ينتقد ، ويضيف ، ويهذب ويشرح .

وكذا «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ، و«الزيادة المضطربة» ، و«العذب السلسل في الحديث المسلسل» ، و«معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» ، و«من تكلم فيه وهو موثق» ، إلى غير ذلك ، إضافة إلى ما بثه في كتب التراجم والتواريخ والاختصارات وغيرها من مباحث تهتم بمصطلح الحديث وتعنى به .

وإن كانت المادة العلمية في ذلك الميدان غزيرة ، فليس المقام مقام إسهاب واستطراد ؛ لذا فالتركيز على تلك المباحث التي ظهرت فيها شخصية ذلك العالم سيكون محل العناية في ذلك البحث .

● نقد الرواة

أول ما يهتم الحافظ الذهبي ببيانه في مبحث الجرح والتعديل أن من شروط

من يتكلم في الرواة جرحًا وتعديلاً أن يكون ذا «ورع تام وبراءة من الهوى والميل ، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله»[١].

إلى جانب ذلك لا بد من التعرف على أعراف واصطلاحات أئمة الجرح والتعديل ، فقد تكون العبارة واحدة ، ولكن دلالتها مختلفة بحسب مراد قائلها ، وقد ذكر الذهبي أنه علم بالاستقراء «إذا قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يريد أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت . والبخاري قد يطلق على الشيخ : ليس بالقوي ، ويريد أنه ضعيف»[٢].

ويرى الإمام الذهبي أن حصر الثقات في مصنف واحد شيء متعذر ، ولكنه يرشد إلى مظنة البحث عنهم فقال : «وينبوع معرفة الثقات تاريخ البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان وكتاب تهذيب الكمال»[٣].

وإذا كان الرواة يتفاوتون قوة وضعفًا ، فإن الثقات أنفسهم ينقسمون فيما بينهم فئات عدة ، وكذا الضعفاء . قال الذهبي : «فليس من وثق مطلقًا كمن تكلم فيه ، وليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه ، ولا من ضعفوه ورووا عنه كمن تركوه ، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه»[٤].

ويهتم الحافظ الذهبي بدراسة حال المجرح والمعدل من المتكلم فيه ، فيقول في حالة الجرح : «فإن لاح لك انحراف الجارح ، ووجدت توثيق المجروح من جهة أخرى فلا تحفل بالمنحرف»[٥].

وكذا إذا ظهرت قرائن على التساهل في التعديل ينبغي ألا يعمل به ؛ لأنه «قد يكون نفس الإمام فيما[٦] وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك»[٧].

إن عبارات النقاد في الحكم على الرواة متفاوتة ومتعددة ، فليس هناك قالب مختص بالثقات ، ولا آخر أُعِدَّ للضعفاء ، كما أن هناك طبقة يتجاذبها التقوية

---

(١) الذهبي ، الموقظة ص٨٣ ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ط . ٢ ، ١٤١٢هـ .

(٢) المصدر السابق ص٨٢ .

(٣) المصدر السابق ص٧٩ ، ٨١ .

(٤) المصدر السابق ص٨١ .

(٥) المصدر السابق ص٨٨ .

(٦) كذا ، ولعلها : فيمن .

(٧) المصدر السابق ص٨٤ .

والتضعيف وجاءت عبارات النقاد عنها بألفاظ محتملة ؛ كفلان حسن الحديث ، وصالح الحديث ، وصدوق إن شاء الله ، وشيخ وما شابه ذلك ، فتلك العبارات «ليست مضعفة لحال الشيخ ولا مُرقِّية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها ، ولكن كثير ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه»[١].

● **رواية أهل البدع**

اختلف أهل العلم في قبول رواية المبتدعة ، فمنهم من منع من ذلك مطلقًا ، ومنهم من ترخص مطلقًا ، ومنهم من فصل بين الداعية وغيره إن حققا الصدق[٢].

ولكن الحافظ الذهبي له تقسيم آخر لا يعتمد على حال المبتدع ، وإنما يتعلق بقدر البدعة ، فيقول : «البدعة على ضربين : **فبدعة صغرى** كالتشيع بلا غلو ولا تحرف ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة ، ثم **بدعة كبرى** كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة»[٣].

وبعد نقل آراء العلماء واختلافهم في ذلك اتضح للذهبي «أن من دخل في بدعة ولم يعد من رءوسها ولا أمعن فيها يقبل حديثه»[٤].

لذلك ترجم الحافظ الذهبي لأبان بن تغلب وذكر صدقه وكونه شيعيًا جلدًا ثم قال : «فلنا صدقه وعليه بدعته»[٥].

وإن كان ذلك القبول لرواية المبتدع ليس قبول ترحيب وتشريف ، وإنما قبول مضطر أشرف على الهلاك فحلت له الميتة ، وذلك يتضح من قبول الذهبي لروايتهم خشية ذهاب جملة من الآثار النبوية ، ثم يصرح بأن «الإعراض عنه أولى»[٦].

---

(١) الذهبي ، الموقظة ص٨١ ، ٨٢ .
(٢) الذهبي ، الميزان (١/٢٧ ، ٢٨).
(٣) المرجع السابق (١/ ٥ ، ٦).
(٤) الذهبي ، السير (٧/ ١٥٤).
(٥) الذهبي ، الميزان (١/٥).
(٦) الذهبي ، السير (١٩/٣٦٨).

● التدليس

التدليس : رواية الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه ، دون ذكر لفظ التحديث ، وإنما بلفظ محتمل كالعنعنة أو الأنأنة ، التي توهم المستمع اتصال السند بين ذلك الراوي وشيخه وانعدام الوسائط بينهما[١].

وقد كرهه العلماء وعدوه من المهانة لمن يقوم به ، وقبحًا ممن يتعمده ، ولا يحتج العلماء بالحديث المدلس ؛ إذ لو كان في ذلك الراوي المحذوف خيرٌ لصاح به المدلس .

قال الذهبي : « والمدلس داخل في عموم قوله : ﴿ وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ (آل عمران:١٨٨) وداخل في قوله عليه السلام : « من غشنا فليس منا » لأنه يوهم السامعين أن حديثه متصل ، وفيه انقطاع »[٢].

ويراه الحافظ الذهبي ذلاً ومنافيًا للإخلاص ، ويرى فيه جناية على السنة ، والورع تركه[٣].

للتدليس صورة معروفة منها تدليس الإسناد بأنواعه المتعددة : التسوية ، والعطف ، والقطع ، والسكوت ، والصيغ . وتدليس الشيوخ ، وذلك معروف ، ولكن الحافظ الذهبي يرى صورًا أخرى للتدليس : فمن ذلك إطلاق المغاربة لفظ « أخبرنا » أو « حدثنا » على الإجازة .

وإحضار الطفل الصغير الذي لا يميز على الشيخ ، ثم يقول ذلك الصغير بعد ذلك : أنبأنا فلان ، فذلك عند الذهبي من ضروب الإرسال[٤].

وإذا عرف أن رواية المدلس مردودة إلا إذا صرح بالتحديث ، فإن الحافظ الذهبي لا يرى ذلك على الإطلاق ، فهذا الأعمش يدلس ، وربما دلس عن ضعيف .

---

(١) الخطيب ، الكفاية ص٢٦٢ ، طبع جمعية دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ١٣٥٧هـ . ، وابن عبد البر ، التمهيد (٢٧/١).

(٢) الذهبي التاريخ (٩٧/١١) ، السير (٤٦٠/٧).

(٣) الذهبي ، السير (٤٦٠/٧) ، الموقظة ص٤٨-٥٠ .

(٤) الذهبي ، الموقظة ص٥٦ ، ٥٨ .

قال الذهبي : «فمتى قال : حدثنا فلا كلام ، ومتى قال : (عن) تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ أكثر عنهم ، كإبراهيم وابن أبي وائل وأبي صالح السمان ، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»[١].

● **الحديث الحسن**

من أكثر القضايا سخونة واضطرابًا في مصطلح الحديث معرفة الحديث الحسن ، وقد عرفه الترمذي ثم الخطابي وآخرون ، ولكن هذه التعريفات لا تصدق عند المحاققة إلا عند أصحابها ، أما جمهور المحدثين فقد استخدموا لفظ الحسن على معان متفاوتة منها الصحيح والحسن الاصطلاحي والضعيف ، بل والمتروك[٢] ولكن على اعتبار المعنى الاصطلاحي ، يرى الذهبي أن «الحديث النبوي قسمان ، ليس إلا : صحيح وهو على مراتب ، وضعيف وهو على مراتب»[٣].

ويعرف الحديث الحسن بأنه «ما ارتقى عن درجة الضعيف ولم يبلغ درجة الصحيح ، وإن شئت قلت : الحسن ما سلم من ضعف الرواة . . . فجاء الحسن مثلاً في آخر مراتب الصحيح»[٤].

وحول صعوبة الحديث الحسن يؤكد الذهبي أنه على إياس من إيجاد قاعدة مطردة تندرج فيها الأحاديث الحسان «فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح ؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد ، فيومًا يصفه بالصحة ويومًا يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه»[٥].

● **أحاديث الفضائل والشواهد والمتابعات**

نقاد الحديث إذا جاءت أحاديث الأحكام تشددوا ودققوا ولم يقبلوا إلا الأثبات والثقات ، وإذا جاءت أحاديث الرغائب والفضائل والسير والملاحم والتفسير

---

(١) الذهبي ، الميزان (٢/٢٢٤).

(٢) راجع قضية الحديث الحسن في منهج النقد المتقدمين من المحدثين ص٥٥٦-٥٨٨ ، للباحث ، رسالة ماجستير .

(٣) الذهبي ، السير (٧/٣٣٩) ، (٣/٢١٤).

(٤) الذهبي ، الموقظة ص٢٦ ، ٢٧ .

(٥) المصدر السابق ص٢٨ ، ٢٩ .

ترخصوا بعض الشيء ، ولكن ذلك الترخص وهذا التساهل له خطم وأزمة ، وليس على إطلاقه ، وذلك ما يبينه الذهبي قائلاً : «فيقبلون في ذلك ما ضُعف إسناده لا ما اتهم رواته ، فإن الأحاديث الموضوعة والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها»[١].

والأمر بحاله في الرواة المعتبر بهم في الشواهد والمتابعات ، فيقبل في المتابعة أو الشاهد رواية الضعيف المقارب دون الواهي أو الكذاب أو ما شابه ذلك[٢].

● **سرقة الحديث**

يعرف الحافظ الذهبي سرقة الحديث : «بأن يكون محدث منفردًا بحديث فيجيء السارق فيدعي أنه سمعه أيضًا من شيخ ذلك المحدث»[٣].

وقد يسوق الراوي إسناد حديث لمتن حديث آخر ، وهو في تلك الحال إما أنه وهم وأخطأ فذلك محتمل ، وصاحبه إذا تبين له خطؤه رجع عن ذلك الوهم أو يكون الراوي متعمدًا ، وذلك الذي يقال عنه : يسرق الحديث .

وسرقة الحديث درجات بعضها شر من بعض : «فمن سرق السماع وادعى ما لم يسمع من الكتب والأجزاء فهذا كذب مجرد على الشيوخ وليس على رسول الله ﷺ ولا يفلح من تعاناه ، بل يفتضح أمره في حياته أو بعد وفاته عقوبة من الله تعالى ، وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده ، فهو أخف جرمًا ممن سرق حديثًا لم يصح متنه وركب له إسنادًا صحيحًا ، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء ، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام فهو أعظم إثمًا»[٤].

● **التفرد**

كثيرًا ما يعل النقاد الروايات للتفرد ، ويجعلون تفرد الراوي مظنة الوهم والخطأ ، والمراد به أن يروي الراوي حديثًا دون أن يشاركه الآخرون ، وهو بمعنى الغريب والشاذ لغة .

---

(١) الذهبي ، السير (٨/٥٢٠).
(٢) المصدر السابق (٦/١٨٤).
(٣) الذهبي ، التاريخ (١٧/١٤٠).
(٤) الذهبي ، الموقظة ص٦٠ ، ٦١ .

ويزداد الإنكار على ذلك المتفرد إذا كان شيخه قد اجتمع عليه الكثير من الطلاب ، أو كان ذلك المتفرد من عوام التلاميذ وليس من خواصهم ، أو يكون حفظه دون حفظ كثير من تلامذة الشيخ الملازمين له[١].

ويقرر الحافظ الذهبي أن كثيراً من الثقات يتفردون ، ولا يتابعون على بعض حديثهم ، وليس كل تفرد قادحًا في ذلك الثقة[٢].

ولكن التفرد لا بد أن يراعى فيه قرائن منها الحفظ والإتقان وملازمة الشيخ وكون المتفرد من مطلق الثقات أم من الأئمة الحفاظ إلى غير ذلك ، فكما يكون التفرد مصدر تضعيف للرواية ، فقد يكون أرفع لرتبة ذلك المتفرد .

قال الذهبي : « بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر ، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه »[٣].

وقد تفرد الفريابي عن الثوري رحمهما الله ، وعلى جلالة الثوري وكثرة التلاميذ من حوله ، فالذهبي لم ينكر لمحمد بن يوسف الفريابي ذلك التفرد « لأنه لازمه مدة »[٤] ولم ينكر على سليمان بن أحمد الطبري الحافظ التفرد « في سعة ما روى »[٥].

أما إدريس بن يحيى الخولاني فقد تفرد بحديث : « **من أطعم أخاه المسلم حتى يشبعه وسقاه من الماء حتى يرويه . . .** » الحديث ، فالحافظ الذهبي قد حكم على ذلك الحديث بالنكارة والغرابة لكون المتفرد به « أحد الزهاد »[٦].

وقد روى نعيم عن عيسى بن يونس بسنده إلى النبي ﷺ : « **تفترق أمتي بضع وسبعين فرقة ، أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور . . .** » الحديث ، وقد وهَّم الحافظ يحيى بن معين نعيمًا ورأى أنه شُبه له .

---

(١) مسلم ، ومقدمة صحيح مسلم (١/٥ ، ٦) ، وابن رجب ، شرح علل الترمذي ص٢٠٨ .
(٢) الذهبي ، الميزان (٢/٣٠٦) ، التاريخ (١٣/٣٧٧).
(٣) الذهبي ، الميزان (٣/١٤٠).
(٤) المصدر السابق (٤/٧١).
(٥) المصدر السابق (٢/١٩٥).
(٦) الذهبي ، الميزان (٢/٤٦).

وقد خالفه الحافظ الذهبي في نسبة ذلك الوهم إلى نعيم ، ورجح أن الخطأ من عيسى بن يونس ؛ إذ التفرد ليس متحققًا في حق نعيم لمشاركة سويد وعبد الله ابن جعفر ، والحكم بن المبارك نعيمًا في رواية ذلك عن عيسى بن يونس .

قال الذهبي : « هؤلاء أربعة لا يجوز في العادة أن يتفقوا على باطل ، فإن كان خطأ فمن عيسى بن يونس »[١] .

• ليس كل علو يغتر به

المحدِّثون يبحثون عن الروايات الصحيحة ، ويطلبون الأسانيد العالية ، وقد خاضوا في سبيل ذلك الأسفار ، وعبروا من أجله البحار ، مع اتصال الحديث لهم من طرق نازلة ، وافتخر طلاب الحديث بالروايات التي تقل فيها الوسائط بينهم وبين رسول الله ﷺ ، وصار لكل محدث عوالٍ يشتهر بها .

ومع ذلك فالحافظ الذهبي مع كوكبة المحققين من النقاد ، لا يرى العلو وحده سببًا لقبول الرواية ، ولا يراه مطمعًا إذا خلت تلك الرواية من دلائل الصحة وأمارات الوثوق .

ولهذا يرى الذهبي عدم التشاغل بتخريج عوالي يعلى بن الأشدق ؛ لأنها مما لا يفرح به ، فقد كذبه أبو زرعة ، وقال ابن حبان : « لا تحل الرواية عنه »[٢] .

ووجه تحذيرًا ألا نغتر بعلو أحاديث أحمد بن القاسم اللُّكي ؛ لأنها أباطيل[٣] ولم يفرح بعلو حديث عثمان بن الخطاب الذي روى عن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب ، فقال : « هذا مما لا أفرح بعلوه ، لعلمي بأن هذا الكذاب ما رأى عليًّا رضي الله عنه أصلاً ، ولا والله رأى من رآه »[٤] .

• ليس كل معنى صحيح حديثًا

المعاني النبيلة والألفاظ المحكمة ذات وقع في النفس وتأثير على المتلقي ، وفرق بين الإعجاب بالقول أو قبوله ، وبين نسبة القول للنبي ﷺ فالأقوال الحكيمة

---

(١) الذهبي ، الميزان (٤/٢٦٨).
(٢) الذهبي ، التاريخ (١٢/٤٧٤).
(٣) الذهبي ، معجم الشيوخ (٢/٤٢ ، ٤٣).
(٤) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٣/٩٨٠).

والكلمات العذبة ليس لها ما لقول الرسول ﷺ من قدسية وتشريع ؛ لذا وجب التفريق بين كون القول صحيحًا وبين كونه أثرًا .

فقد روي من طريق قتادة بن رستم ، عن ابن عمر مرفوعًا : «**الويل كل الويل لمن ترك عياله بخير ، وقدم على ربه بشر**» ، قال الذهبي : «وإن كان معناه حقًا فهو موضوع»[١].

وقد رُوي عن جابر مرفوعًا : «**لا يبغض أبا بكر وعمر مؤمن ولا يحبهما منافق**» فانتقد الحافظ الذهبي سنده ؛ إذ جاء من رواية عبد الرحمن بن مالك ابن مغول . قال أحمد والدارقطني : متروك . وقال أبو داود : كذاب . وقال النسائي : «ليس بثقة» ، ومع ذلك قال الذهبي : «ولكن هو كلام صحيح»[٢].

وروى يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعًا : «**أخوف ما أخاف على أمتي تصديق بالنجوم وتكذيب بالقدر ، ولا يؤمن عبد بالله حتى يؤمن بالقدر خيره وشره ، حلوه ومره**» .

قال الذهبي : «وهو كلام صحيح ، لكن الحديث واهٍ لمكان الرقاشي»[٣].

● **رواية الموضوعات للتحذير منها**

يحذر العلماء من الوضاعين والضعفاء وينهون الرواة عن الأخذ من أصحاب الأباطيل ، ولكن على الخواص من العلماء والمهرة من المحدثين أن يتعرفوا على الموضوعات بمتونها وأسانيدها ، خشية أن يقلب بعض الأشقياء أسانيدها ، فيحدث بها بأسانيد صحيحة محدثًا اضطرابًا عند صغار الطلاب .

ولذلك لا يجد الحافظ الذهبي غضاضة في ذكر الموضوعات والبواطيل ، ولكنه يقرن ذلك بوضعه وبطلانه ، فقد ذكر حديث ابن عباس مرفوعًا : «**من حفظ على أمتي حديثًا واحدًا كان له أجر أحدٍ وسبعين نبيًا صديقًا**».

قال الذهبي : «هذا مما تحرم روايته إلا مقرونا بأنه مكذوب من غير تردد»[٤].

---

(١) الذهبي ، الميزان (٣/٣٨٥).
(٢) المصدر السابق (٢/٥٨٤).
(٣) الذهبي ، السير (٨/٢٨٧).
(٤) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٤/١٢٣٩).

روى الحافظ الذهبي حديث محمد بن كثير بسنده «لما خطب علي فاطمة من رسول الله ﷺ . . . » وفيه : «**كأنك إنما ادخرتني لفقير قريش؟ فقال : والذي بعثني بالحق ما تكلمت بهذا حتى أذن الله فيه من السماء**» .

ثم قال الذهبي : «ولم أرو هذا ونحوه إلا للتزييف والكشف»[١].

وروى حديث علي بن أبي طالب ﷺ مرفوعًا ، وفيه : «**سمعت إسرافيل ، سمعت القلم ، سمعت اللوح يقول ، سمعت الله من فوق العرش يقول للشيء كن فيكون ، فلا يبلغ الكاف النون حتى يكون ما يكون**»، قال الذهبي : «هذا حديث باطل . . . رويته للتحذير منه»[٢].

وقد روي من حديث علي مرفوعًا : «**يا علي أما الغسل فغسلني أنت ، وابن عباس يصب الماء ، وجبريل ثالثكما . . . »** ، قال الذهبي : «هذا حديث موضوع ، وأراه من افتراء عبد المنعم ، وإنما رويته لهتك حاله»[٣].

وروى الذهبي عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قول الله تعالى : ﴿ **وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ** ﴾ (الطلاق:١٢) قال : «سبع أرضين ، وفي كل أرض نبي كنبيكم ، وآدم كآدمكم ، ونوح كنوحكم ...» ، ثم قال الذهبي : «وهذه بلية تحير السامع ، كتبتها استطرادًا للتعجب ، وهو من قبيل : اسمع واسكت»[٤].

● **الحديث الضعيف درجات**

كما أن للثقات درجات متفاوتة ، وللضعفاء منازل ، فكذلك الحكم على الحديث ، والحديث المردود : منه الضعيف ثم الغريب ، فالمنكر والباطل ، والموضوع .

ولكلٍّ منزلته في الضعف من حيث التحديث به في أبواب دون أخرى ، أو المنع من روايته مطلقًا إلى غير ذلك .

---

(١) الذهبي ، العلو للعلي الغفار ص٢٩ ، ٣٠ ، تحقيق أشرف عبد المقصود ، دار أضواء السلف ١٤١٦هـ -١٩٩٥م .

(٢) المصدر السابق ص٥٤ .

(٣) المصدر السابق ص٥١ .

(٤) المصدر السابق ص٧٥ .

فقد روى أحمد بن مصعب المروزي عن عمر بن هارون البلخي حديثًا باطلاً ، قال الذهبي : «لا يحتمله عمر مع ضعفه»[١] فمع ثبوت الضعف على عمر البلخي إلا أن ذلك الحديث قد تعدى في الوهن إلى ما لا يحتمله ضعف عمر ، ومن ثَمَّ ألصق بأحمد المروزي .

وقد تفرد يونس ، وهو أحد الحفاظ المبرزين بأحاديث ، وهو حافظ جليل القدر ، احتج به البخاري ومسلم في الأصول . قال ابن سعد : «ربما جاء بالشيء المنكر» .

فانتقده الذهبي بأن يونس وأمثاله إذا تفردوا لا يعد تفردهم منكرًا ، قال الذهبي : «ليس ذاك عند أكثر الحافظ منكرًا ؛ بل غريب»[٢].

وروي من حديث أبي هريرة مرفوعًا : «**الوضوء من البول مرة مرة ، ومن الغائط مرتين مرتين ، ومن الجنابة ثلاثًا ثلاثًا**» قال ابن عدي : «وهو منكر» ورأى الذهبي أن ذلك المتن قد تعدى في الوهن درجة النكارة إلى البطلان ، فقال : «بل باطل»[٣].

ويوضح الحافظ الذهبي أن راوي الموضوعات أحد رجلين ، إما متعمد أو أنه يحدث على الوهم ، ولكلٍّ منهما حكم مستقل ، قال الذهبي : «إن كان تعمد فهو كذاب ، وإن كان شبه له فهو متروك لا يعي»[٤].

● **بين وضع السند ووضع المتن**

التدليس وسرقه الحديث مما تؤخذ على الراوي ، ولكن ذلك في الأسانيد ، وإن كان صاحبه متشبعًا بما لم يُعط ، وقد أتى فعلاً منافيًا للإخلاص ؛ إلا أن ذلك أخف بكثير من وضع متن والتكثر برواية الموضوعات والأباطيل .

وقد احتملت رواية المنكرات في الأسانيد مع انتقادها ، أما المتون فلا سبيل إلى احتمال النكارة فيها ؛ إذ تشابك الأسانيد ، وتشابه سلاسل الرواة مظنة الوهم والخطأ بخلاف المتون ؛ لذا فالنقاد يعولون كثيرًا في النقد على المتون .

---

(١) الذهبي ، الميزان (١/١٥٦).
(٢) الذهبي ، السير (٦/٣٠٠).
(٣) الذهبي ، الميزان (٣/٢٨٣).
(٤) المصدر السابق (٢/٣٦٠).

فحجاج بن نصير الفساطيطي ، ضعفه كثيرون ، ولكن الحافظ الذهبي يشير إلى أن ضعفه من جهة الوهم لا التعمد ؛ لأنه : «لم يأت بمتن منكر»[١].

وأما يحيى الحماني ، فقد كان مبرزًا في الحفظ ، عيب عليه تلقط أحاديث وادعاء روايتها على وجه التدليس موهمًا سماعها ، ولكن الذهبي ، وإن انتقد ذلك الصنيع إلا أنه يراه «أخف من افتراء المتون»[٢].

وكون الراوي لم يتقن الأسانيد ، أو وقع له وهم فيها ليس بقادح في الراوي إن حدث ذلك منه على سبيل الخطأ ، ولكن كثرة ذلك في المتون لا تستساغ فأبو حذافة السهمي راوي الموطأ عن مالك له أوابد ، ويرى الذهبي أن أبا حذافة لم يتعمد قائلاً : «ولم ينقم على أبي حذافة متن ؛ بل إسناد ، ولم يكن ممن يتعمد»[٣].

أما ابن جوصا الحافظ فله وهم كما لغيره ، ولكون ذلك يقع في الأسانيد لا المتون ، جعل الذهبي من يضعفه بذلك متعنتًا[٤].

وقد يتهم الراوي بالكذب ، ولكن المعرفة الدقيقة بذلك الراوي تصرف ذلك اللفظ عن ظاهره إلى ما يتناسب مع حال ذلك الراوي ، فقد قال الخطيب : «أبو علي الأهوازي كذاب في القراءات والحديث جميعًا» قال الذهبي : «يريد تركيب الإسناد وادعاء اللقاء ، أما وضع حروف أو متون فحاشا وكلا ، ما أجوز ذلك عليه»[٥].

كما يوصف الحديث بأنه موضوع وبالمعرفة بذلك المتن يُوَجَّه ذلك القول إلى السند فقد روي حديث «طلب العلم فريضة» من طريق إبراهيم بن موسى المروزي ، عن مالك ، عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا .

قال أحمد : هذا كذاب . ووجه الذهبي ذلك القول قائلاً : «يعني بهذا الإسناد ، وإلا فالمتن له طرق ضعيفة»[٦].

---

(١) الذهبي ، الميزان (٤٦٥/١).
(٢) الذهبي ، السير (٥٣٦/١ ، ٥٣٧).
(٣) الذهبي ، الميزان (٨٣/١).
(٤) الذهبي ، السير (١٨/١٥).
(٥) الذهبي ، السير (١٧/١٨ ، ١٨).
(٦) الذهبي ، الميزان (٦٩/١).

● **ناقد المتن**

ناقد المتن ينبغي أن تختلط ألفاظ النبوة بلحمه ودمه ، حتى يميز بين أنوار ألفاظ النبوة وظلمة كلام الوضاعين . قال ابن دقيق العيد : « فحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم هيئة نفسانية وملكة قوية يعرفون ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة وما لا يجوز »[١].

ولابن القيم في ذلك كلام نفيس[٢].

قال الذهبي : « إن لم يكن للإنسان ذوق النقاد وبصر الحفاظ ، وإلا فإنه يضعف الحديث القوي ، ويصحح الحديث الواهي »[٣]

وكان الحفاظ يتفاضلون فيما بينهم بالإتيان بالحديث بلفظه ، دون التسمح في ذلك ، ومن هؤلاء أبو بكر بن الجعابي : « الذي كان يفضل الحفاظ بأنه كان يسوق المتون بألفاظها »[٤].

ولم يكن كل العلماء على درجة واحدة من اليقظة حيال المتون الموضوعة ، فقد ألف عبد الله بن محمد بن يعقوب مسندًا لأبي حنيفة ، ولكن فيه أوابد ما تفوه بها الإمام ، قال الذهبي : « راجت على أبي محمد »[٥] ابن حزم .

بينما تيقظ الشعبي لهذه المتون ، فانتقد متن حديث : « **ولد الزنا شر الثلاثة** » وقال : « لو كان كذاك لرجمت أمه وهو في بطنها » .

وروي عن أمامة أن عثمان كان كلاً على مواليه فقال الشعبي : « فهل قتل عثمان إلا صنيعه في مواليه »[٦].

وقد روي أن الإمام أحمد يوم مات وقع النوح في أربعة أصناف : المسلمين واليهود والنصارى والمجوس . وأسلم يوم مات عشرون ألفًا من اليهود والنصارى والمجوس ، وذلك من رواية الوركاني جار الإمام أحمد .

---

(١) السخاوي ، فتح المغيث (٢٤٩/١).

(٢) ابن القيم ، المنار المنيف ص٤٤ ، تحقيق عبد الفتاح ، أبي غدة ، مكتبة ابن تيمية .

(٣) الذهبي ، ذيل ديوان الضعفاء ص١٥، تحقيق حماد الأنصاري مكتبة النهضة الحديثة . ط . ١.

(٤) الذهبي ، السير (٨٩/١٦).

(٥) المصدر السابق (٤٢٥/١٥).

(٦) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٨١/١).

والحافظ الذهبي انتقد متن هذه الرواية أولاً ولم يحتملها قائلاً : «والعقل يحيل مثل هذا الحادث في بغداد ولا يرويه جماعة تتوفر هممهم ودواعيهم على نقل ما هو دون ذلك ، وكيف يقع مثل هذا الأمر الكبير ولا يذكره المروزي ولا صالح بن أحمد ولا عبد الله بن أحمد بن حنبل . . . فوالله لو أسلم يوم موته عشرة أنفس لكان عظيمًا ، ولكان ينبغي أن يرويه نحو من عشرة أنفس».

ثم ظهر للحافظ الذهبي بعد ذلك ضعف ذلك السند ، فالوركاني مات قبل أحمد بدهر ؛ سنة مائتين وثمانية وعشرين[١].

وليس كل أحد يتكلم في نقد المتون ، فذاك ميدان له فرسانه ، وتلك مكانة لا يتأهل لها إلا بمعرفة وحفظ وإتقان وذوق ، وتقوى من الله ونور يقذفه في قلب ذلك الناقد .

فقد كان محمد بن وضاح بن بزيع معظمًا ، ذا ورع وفضل ، ولكن عيب عليه رده لكثير من الأحاديث ، وقوله في كثير من الأحاديث الثابتة : «ليس هذا من كلام النبي ﷺ»[٢].

● الجرح والتعديل

الحافظ الذهبي إمام في الجرح والتعديل ومعرفة الرواة ، وله في ذلك الميدان آثار وآراء ، يتعامل مع ذلك الباب تعاملاً غير تقليدي ، وقد أصل القواعد في ذلك في مرونته المعهودة التي لا تعرف الجمود ، وقد رد كثيرًا من الطعون في الرواة إذا ثبت له أن ذلك عن تعنت ، أو عن اجتهاد ثبت خطؤه ، وكذلك رفض الجرح إذا كان الراوي أقوى وأثبت من المجرح ، أو إذا كان الجرح غير ثابت عن المجرح ، ورد كثيرًا من الجرح الغير مفسر إذا تفرد به الناقد .

وللحافظ الذهبي رؤى في التعديل ، فقد تغاضى عن أخطاء الراوي النادرة إذا ثبت أن ما أصاب فيه الراوي أكثر بكثير ، وكذلك عدم إهدار الراوي كلية ، وإنما الرواة في التوثيق درجات ، منهم من بلغ أعلى الدرجات في التوثق ، ومنهم من قلت درجته ، ولكنه لا يهمل كلية ، وإنما يحتاج إليه في أبواب دون أبواب .

---

(١) الذهبي ، التاريخ (١٨/١٤٣).

(٢) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٢/٦٤٧).

كما اعتبر الحافظ الذهبي حالات الراوي المتعددة ، فقد يكون ثقة في وقت دون آخر ، فيعمل بما ضبطه من المرويات ، ويغض الطرف عن الروايات التي تساهل فيها . مع الاعتبار أن شهرة الراوي ليست دليلاً مطلقًا على الاعتماد عليه ، كما أن عدم شهرة الراوي ليست حجة قاطعة على ضعفه .

وهكذا أكد الحافظ الذهبي بمؤلفاته وآرائه ومباحثه في الجرح والتعديل أنه من فرسان ذلك الميدان ، وأنه يمارس ذلك الفن ممارسة عليم بدروبه خبير بمسالكه .

● **قواعد في الجرح والتعديل**

الحافظ الذهبي له في الجرح والتعديل مصنفات مشهورة ، على نتائجها عمل أهل العلم ، ومن تلك المصنفات المغني في الضعفاء وميزان الاعتدال .

ومن تلك الخبرات التي مر بها الحافظ الذهبي قسَّم الرواة إلى أقسام ، وطبقات فقال : « فأعلى العبارات في الرواة المقبولين : ثبت حجة ، وثبت حافظ ، وثقة متقن ، وثقة ثقة ، ثم ثقة صدوق ، ولا بأس به ، وليس به بأس ، ثم محله الصدق ، وجيد الحديث ، وصالح الحديث ، وشيخ وسط ، وشيخ حسن الحديث ، وصدوق إن شاء الله ، وصويلح ، ونحو ذلك »[١] .

وشبه هؤلاء الثقات والعدول بحسب درجاتهم بمراحل القوة في البدن ، فقال : « فمنهم العدل الحجة ، كالشاب القوي المعافى ؛ ومنهم من هو ثقة صدوق ، كالشاب الصحيح المتوسط في القوة ، ومنهم من هو صدوق أو لا بأس به كالكهل المعافى ، ومنهم الصدوق الذي فيه لين ، كمن هو في عافية ، لكن يوجعه رأسه أو به دمل »[٢] .

وعن العبارات المستخدمة في الجرح ، ومعرفة منازل الرواة المجروحين قال الذهبي في مقدمة الميزان : « وأردى عبارات الجرح : دجال كذاب . أو وضاع يضع الحديث ، ثم متهم بالكذب ، ومتفق على تركه ، ثم متروك ليس بثقة وسكتوا عنه ، وذاهب الحديث وفيه نظر ، وهالك وساقط ، ثم واهٍ بمرة ، وليس

---

(١) الذهبي ، ميزان الاعتدال (١/٤).

(٢) الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٧١ ، تحقيق عبد الفتاح ، أبي غدة ، مكتبة الرشد ط٥ . ١٩٨٤م-١٤٠٤هـ .

بشيء ، وضعيف جدًّا ، وضعفوه . . . ونحو ذلك من العبارات التي تدل برضعها على اطراح الراوي بالأصالة أو على ضعفه ، أو على التوقف فيه ، أو على جواز أن يحتج به مع لينٍ ما فيه»[١].

وكما شبه الثقات بالبدن الصحيح فقد شبه الضعاف بالبدن العليل ، وتتفاوت درجة علته باختلاف درجة ضعف ذلك الراوي فقال :«ومنهم الضعيف ، كالذي تحامل ويشهد الجماعة محمومًا ، ولا يرمي جنبه ، ومنهم الضعيف الواهي ، كالرجل المريض في الفراش ، وبالتطبيب ترجى عافيته ، ومنهم الساقط المتروك ، كصاحب المرض الحاد الخطر ، وآخر حاله كحال من سقطت قوته ، وأشرف على التلف ، وآخر من الهالكين كالمحتضر الذي ينازع»[٢].

وبمعرفة الحافظ الذهبي بنقاد الرواة ، فهو يرى يحيى بن سعيد القطان متعنتًا في الرجال ؛ لذا يرى عدم الاعتماد على جرحه إذا تفرد بذلك الجرح ، فقال : «فإذا رأيته قد وثق شيخًا فاعتمد عليه ، أما إذا لين أحدًا فتأنَّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه»[٣] وكذلك أبو حاتم الرازي ، فإنه لا يعتمده إذا انفرد بتضعيف فقال : «فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم ، فإنه متعنت في الرجال ، وقد قال في طائفة من رجال الصحاح : ليس بحجة ، ليس بقوي أو نحو ذلك»[٤].

وكثيرًا ما يهمل النقاد الثقة بحجة أنه تغير قبل موته ، وقد يكون ذلك الإهمال جائرًا ، فما كل من اختلط قد حدث زمن اختلاطه ، فكثير من المحدثين قد امتنعوا عن التحديث ، أو منعهم ذووهم من ذلك حال الاختلاط .

قال الذهبي : «كل تغير يوجد في مرض الموت ، فليس بقادح في الثقة ، فإن غالب الناس يعتريهم في المرض الحاد نحو ذلك ، ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك ، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة ، فيحدِّث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه ، فيخالف فيه»[٥].

---

(١) الذهبي ، الميزان (١/٤).
(٢) الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله ص١٧١ .
(٣) الذهبي ، السير (٩/١٨٣).
(٤) المصدر السابق (١٣/٢٦٠).
(٥) المصدر السابق (١٠/٢٥٤).

وقد حكم ابن حبان على عبد الله بن إنسان أبي محمد بأنه صدوق يخطئ كثيرًا على قلة روايته . ولكن الحافظ الذهبي يرى في ذلك تناقضًا ، فقال : « وهذا لا يستقيم أن يقوله الحافظ إلا فيمن روى عدة أحاديث ، فأما عبد الله هذا ، فهذا الحديث أول ما عنده وآخره ، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردود »[١] وقال في موضع آخر : « والكثير الخطأ مع القلة هو المتروك »[٢].

وقد تحدث الإمام مالك عن كتبه وذكر أنه لا يروي إلا عن الثقات ، فعندما سئل عن أحد الرواة قال مالك : « لو كان ثقة لرأيته في كتبي » .

قال الحافظ : « ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات ، ثم لا يلزم مما قال ؛ أن كل من روى عنه ، وهو عنده ثقة ، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره ، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال »[٣].

وقد روى أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي شيخ الشيعة حديث : « أنا مدينة العلم . . . » وأبو الصلت واهٍ ، وعلاقة تشيعه بمتن الحديث ظاهرة ، ومع ذلك فقد وثقه يحيى بن معين ، فرفض ذلك الذهبي ، وأقر قاعدة مهمة فقال : « جبلت القلوب على حب من أحسن إليها ، وكان هذا بارًّا بيحيى ، ونحن نسمع من يحيى دائمًا ، ونحتج بقوله في الرجال ، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته »[٤].

وقد فسر الحافظ الذهبي بعض الألفاظ الغامضة ، التي استخدمت كثيرًا ، واحتاجت إلى بيان ، ومن ذلك قول الإمام أحمد عندما يسأل عن راوٍ : كذا وكذا . قال الذهبي : « هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرًا فيما يجيبه به والده ، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين »[٥].

وقد يترك أئمة الجرح ذكر بعض الرواة في كتب الضعفاء عن عمد ؛ وذلك لأنهم قد خرجوا من حيز الضعف إلى الزندقة ، فهؤلاء لا إسلام لهم ، ومن هؤلاء

---

(١) الذهبي ، الميزان (٢/٣٩٣).
(٢) الذهبي ، السير (٩/٤٢٩).
(٣) المصدر السابق (٨/٧٢).
(٤) الذهبي ، السير (١/٤٤٧).
(٥) الذهبي ، الميزان (٤/٤٨٣).

إسحاق بن محمد النخعي الأحمر ، ذكر الخطيب أنه كان يقول : « إن عليًّا هو الله » وقال الذهبي : « من وصل إلى هذا الحد فهو كافر لعين من إخوان النصارى » .

ومع ذلك فقد ترجم له الذهبي في الميزان مستغفرًا الله تعالى ، لأنه ذكره في مصنفاته ثم علل الرواية عنه قائلاً : « بل روايتي عنه لهتك حاله »[١] .

ولعل ذكر من هذا حاله للتحذير منه أولى ، فإذا عرف حاله قوم ، فربما يأتي آخرون ممن لا يعرفون حاله ، فيغترون بعدم ذكره في دواوين الضعفاء ، فيظنونه من المستورين ، وليس كذلك !

● **الجرح المردود**

الناقد الفطن لايسارع إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل ، مسلمًا بكل قول ، وإنما ينبغي أن يُخضع الناقد تلك الأقوال لمعايير النقد ، وأن يمرر تلك الآراء عبر أصول ذلك العلم ، ولرد الجرح أسباب متعددة ، من ذلك :

١- **تعنت المجرِّح** : قد يتعنت المجرح ، ويدلل على أسباب جرحه بما لا طائل تحته ، وينسب الرواة بل الأئمة إلى ما لا يرضاه ميزان الإنصاف لأقل هفوة ونادر الخطأ . قال الذهبي : « كان طائفة من المحدثين يتنطعون في من له هفوة صغيرة تخالف السنة »[٢] .

وقد رد الحافظ الذهبي جرح أبي حاتم الرازي لأبي ثور الكلبي مع توثيق النسائي والناس له ، واصفًا ذلك الجرح بالغلو[٣] .

وقد بدت من ابن علية رحمه الله هفوة فتاب منها ، ولكن منصور بن سلمة الخزاعي عدَّ ذلك سببًا في عدم التحديث عنه قائلاً : « ليس من قارف الذنب كمن لم يقارفه » . قال الحافظ الذهبي : « هذا من الجرح المردود ؛ لأنه غلو »[٤] .

أما الحاكم فقد زلق زلقة عظيمة إذ قال عن الإمام ابن قتيبة : « أجمعت الأمة أنه كذاب » فرد الذهبي عليه ذلك القول قائلاً : « هذا بغي وتخرص »[٥] ، ووصف

---

(١) الذهبي ، الميزان (١/١٩٦ ، ١٩٧).
(٢) الذهبي ، السير (١٠/٤٦٦).
(٣) الذهبي ، الميزان (١/٢٩).
(٤) المصدر السابق (١/٢١٩ ، ٢٢٠).
(٥) الذهبي ، المغني (١/٥٠٩).

openkan.com

صنيع الحاكم بأنه مجازفة بشعة برغم كون ابن قتيبة كثير النقل من الصحف كشأن الإخباريين[١].

وقال أبو خيثمة لابنه : «لا تكتب عن أبي مصعب ، واكتب عمن شئت» ، وكان أبو مصعب أحمد بن بكر على شرطة عبيد الله بن الحسن عامل المأمون على المدينة وولي القضاء .

قال الذهبي : «أظنه نهاه عنه لدخوله في القضاء والمظالم ، وإلا فهو ثقة نادر الغلط ، كبير الشأن»[٢].

وغض إبراهيم النخعي من شأن ابن أبي ليلى قائلاً : «كان صاحب أمراء» . قال الذهبي : «وبمثل هذا لا يُلَيَّن الثقة»[٣].

بل تعدى الأمر إلى الحافظ الزهري ، فقد أهدره البعض لكونه كان مداخلاً للأمراء . قال الذهبي : «ولئن فعل ذلك فهو الثبت الحجة ، وأين مثل الزهري رحمه الله»[٤].

وأُخذ على الحارث بن محمد بن أبي أسامة أخذه أجرا على الرواية ، قال الذهبي : «فلعله ـ وهو الظاهر ـ أنه كان محتاجًا ، فلا ضير»[٥].

وقد قال أبو داود : «إنه لايحدث عن فضل الأعرج ؛ لأنه كان لا يفوته حديث جيد» .

قال الذهبي : «ما بهذا الخيال يغمز الحافظ ، ثم هذا أبو داود قائل هذا قد روى عنه في سننه»[٦].

٢- الاجتهاد المردود : قد يكون الجرح ناشئًا عن اجتهاد من أحد أئمة الجرح والتعديل ، ولكن هذا الاجتهاد وإن أصاب أحيانًا ، فهو يرد إذا فقد أدواته ولم يأت ببرهان على دلالاته .

---

(١) الذهبي ، التاريخ (٣٨٣/٢٠) ، والسير (٢٩٩/١٣).
(٢) الذهبي ، التاريخ (١٥٤/١٨ ، ١٥٥) ، والسير (٤٣٧/١١).
(٣) الذهبي ، الميزان (٥٨٤/٢).
(٤) الذهبي ، السير (٣٣٩/٥).
(٥) الذهبي ، السير (٣٨٩/١٣ ، ٣٩٠).
(٦) المصدر السابق (٢١٠/١٢).

فقد قوى الإمام شعبةُ محمدَ بن إسحاق وحجاج بن أرطاة ، وهما من أركان التدليس ، وقلل من شأن خالد الحذاء وهشام بن حسان ، وهما من رواة الصحيحين .

قال الذهبي : « هذا الاجتهاد من شعبة مردود ، لا يلتفت إليه ؛ بل خالد وهشام محتج بهما في الصحيحين ، هما أوثق بكثير من حجاج وابن إسحاق »[١].

وقال في موضع آخر : « وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده ، وهذه زلة من عالم »[٢].

وقدم يحيى القطان مجالدًا على جعفر بن محمد ، فلم يوافقه على ذلك الحافظ الذهبي لمخالفة اجتهاد يحيى لما عليه جمهور النقاد ، فقال : « هذه من زلقات يحيى القطان ؛ بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفرًا أوثق من مجالد »[٣].

وقال أبو الحسن ابن القطان الفاسي عن هشام بن عروة : « إنه اختلط » ، فلم يُعر الحافظ الذهبي ذلك القول اهتمامًا ووصفه بأنه : « قول مردود مرذول »[٤].

فإنه لم يسلم من الوهم أحد من الكبار ، وفرق كبير بين الاختلاط ، والتغير الذي يصيب الحافظ إذا كبر فيتغير حفظه وتنقص حدة ذهنه .

وقد ضعَّف النسائي رحمه الله هدبة بن خالد مع توثيق ابن معين ، ورواية الشيخين له ، وقول ابن عدي : « إنه لا يعرف له ما ينكر » . قال الذهبي : « هنا لا يقبل تضعيف أبي عبد الرحمن »[٥].

وكذلك ضعف النسائي يحيى بن بكير مع غزارة علمه ، ومعرفته بالحديث ورواية الشيخين له ، قال الذهبي : « وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه ... وهذا جرح مردود »[٦].

---

(١) الذهبي ، السير (١٩١/٦).
(٢) الذهبي ، الميزان (٢٩٦/٤).
(٣) الذهبي ، السير (٢٥٦/٦).
(٤) المصدر السابق (٣٥/٦ ، ٣٦).
(٥) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٤٦٥/٢).
(٦) الذهبي ، السير (٦١٤/١٠).

وعلى وجه النقيض قد يوثق البعض الضعيف ، ولكن توافر من يضعف ذلك الراوي ، لا يجعل مسوغًا لتوثيق ذلك الواهي ، فقد وثق الواقديُّ غيرُ واحد « لكن لا عبرة بقولهم مع توافر من تركه »[١].

٣- **جرح غير ثابت** : قد ينسب إلى بعض النقاد أقوالٌ في الجرح ، ولكن بعد التمحيص والتدقيق يتبين خلاف ذلك ، فمما نسب إلى مالك أنه لايرضى أبا الزناد . ولكن الذهبي لا يقر ذلك بقرائن ، فقال : « وهذا لم يصح ، وقد أكثر عنه مالك في موطئه »[٢].

ونسب إلى النسائي قوله في أبي صالح باذام : « ليس بثقة » ، ويرى الذهبي أن ذلك القول قد حدث له تصحيف ، وأن صوابه : « ليس بقوي » ، ومما يؤيد ذلك أن النسائي : « لا يقول ليس بثقة في رجل مخرج في كتابه »[٣].

ويروى عن عبد الله بن أحمد أن أباه أمسك عن الرواية عن ابن المديني ، وذلك قول يفنده الواقع الحديثي ؛ إذ رواية أحمد عن ابن المديني مشتهرة ، قال الذهبي : « ولم أر ذلك ، بل في مسنده عنه أحاديث ، وفي صحيح البخاري عنه جملة وافرة »[٤].

وقد حكى أبو حاتم الرازي أن البخاري تكلم في أبي تميلة يحيى بن واضح ، وتابعه على ذلك ابن الجوزي ، ولكن مقتضى ذلك القول عارٍ من الصحة ، فلا ذكر لأبي تميلة في كتابي الضعفاء الكبير والصغير للبخاري : « ثم إن البخاري قد احتج بأبي تميلة »[٥].

٤- **لفظ جرح غير مقصود** : وقد يطلق النقاد على الراوي لفظًا من ألفاظ الجرح ، ولا يقصد المعنى الاصطلاحي لذلك اللفظ ، فيوضح الحافظ الذهبي مقصود اللفظ بدلائله وقرائنه فقد رمي أبو كريب أحمد العطاردي بالكذب ، وذلك القول لا يُحمل على اصطلاح القوم ، والحافظ الذهبي يحمله على النطق واللهجة لا في الحديث ، ويستدل على ذلك بأن أبا كريب سمع من

---

(١) الذهبي ، التاريخ (٣٦٧/١٤).
(٢) الذهبي ، السير (٢٤٩/٥).
(٣) المصدر السابق (٣٧/٥ ، ٣٨).
(٤) المصدر السابق (٥٩/١١).
(٥) المصدر السابق (٢١١/٩).

يونس بن بكير ، وسمع من أبيه «ومما يدل على صدقه أنه روى أوراقًا في المغازي عن أبيه عن يونس بنزول ، فهذا يدل على تحرِّيه الصدق»[١].

ومن ذلك قول الشعبي عن الحارث : «كذاب» ولكن الذهبي يحمل ذلك من الشعبي على الخطأ ، قائلاً : «فلأي شيء يروي عنه»[٢] ، وكذلك يدعم قوله باحتجاج النسائي به ، مع تحري النسائي في النقد وتخيره للرجال .

وقد تكلم ابن عون في حبيب بن أبي ثابت مع توثيق ابن معين له ، واحتجاج أرباب الصحاح به ، وعند معرفة قول ابن عون يتبين وهم تضعيف ذلك الراوي . قال الذهبي : «وغاية ما قال فيه ابن عون : كان أعور . وهذا وصف لا جرح»[٣].

٥- **جرح غير مفسر** : وقد يجرح الراوي بلفظ مجمل ، يحتمل وجوهًا عدة ، فلا ينبغي الإسراع بقبول ذلك الجرح ، حتى يعلم سببه وخاصة إذا تفرد صاحب اللفظ المجمل بالجرح ، فقد غمز أبو الفتح الأزدي مروان بن جعفر ابن سعد قائلاً : «يتكلمون فيه» .

قال الذهبي : «هذا غير مفسر فلا يضر»[٤].

وقد جرح أبو بكر الجعابي عليَّ بن معبد بن نوح ، بأن عنده عجائب ، قال الذهبي : «قول أبي بكر : عنده عجائب ، عبارة محتملة للتليين ، فلا تقبل إلا مفسرة ، والرجل فثقة صادق صاحب حديث ، ولكنه يأتي بغرائب عن من يحتملها»[٥].

٦- **الرواي أقوى من المجرح** : وتأتي الطامة الكبرى عندما يتكلم حجر في جبل ، ويجرح ضعيف إمامًا من الأئمة ، وعندئذ لا يعار ذلك الجرح اهتمامًا ، ولا يجد له آذانًا تسمع له .

فقد ضعف أبو الفتح الأزدي الحارث بن أبي أسامة ، قال الذهبي : «هذه مجازفة ، ليت الأزدي عرف ضعف نفسه»[٦].

---

(١) الذهبي ، التاريخ (٢٠/٢٦٠ ، ٢٦١) ، السير (١٣/٥٧).
(٢) الذهبي التاريخ (٥/٩٠) ، السير (٤/١٥٣).
(٣) الذهبي ، الميزان (١/٤٥١).
(٤) الذهبي ، التاريخ (١٧/ رقم ٤٣٥).
(٥) الذهبي ، السير (١٠/٦٣٤).
(٦) الذهبي ، السير (١٣/٣٨٩) ، والتاريخ (٢١/١٤٧).

وكذلك ضعف الأزدي مُعَمَّر بن سليمان الرقي قائلاً : «في حديثه مناكير» .

قال الذهبي : «ما ألتفت إلى غمز الأزدي له ، ويكفيه أنه ذكره فيمن اسمه معمر بالتخفيف ، وإنما هو مثقل»[١].

وقد ذكر الشاذكوني أن الحكم بن عتيبة يفضل عليًا على أبي بكر وعمر . ولم يعتمده الذهبي ؛ لكون الراوي أقوى من المجرح فقال :«الشاذكوني ليس بمعتمد ، وما أظن أن الحكم يقع منه هذا»[٢].

وقال ابن الثلجي نقلاً عن عباد بن صهيب : «إن حمادًا ـ ابن سلمة ـ كان لا يحفظ» ، قال الذهبي : «ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله ، وقد اتُّهم»[٣].

وقد قال قطبة بن العلاء : «تركت حديث فضيل بن عياض ؛ لأنه روى أحاديث أذرى فيها على عثمان ﷺ» ، قال الذهبي : «فمن قطبة وما قطبة حتى يجرح وهو هالك؟!»[٤].

وقد تكلم البعض في كثير من أئمة السنة ، ولم يسلم من الكلام أحد ، ولكن المعيار أن الرجل إذا ثبتت إمامته وفضله لايضره ذلك القول .

فهذا أحمد بن حنبل : «تكلم فيه بعض من ابتدع ، وبالضرورة ، فما زالت رءوس البدع يتكلمون في أئمة السنة»[٥].

وترك أبو حاتم الرازي وأبو زرعة حديث البخاري عندما كتب إليهما محمد ابن يحيى الذهلي فيما يتعلق بمسألة اللفظ . قال الذهبي : «إن تركا حديثه أو لم يتركاه ، البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم»[٦].

وبلغ الأمر بالبعض أن يتعدى إلى مقام الصحابة ، فقد قال البريُّ : «كذب أبو هريرة» .

قال الذهبي : «فما ضر أبا هريرة تكذيب البري ، بل يضر البري تكذيب الحفاظ له»[٧].

---

(١) الذهبي ، الميزان (١٥٦/٤).
(٢) الذهبي ، السير (٢٠٩/٥).
(٣) الذهبي ، الميزان (٥٩٣/١).
(٤) المصدر السابق (٣٦١/٣).
(٥) الذهبي ، الرواة الثقات ص٥٦ .
(٦) الذهبي ، السير (٤٦٢/١٢ ، ٤٦٣).
(٧) الذهبي ، الميزان (٥٦/٣ ، ٥٧).

٧- **عدم شهرة الراوي ليست دليل ضعف فيه** : قد تدرك الوفاة الراوي قبل إدراك زمان الرواية ، وقبل أن يصل لمرحلة تزاحم الطلاب عليه ، فيذهب بذلك كثير علم طالما حوته الصدور .

فلم ينتشر حديث إبراهيم بن أرومة لأنه مات قبل محل الرواية[١].

وكذلك فجأ الموت أبا بكر محمد بن حيدرة بن مفوز قبل أوان الرواية[٢].

ولم ينتشر حديث أبي إسحاق الأصبهاني لأنه مات كهلاً [٣].

ومات محمد بن الوليد الزبيدي قديمًا ، فلم ينتشر عنه كثير علم ، مع جلالته وسعة معرفته وملازمته للزهري[٤].

وقد يأتي الراوي زمان الرواية ، ويكون في محل الأداء ، ولكن لا يجد العالم من يلتف حوله ، ويأخذ عنه ، وذلك لظروف المكان والزمان .

فقد كان ابن حنزابة من الحفاظ الثقات ، ولكن حال أوان الرواية « كان علمه كاسدًا بمصر لمكان الدولة الإسماعيلية »[٥].

وكان أبو القاسم الفارسي من أسند أهل الأندلس في زمانه ، وعلى الرغم من ذلك فإن أهل بلاده قد ضيعوه ؛ إذ أهملوا ذلك العالم وأعرضوا عن علمه . قال الذهبي : « ضيعه أهل الأندلس ، ولم يعرفوا قدره ولا ازدحموا عليه لقلة اعتنائهم بالعلو »[٦].

وقد امتنع البعض من التحديث قبل موته ، فلم يتهيأ للعلماء الأخذ عنهم ، ومن هؤلاء أبو حبيب الكناني البصري : « ولامتناعه لم يسمع منه البخاري وأبو حاتم وطبقتهما »[٧].

وكان أبو بكر محمد بن علي النقاش منزويًا « بتنيس » « فلهذا لم ينتشر حديثه »[٨].

---

(١) الذهبي ، السير (١٣/١٤٦).
(٢) المصدر السابق (١٩/٤٢١).
(٣) الذهبي التاريخ (٢٠/٦٠).
(٤) الذهبي ، السير (٦/٢٨٢).
(٥) المصدر السابق (١٦/٤٨٥).
(٦) الذهبي ، التاريخ (٢٨/٣٢٤).
(٧) المصدر السابق (١٥/١٠٢ ، ١٠٣) ، تذكرة الحفاظ (١/٣٦٥).
(٨) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٣/٩٥٨).

٨- **قلة الخطأ في سعة الرواية** : الحافظ إذا كثرت رواياته على الجادة ثم أخطأ في حديث أو حديثين أو ما شابه ذلك ، فإن ذلك دليل تعديل ، بل مما يقضي له بالحفظ والإتقان ، فأولئك إليهم المنتهى في الحفظ ، وتنغمر تلك الأخطاء النادرة في سعة ما روى هؤلاء .

فلا يعتمد الناقد الجهبذ تجريح بعض النقاد للراوي لخطئه في روايات نادرة ، مع تناسي الروايات العظام التي رواها على وجه الصواب .

وقد تكلم البعض في عبد الله بن وهب ، لروايته بعض المقاطيع والمعضلات . قال الذهبي : « وما مَن يروي مائة ألف حديث ، ولا يُستلحق عليه في شيء إلا وهو ثبت حافظ ، والله لو غلط في المائة ألف في مائتي حديث ، لما أثر ذلك في ثقته »[١] .

وقد أقسم العباس بن عبد العظيم بعد رحلته إلى اليمن للقاء عبد الرزاق والسماع منه ؛ أن عبد الرزاق كذاب والواقدي أصدق منه ، فانتقد الذهبي ذلك القول المستبشع ، ويؤكد حنثه في يمينه ، مسفِّهًا قوله ، وقال مستنكرًا : « يعمد إلى شيخ الإسلام ومحدث الوقت ، ومن احتج به كل أرباب الصحاح ـ وإن كان له أوهام مغمورة ، وغيره أبرع في الحديث منه ـ فيرميه بالكذب ، ويقدم عليه الواقدي؟! »[٢] .

وقد وهم إسحاق بن راهويه في حديثين ، قال الذهبي : « جرى عليه الوهم في حديثين من سبعين ألف حديث ، فلو أخطأ في ثلاثين حديثًا لما حط ذلك رتبته عن الاحتجاج به أبدًا ؛ بل كون إسحاق تُتبع حديثه فلم يوجد له خطأ قط سوى حديثين يدل على أنه أحفظ أهل زمانه »[٣] .

وقد وهم معمر بن راشد في أحاديث معروفة : « احتُملت له في سعة ما أتقن »[٤] .

وضعَّف النسائي والدارقطني وابن عدي إسماعيل بن أبي أويس لروايته بعض الغرائب . قال الذهبي : « الرجل قد وثب إلى ذلك البر ، واعتمده صاحبا

---

(١) الذهبي التاريخ (٢٦٩/١٣) ، السير (٢٢٨/٩).

(٢) الذهبي ، السير (٥٧١/٩ ، ٥٧٢).

(٣) المصدر السابق (٣٧٩/١١).

(٤) الذهبي ، الميزان (١٥٤/٤).

الصحيحين ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى ، فإنه من أوعية العلم»[١].

واستُنكر على أبي داود الطيالسي بعض أحاديث ، قال الذهبي : «أخطأ في أحاديث فكان ماذا؟»[٢].

• من قرائن عدم الاعتداد بالجرح

قد يواجه الراوي تجريحًا لا يعتد به ، ولكن عدم الاعتداد بذلك الجرح يحتاج إلى قرينة تؤكد سلامة ساحة ذلك الراوي مما ألصق به ونسب إليه ، ومن هذه القرائن :

اعتماد صاحبي الصحيحين له وروايتهم عنه : فالبخاري ، ومسلم أصحاب شروط قاسية ، وقلما يعتمدون راويًا إلا بعد ثبوت عدالته وضبطه ، إلا أن يكون في المتابعات عند مسلم أو في المعلقات عند البخاري ، وإلا فرواية الشيخين للراوي تزكية له .

فمن هؤلاء إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الحافظ ، فقد كان يحيى القطان لا يرضاه ، وضعفه ابن المديني ، وكذا ابن حزم . قال الذهبي : « إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول ، وهو في الثبت كالأسطوانة ، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعَّفه»[٣].

وقال الأزدي في حفص بن ميسرة الصغاني : «يتكلمون فيه» ، قال الذهبي : «بل احتج به أصحاب الصحاح ، فلا يلتفت إلى قول الأزدي»[٤].

وقد ضعف أبوحاتم الرازي أبا بدر محمد بن عمرو وبشير بن نهيك ، ولم ير الاحتجاج بهما ، ولكن الحافظ الذهبي يرى أنهما قفزا القنطرة برواية أصحاب الصحاح لهما[٥].

---

(١) الذهبي ، السير (١٠/٣٩٢ ، ٣٩٣).

(٢) الذهبي ، الرواة الثقات المتكلم فيهم ص١٠٣ .

(٣) الذهبي ، الميزان (١/٢٠٩) ، وتذكرة الحفاظ (١/٢١٤).

(٤) الذهبي ، الميزان (١/٥٦٩).

(٥) الذهبي ، السير (٩/٣٥٤) ، تنقيح التحقيق (٢/٣٣١) ، تحقيق مصطفى أبو غيط ، دار الوطن ، ط . ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

والأمر ذاته دفع عن عبد الكريم بن مالك الجزري[١] وزيد بن وهب الجهني[٢] ما نسب إليهما من ضعف .

الاحتجاج بالراوي في كل دواوين الإسلام : فقد ضعف يحيى القطان قيس ابن أبي حازم ، وقال : منكر الحديث ، ورد الذهبي ذلك بأن قيس بن أبي حازم « محتج به في كل دواوين الإسلام »[٣].

ورأى أبو حاتم الرازي عدم الاحتجاج بعباد بن عباد بن حبيب ، وكذلك تابعه ابن سعد ، قال الذهبي معترضًا : « حديثه في الكتب كلها »[٤].

مخالفة الناقد لسائر أهل العلم : انفراد الناقد بجرح الراوي مع توافر أهل العلم الذين تلقوا ذلك الراوي بالقبول ، يجعل في النفس ريبة من ذلك التضعيف وينزع الطمأنينة من الاستسلام لذلك الجرح ، ولذلك دفع الذهبي قول ميمون بن مهران عن نافع مولى ابن عمر أنه كبر وذهب عقله ، وجعل ذلك القول من قبيل الشاذ ؛ لأنه قد « اتفقت الأمة على أنه حجة مطلقًا »[٥].

ورد الذهبي قول من ضعف إسماعيل بن علية لاتفاق علماء الأمة على الاحتجاج به[٦].

ولم يقبل دعوى العباس بن عبد العظيم في الحط على عبد الرزاق ؛ لأن « سائر الحفاظ وأئمة العلم يحتجون به ، إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى »[٧].

كون الجرح عاريًا من الحجة : إذا تكلم الناقد في الراوي جرحًا فلا بد من دليل على ذلك الجرح ، وإلا كان قوله في ذلك الراوي خارج نطاق الاعتماد ، وبعيدًا عن الإنصاف .

وقد تكلم البعض في موسى بن عامر المري ، صاحب الوليد بن مسلم من غير

---

(١) الذهبي ، الميزان (٢/٦٤٥).
(٢) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (١/٦٧) ، ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين ص٣٤ .
(٣) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (١/٦١).
(٤) الذهبي ، التاريخ (١٢/١٩٩).
(٥) الذهبي ، السير (٥/١٠١).
(٦) المصدر السابق (٩/١١٨).
(٧) الذهبي ، الميزان (٢/٦١٠ ، ٦١١).

طائل ، فعدوا تفرده عن الوليد بأحاديث مطعنًا فيه . قال الذهبي : « تُكُلِّم فيه بلا حجة ، ولا ينكر تفرده عن الوليد ؛ فإنه مكثر عنه »[١].

توثيق النقاد المعروفين بالتحري : فقد اعتاد النقاد عند ذكر العباد والزهاد أن يصفوهم بالضعف ، وذاك إن كان غالبًا ، فلاينبغي أن يكون عامًّا ، فقد ضعف البعض مالك بن دينار لكونه من الصالحين ، قال الذهبي : « ولا يلتفت إلى قول من قال : هو من الصالحين الذين لا يحتج بهم ، فهذا النسائي قد وثقه ، وهو لا يوثق أحدًا إلا بعد الجهد »[٢].

● **درجات الرواة**

قسم النقاد الرواة أقسامًا عديدة،وقد مر قول الذهبي في مقدمة ميزان الاعتدال، وكيف قسم الثقات والضعفاء إلى أقسام متعددة متفاوتة ، أما النظر إلى الرواة نظرة ضيقة وأنه ليس إلا ثقة وضعيف ، فيخالفه صنيع أئمة النقد ، فقد لا يرقى الراوي إلى مكانة النقاد ، ولكنه لا ينحط إلى مصاف الذين لا تقبل رواياتهم .

ففارق كبير بين ترك الناقد للراوي وبين تليينه له ، فالراوي الذي في حديثه لين يحتاج إليه في الرقائق والفضائل والمغازي والسير ، وقد تقوى روايته بالشواهد والمتابعات ، أما المتروك فلاخير فيه ولا جدوى من ذكر روايته .

قال ابن حبان عن ابن أبي ليلى : « فاحش الخطأ ، استحق الترك ، تركه أحمد ويحيى » ، قال الذهبي : « لم نرهما تركاه ، بل لينا حديثه »[٣].

وكذلك بهز بن حكيم : « ما تركه عالم قط ، إنما توقفوا في الاحتجاج به »[٤].

ومن الرواة من كان ضعفه ضعف من لا يحتمل التفرد كعبد الرزاق ، قال الذهبي : « وحديثه محتج به في الصحاح ، ولكن ما هو ممن إذا انفرد بشيء عُدَّ صحيحًا غريبًا ، بل إذا تفرَّد بشيء عُدَّ منكرًا »[٥].

---

(١) الذهبي ، الميزان (٢٠٩/٤) ، والمغني (٣٣٤/٢).
(٢) الذهبي ، المغني (١٣٩/٢).
(٣) الذهبي ، السير (٣١٤/٦).
(٤) الذهبي ، الميزان (٣٥٤/١).
(٥) الذهبي ، التاريخ (٢٦٢/١٥).

ومن الرواة من هو ثقة في نفسه ، ولكنه دون كبار الأئمة كإسرائيل الذي هو ثقة ، ولكنه «ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة»[١].

ومن الرواة من لا يصلح الاحتجاج به في الأحكام وأبواب الحلال والحرام ، غير أن الحاجة تمس إليه في المغازي والسير ، ومن هؤلاء ابن إسحاق ، قال الذهبي : «والذي تقرر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية مع أنه يشذ بأشياء ، وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام ، نعم ولا بالواهي ؛ بل يستشهد به»[٢].

● **معرفة حالات الراوي المتعددة**

الراوي لا يكون بمنزلة واحدة ، فما هو في شبابه بنفس إتقانه في كهولته وشيخوخته ، وليس إتقانه وهو يحدث من أصوله وكتبه كمن يحدث من حفظه إن كان من أهل ضبط الكتاب .

فالحافظ الذهبي يرى أحاديث ابن لهيعة القديمة أضبط ، ويعلل ذلك بتغير منهج ابن لهيعة نفسه الذي جعله يتساهل في السماع والرواية ، فيعلل الذهبي قبول الإمام أحمد لأحاديثه القديمة قائلاً : «لأنه لم يكن بعد تساهل ، وكان أمره مضبوطًا ، فأفسد نفسه»[٣].

وقد تغير أداء سويد بن سعيد لما شاخ وذهب بصره . قال الذهبي : «كان من أوعية العلم ثم شاخ وأضر ، ونقص حفظه»[٤].

وقد ضعُف حفظ هشام بن عروة ، فنسي بعض محفوظه أو وهم «ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم ، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها»[٥].

وكان العدول عن الجادة في التحمل والأداء سببًا في تغير رأي النقاد في الراوي إن كان في الحفظ ذا شأن كبير ، وذلك ابن عقدة محدث بحر ، وحافظ إليه المنتهى في قوة الحفظ وكثرة الحديث والتصنيف ، غير أنه سلك غير سبيل الإتقان بأخرة . قال الذهبي : «ولو صان نفسه وجود لضربت إليه أكباد الإبل ، ولضرب بإمامته المثل ، لكنه جمع فأوعى ، وخلط الغث بالسمين»[٧].

---

(١) الذهبي ، السير (٣٥٨/٧).
(٢) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (١٧٣/١).
(٣) الذهبي ، السير (٢١/٨).
(٤) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٤٥٥/٢).
(٥) الذهبي الميزان (٣٠٢/٤).
(٧) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٨٣٩/٣).

وقد تتغير حال المحدث في الكبر فيختلط أو يزول حفظه ، وتكثر الأوهام في حديثه ، فذلك الضرب لا يقبل حديثه إن حدث في تلك الحال ، وكذا إن صان نفسه لا ينبغي أن نحكم على روايته بالضعف ؛ ومن هؤلاء الذين صانوا أنفسهم عند التغير والكبر محمد بن الفضل حفيد ابن خزيمة[١] ، وعبد الوهاب ابن عبد المجيد بن الصلت[٢] ، وعفان بن مسلم الصفار[٣] ، وعارم بن الفضل[٤].

● **المرونة في الجرح والتعديل**

الناقد ينبغي أن يتحلى بالمرونة وينأى عن الجمود ، فعملية النقد لا تشبه المعادلات الرياضية أحادية النتائج ، ولكن كل راوٍ ، وكل رواية حالة خاصة ، تدرس في ضوء المعطيات والمعلومات المتوفرة عن ذلك الراوي وتلك الرواية ، فإذا كان التفرد من غير الحفاظ دليل إدانة للراوي ؛ إذ لم يشركه الحفاظ المتقنون في تلك الرواية ، مما يوجد الريبة في نفس الناقد من ذلك الراوي المتفرد بما لا يتابع عليه .

وقد أخذ الدارقطني على ابن جوصا تفرده بأحاديث ، ولكن الحافظ الذهبي رأى أن طلب ابن جوصا للحديث مبكرًا عن أقرانه جعله يتحمل ما لم يتحملوا ، ومن ثَمَّ يتفرد بالأداء عنهم فقال : «وهو ثقة ، له غرائب كغيره من مبادرة الحديث ، فما للضعف عليه مدخل»[٥].

وإذا كان المحدثون يبدأون في برنامجهم العلمي بحفظ القرآن الكريم ثم التعبد ، وبعد ذلك يبدءون في سماع الحديث ، فإن أبا مسعود الأصبهاني قال : «كتبت الحديث وأنا ابن اثنتي عشرة سنة».

فلم ينتقد الذهبي مبادرته بالطلب ؛ وذلك لأن ظروفه يسرت له ذلك الأمر ، قال الذهبي : «بكر بالعلم ؛ لأن أباه كان محدثًا»[٦].

---

(١) الذهبي ، السير (١٦/٤٩٠) ، الميزان (٤/٩).
(٢) الذهبي ، السير (٩/٢٣٩) ، والميزان (٢/٦٨٠ ، ٦٨١).
(٣) الذهبي ، الميزان (٣/٨٢).
(٤) الذهبي ، السير (١٠/٢٦٧ ، ٢٦٨) ، والتاريخ (١٦/٣٨٠) ، الميزان (٤/٨).
(٥) الذهبي ، التاريخ (٢٣/٥٩٨ ، ٥٩٩).
(٦) المصدر السابق (١٩/٥٣).

وإن كان أشعث بن عبد الملك البصري لم يخرِّج له أصحاب الصحيح ، فليست هذه علة تقدح في الرجل ، قال الذهبي : «نعم ما أخرجا له في الصحيحين ، كما لم يخرجا لجماعة من الأثبات»[١].

وكذلك احتج الشيخان بيحيى بن أيوب ، ولكن ذلك الاحتجاج لم يضف عليه أمارات القبول المطلق لرواياته ، بل يُتأمل ما يرويه ، قال الذهبي : «ويحيى يغرب ، ويأتي بالمناكير ، وقد احتج مع ذلك به الشيخان»[٢].

وقد غمز الأزدي عثمان بن أبي شيبة بأنه روى أحاديث لا يتابع عليها ، ولكن الذهبي يقر بأن عثمان في رتبة من «لا يحتاج إلى متابع ، ولا ينكر له أن ينفرد بأحاديث لسعة ما روى»[٣].

وإبراهيم بن سعد من أئمة العلم وثقات المدنيين ، وقد انتقد لتجويزه سماع الملاهي ، ومعروف أن حال أهل المدينة في الملاهي كحال أهل الكوفة في النبيذ ، قال الذهبي : «كان يجوِّز سماع الملاهي ، ولا يجد دليلاً ناهضًا على التحريم ، فأداه اجتهاده إلى الرخصة فكان ماذا؟»[٤].

فلم يأخذ الذهبي بذلك التجريح ، إذ الرجل مجتهد معذور ، لا يجيز الملاهي إلا باجتهادٍ أنها على الإباحة ، ولذلك لم يقبل الإمام الذهبي تجريحه .

وهكذا ظهر اهتمام الحافظ الذهبي بعلم الجرح والتعديل وتضلعه من ذلك العلم ورسوخ قدمه فيه ، والذهبي عندما يتكلم في الجرح والتعديل لا يتكلم بنمط تقليدي ، وإنما يتحدث حديث من غاص في ذلك البحر الخضم ، وسبر أعماقه ، وتعرَّف على مكنوناته ، وخبر لآلئه ، وميز بين الزيف والجوهر ، وفرق بين الغث والسمين .

فقعَّد القواعد ، وعرف متى يقبل الجرح ومتى يرد ، ورد الجرح القائم على التعنت ، ورد الاجتهاد المبتور باجتهاد تام ، وحلل ألفاظ التجريح وربطها بواقع الراوي ، وكانت له مباحث رائعة وأقوال قيمة ، تجعله ـ رحمه الله ـ في مصاف نقاد الرجال وأئمة الجرح والتعديل .

---

(١) الذهبي ، السير (٦/٢٧٨).
(٢) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٣/٨٧٢).
(٣) الذهبي ، الميزان (٣/٣٧).
(٤) الذهبي ، الرواة الثقات ص٣٧ .

الفقه

من المقومات العلمية للحافظ الذهبي رحمه الله عنايته بالفقه ، ومعرفته بالفقهاء ، وممارسته للمسائل الفقهية ، فلم يكن الحافظ الذهبي ـ وكما عهدناه ـ خاضعًا لقول دون مناقشة ، ولا أسيرًا لرأي دون محاققة .

وقد مزج رحمه الله آراءه الفقهية بخبراته الحديثية ، يبحث عن دليل كل مسألة وهل صح ذلك الدليل أم لا ، وهل يدل النص على تلك المسألة التي يُستدل لها بذلك النص ، مع درجة رفيعة من فهم معاني النصوص ، واستنباط أحكامها ، أضف إلى ذلك سعة الأفق ، والمرونة في التعامل مع النصوص ، مع الاعتذار عن خطأ بعض الفقهاء ومعرفة بما يتفرد به بعضهم .

والإمام الذهبي صاحب لواء نبذ التقليد الأعمى ، وحامل راية الاجتهاد الواعي ، الذي يملك صاحبه أدوات الاجتهاد ويخلو من الأغراض والأهداف التي تدفع صاحبها إلى عدم الحيدة والعدول عن الحق . فلا يفتح الباب على مصراعيه ، كما لا يغلقه أمام مجتهدي الفقهاء ، الذين آتاهم الله النصيب الأوفر لفهم روح النصوص ، والوقوف على متغيرات الزمان والمكان وملاءمة ذلك لنصوص القرآن والسنة .

وفي هذا الميدان يتعرض الحافظ الذهبي رحمه الله لمعارضة بعض الآراء الفقهية ، والرد على بعض الفقهاء بعض ما يراه الإمام الذهبي قد جانبوا فيه الصواب ، وأخطأوا الطريق .

والإمام الذهبي رحمه الله قد اختصر العديد من كتب الفقه كالمحلى لابن حزم والسنن الكبرى للبيهقي ، والتحقيق لابن الجوزى ، والأموال لأبي عبيد ، كما ألف رسائل في الفقه كمسألة السماع ، وفضائل الحج وأفعاله ، وصلاة الضحى ، وجزء في صلاة التسابيح ، وتحريم أدبار النساء ، إلى غير ذلك مما أفرد فيه الحافظ الذهبي مصنفًا ، كما أن آراءه الفقهية مبثوثة من خلال أمهات كتبه التي كثيرًا ما يستطرد فيها مناقشًا بعض الفقهاء ومبديًا اجتهاده الفقهي في هذه المسألة أو تلك ، ومما يظهر من اتجاهات الإمام الذهبي الفقهية :

- **نبذ التقليد والدعوة إلى الاجتهاد**

وأول ما يلفت الانتباه في الاتجاه الفقهي للإمام الذهبي بغضه للتقليد الأصم الذي لا يعرف المناقشه ، والذي يسمو فيه المقلد برأي شيخه حتى يتناسى أن

فقيهه ذلك ليس معصومًا ، بل يقف بعضهم أمام النصوص الصريحة الصحيحة مخالفًا ومعارضًا برأي شيخه ذلك ، وقد نظم الحافظ الذهبي رأيه في تلك المسألة قائلاً :

الفقه قال الله قال رسوله ... إن صح والإجماع فاجهد فيه

وحذار من نصب الخلاف جهالة ... بين الرسول وبين رأي فقيه[١]

ويرى الحافظ الذهبي التقيد بمذهب واحد مظهرًا من مظاهر هشاشة العلم ، فمن رسخ قدمه في المعرفة ، وعرف الدليل وما يستنبط منه ، وعرف لماذا اختار كل إمام ذلك الرأي ، وما هو مستند كل فقيه فيما أخذ به : ما وسعه تقليد أحد البتة إلا بعد القناعة بأنه قد أصاب في تلك المسألة ، مع كون ذلك التقليد يكون جزئيًا لا كليًا ، بل يمكن أن نسميه موافقة لا تقليدًا .

يقول الإمام : «ما يتقيد بمذهب واحد إلا من هو قاصر في التمكن من العلم»[٢].

وإذا قال البعض : «إن الإمام لمن التزم تقليده كالنبي مع أمته ، لا تحل مخالفته» فإن الإمام الذهبي يرد ذلك قائلاً : «قوله : لا تحل مخالفته مجرد دعوى ، واجتهاد بلا معرفة ، بل له مخالفة إمامه إلى إمام آخر ، حجته في تلك المسألة أقوى ، لا بل عليه اتباع الدليل فيما تبرهن له ، لا كمن تمذهب لإمام ، فإذا لاح له ما يوافق هواه عمل به من أي مذهب كان ، ومن تتبع رخص المذاهب وزلات المجتهدين رق دينه»[٣]، وهكذا ينبغي ألا تكون دعوى ترك التقليد هادفة إلى خلاف الحق ، أو تحايلاً على الشرع للتهرب من التكاليف أو التمسك بهوى .

ويرى الحافظ الذهبي أن العلماء في أمر الاجتهاد طوائف ثلاث :

طائفة بلغت رتبة الاجتهاد وشهد لهم بذلك عدة من الأئمة ، وهؤلاء لا يسوغ لهم التقليد بحال .

---

(١) الكتبي ، فوات الوفيات (٣١٧/٣) ، تحقيق دكتور إحسان عباس . دار صادر لبنان . دون طبعة أو تاريخ .

(٢) الذهبي ، السير (٤٩/١٤).

(٣) المصدر السابق (٩٠/٨).

وطائفة جمعت الفهم والحفظ واليقظة مع إلمام بالحديث وحفظ مختصر في الفقه وكتابًا في الأصول مع حفظ القرآن الكريم والتعاهد لتفسيره ومعرفة بالنحو وقوة المناظرة ، فهؤلاء أصحاب الاجتهاد المقيد والنظر في دلائل الأئمة ، فمتى وضح له الحق في قول بعض الفقهاء مع عمل بعض الأئمة الأعلام كان عليه اتباعه وترك ما عداه .

وطائفة ثالثة لم تجمع من تلك الأدوات إلا النذر اليسير ، فأولئك لا يحل لهم الاجتهاد ، وكما قال الحافظ : «فكيف يجتهد ، وما الذي يقول؟ وعلام يبني؟ وكيف يطير ولما يريش؟»[١].

ويحذر الحافظ الذهبي أنصار التقليد بأن ذلك ليس حجة أمام الله تعالى يوم القيامة ، خاصة إذا كان هذا التقليد يترتب عليه من الأمور الجسام واستباحة للدم الحرام ، فيخاطب بعضهم قائلاً : «فيا هذا إذا وقفت بين يدي الله تعالى فسألك : لِمَ أبحت دم فلان ، فما حجتك؟ إن قلت : قلدت إمامي يقول لك : وأنا أوجبت عليك تقليد إمامك!»[٢].

ويحاول أن يخمد نار الحمية للمذاهب التي يعتقد أصحابها أنهم على الحق المتين ، وأن سواهم قد انغمسوا في الضلال المبين ، فكل صاحب مذهب ينظر للآخرين شذرًا ، ويرمقهم بعين التأسف على ما صار إليه حالهم ، وهو يتعجب منهم كيف لم يتضح لهم صواب مذهبه ، وكيف قادتهم عقولهم الكليلة وآراؤهم القاصرة إلى هذا المذهب الفقهي أو ذاك ، فينادي هؤلاء وأولئك بكلمات حانية ونصيحة مخلصة شافية : «فلا تعتقد أن مذهبك أفضل المذاهب وأحبها إلى الله تعالى ، فإنك لا دليل لك على ذلك ، ولا لمخالفك أيضًا»[٣].

وإن كان الإمام الذهبي يدعو إلى نبذ التقليد ؛ فإنه لا يغض من شأن الأئمة المقلَّدين ، بل يجعل موافقة هؤلاء الأئمة أو بعضهم شرطًا لصحة الاجتهاد ؛ وذلك في محاولة لكبح جماح البعض الذين يأخذون من نداء ترك التعصب والتقليد ذريعة إلى اللهج بالغرائب والمستبشعات .

---

(١) الذهبي ، السير (١٨/١٩١).
(٢) الذهبي ، زغل العلم ص١٥ .
(٣) المصدر السابق ص١٦ .

وإذا كانت الدعوة إلى الأخذ من معين القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، والعلو بمصدر الاحتجاج في مقابلة الآخذين بآراء الفقهاء شيئًا حسنًا ، فإن تلك الدعوة مقيدة بثبوت ذلك الحديث وسلامته من العلل ، وألا تكون حجة الفقيه المخالف حديثًا أصح يعارض ذلك الحديث الصحيح ، أو يكون ذلك الحديث مما ليس عليه العمل بين جمهور أهل العلم ، كما ينبغي أن يشارك ذلك المجتهد في فهم ذلك الحديث ـ محل الاستدلال ـ إمام من نظراء هؤلاء الفقهاء الذين خالفهم ذلك المجتهد اعتمادًا على هذا النص[١].

وبعد أن بين رحمه الله نقلاً عن القاضي عياض اشتهار المذاهب الخمسة :

المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية والداودية ، وأن كل إمام من أئمة هذه المذاهب له من المناقب ما يقضي له بالإمامة والاتباع ، فإن الحافظ يوجه طلاب العلم ـ الذين هم اليوم في مرحلة التقليد ـ إلى أن التقليد لهم مرحلة ، ينبغي أن يعقبها مراحل في الاجتهاد عندما تكتمل لدى الطالب المقدرة عليه ، فيقول : « ولا ريب أن كل من آنس من نفسه فقهًا ، وسعة علم ، وحسن قصد ، فلا يسعه الالتزام بمذهب واحد في كل أقواله ؛ لأنه قد تبرهن له مذهب الغير في مسائل ، ولاح له الدليل ، وقامت عليه الحجة ، فلا يقلد فيها إمامه ، بل يعمل بما تبرهن ، ويقلد الإمام الآخر بالبرهان ، لا بالتشهي والغرض »[٢].

- **إجلال الفقهاء وتقديرهم**

وإذا كان الحافظ الذهبي يأبى التقليد الأصم ؛ فإنه لا يغض من شأن فقهاء الأمة وأعلامها ، ولا يقلل من قدر حاملي رايات الفقه ومصابيح العلم ، فلهؤلاء الأئمة قدر عظيم عند الذهبي ، فنظرته لهم ملؤها الإجلال والإكبار ، فلا ينسى قدرهم ، ولا يسلبهم حقهم فهم مصابيح الدجى وأئمة الهدى .

وقد تكلم البعض في الإمام أحمد ونسبوه إلى قلة البضاعة في الفقه ، وأنه كان محدثًا فقط ، فدافع الذهبي عن ذلك الإمام مظهرًا فضله ، مبينًا حقه قائلاً : « ووالله لقد بلغ في الفقه خاصة رتبة الليث ومالك والشافعي وأبي يوسف ، وفي الزهد

---

(١) الذهبي ، السير (١٦/٤٠٥).

(٢) المصدر السابق (٨/٩٣ ، ٩٤).

والورع رتبة الفضيل وإبراهيم بن أدهم ، وفي الحفظ رتبة شعبة ويحيى القطان وابن المديني ، ولكن الجاهل لا يعلم رتبة نفسه ، فكيف يعرف رتبة غيره»[١].

ويدافع عنه رحمه الله ، مبرئًا ساحته من عهدة قول نسب إليه زورًا وبهتانًا أنه مذهب أهل السنة والجماعة ، وفيه : «ومن زعم أنه لا يرى التقليد ولا يقلد دينه أحدًا ، فهذا قول فاسق ، عدو لله» فرأى الحافظ الذهبي ذلك القول من باب الخرافة ، وتعجب من نقل بعض المحدثين لها دون نقد لمحتواها[٢].

وقد غض البعض من رتبة الإمام أبي حنيفة رحمه الله ونسبوه إلى مخالفة السنن ، وإلى الاعتماد على العقل أكثر من الانقياد إلى النقل ، وفرَّط قوم وأفرط آخرون ، ولكن الحافظ الذهبي يراه في الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه قد بلغ المنتهى . ونقل عن ابن المبارك أن أبا حنيفة أفقه الناس . وعن الشافعي أن الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة ثم قال : «الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام . وهذا أمر لا شك فيه»[٣].

وفي حرب التفضيل الطاحنة بين أنصار الإمام مالك والإمام أبي حنيفة يرى الحافظ الذهبي أن هذه حرب لا فائز فيها ، وفيها من الخسارة الفادحة لكل فريق ؛ لأنه يغض من شأن الآخر ، ويعرض عن علمه ، ويهدر أوقاتًا وأعمارًا في غير فائدة ، اللهم إلا إثارة العداوة والشحناء والبغضاء في القلوب .

يقول الذهبي :«وعلى الإنصاف ، لو قال قائل : بل هما سواءٌ في علم الكتاب ، والأول أعلم بالقياس ، والثاني أعلم بالسنة ، وعنده علم جم من أقوال كثير من الصحابة ، كما أن الأول أعلم بأقاويل علي وابن مسعود وطائفة ممن كان بالكوفة من أصحاب رسول الله ﷺ»[٤].

والإمام داود الظاهري رحمه الله قد بالغ البعض في الحط عليه ، حتى أخرجه أبو المعالي الجويني من دائرة علماء الأمة ؛ لإنكاره القياس ، وقد أهدره كثيرون لبشاعة بعض مسائله التي بناها على أصوله الظاهرية ، ولكن الحافظ الذهبي يرى

---

(١) الذهبي ، السير (٣٢١/١١).
(٢) المصدر السابق (٣٠٢/١١ ، ٣٠٣).
(٣) المصدر السابق (٣٩٢/٦-٤٠٣).
(٤) المصدر السابق (١١٢/٨ ، ١١٣).

أن داود بن علي «بصير بالفقه ، عالم بالقرآن ، حافظ للأثر ، رأس في معرفة الخلاف ، من أوعية العلم ، له ذكاء خارق ، وفيه دين متين»[١].

ويرى أن إمام الحرمين قد بالغ عندما جعله ليس من علماء الأمة لنفيه القياس فقال : «قول أبي المعالي رحمه الله فيه بعض ما فيه ، فإنما قاله باجتهاد ، ونفيهم للقياس أيضًا باجتهاد ، فكيف يرد الاجتهاد بمثله»[٢].

ومع ذلك فالحافظ الذهبي يرى أن بعض آراء داود سائغ وبعضها قويٌّ ، وبعضها ساقط ، وتلك الآراء التي لم تلق قبولاً ، واستهجنها العلماء يرى الذهبي حكايتها دون الاعتداد بها فقال : «ونحن نحكي قول ابن عباس في الصرف والمتعة وقول الكوفيين في النبيذ ، وقول جماعة من الصحابة في ترك الغسل من الجماع بلا إنزال ، ومع هذا فلا يجوز تقليدهم في ذلك ، وهؤلاء الظاهرية كذلك ، فإن لم نفعل صارَ ما تفردوا به خارقًا للإجماع ، ومن خرق الإجماع المتيقن مرق من الملة ، لكن الإجماع المتيقن هو ما علم بالضرورة من الدين كوجوب رمضان والحج ، وتحريم الزنا والسرقة والربا واللواط . والظاهرية لهم مسائل شنيعة ، لكنها لا تبلغ ذلك»[٣].

والإمام البيهقي رحمه الله من كبار المحدثين ، وقد نصر مذهب الشافعي في الفروع وجمع أقواله ، ورتب أبوابه ، وأحصى مسائله ، حتى ظنه البعض مقلدًا للشافعي ، ولكن الذهبي رحمه الله يرى في البيهقي مجتهدًا في الفقه كما أنه مجتهد في الحديث فقال : «ولو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهبًا يجتهد فيه لكان قادرًا على ذلك ؛ لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف ، ولهذا تراه يلوح بنصر مسائل مما صح فيها الحديث»[٤].

● **معارضة بعض آراء الفقهاء**

الحافظ الذهبي رحمه الله في تركه للتقليد ودعوته للاجتهاد ، يقف كثيرًا مع آراء بعض الفقهاء من أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم مناقشًا أو معارضًا ،

---

(١) الذهبي ، السير (١٣/١٠٧ ، ١٠٨).
(٢) الذهبي ، التاريخ (٢٠/٩٤).
(٣) الذهبي ، التاريخ (٢٠/٩٤).
(٤) الذهبي ، السير (١٨/١٦٩).

ولكن تلك المعارضات لا تعدو بيان ما يراه صحيحًا في نوع من إبداء النصح للمسلمين ، ببيان الحق مشفوعًا بأدلته .

وقد روى إمام دار الهجرة حديث : «**المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار**» وقال : «وليس لهذا عندنا وجه معروف ، ولا أمر معمول».

قال الذهبي : «قد عمل جمهور الأئمة بمقتضاه ، أولهم عبد الله بن عمر ، راوي الحديث»[١].

وفي مسألة قبول هدية العبد في غير إذن سيده ، استدل ابن الجوزي على الجواز بأن النبي ﷺ قبل هدية بريرة ، فعارضه الحافظ الذهبي ؛ بأن ذلك الدليل لا ينطبق على تلك المسألة ؛ إذ حال بريرة وقت إهدائها للنبي ﷺ لم يكن حال عبودية ، فقال الذهبي : «كانت قد عتقت»[٢] فسقط الاستدلال بذلك الدليل .

وقد أيد الحافظ البيهقي رحمه الله ترك القود من اللطمة ، وأن فقهاء الأمصار على ذلك ؛ لأن القصاص هو المساواة والمماثلة ، واعتبار ذلك في اللطمة متعذر ، ولكن الذهبي رحمه الله يرفض ذلك ، وينتقد صنيع البيهقي رحمه الله بلطف قائلاً : «هذا الكلام فيه بعض ما فيه»[٣].

وقد انطلق بعضهم من إباحة النبي ﷺ لحسان رضي الله عنه إنشاد الشعر ، وحثه له على هجاء المشركين في العديد من المشاهد ، لينزل تلك الإباحة على مطلق الغناء ، ومن ثَمَّ استدلوا بذلك على حل الغناء بضروبه المتعددة ، وألوانه المتباينة ، قال الذهبي : «وأين هذا من الغناء ، فما الجامع بين القوال وبين حسان ؛ إلا أنهما نطقا بشعر ، والشعر منه حق ومنه باطل ؛ بل منه كفر كشعر هُجي به رسول الله ﷺ ؛ فهلا احتج على جواز هجاء السابقين الأولين قياسًا على المشركين ، حتى كان ينسلخ من الدين ويريحنا ، ما هذا إلا متخلف»[٤].

---

(١) الذهبي ، السير (١٠/٦٥).

(٢) الذهبي ، تنقيح التحقيق مسألة (٥٣٨) ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الوعي العربي ، ط . ١ ، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م .

(٣) الذهبي ، مهذب السنن [٤/ق ٢١٨-أ] .

(٤) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق ٢١-ب] .

ودافع الذهبي عن بعض الفقهاء برد بعض ما نسب إليهم ، مع التدليل على وهنه ، فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أنه كان يرى أن نكاح العبد بغير إذن مواليه زنا ، ويعاقب من زوجه » ، وروي عنه كذلك : « إذا تزوج بلا إذن ، فالطلاق بيد العبد »، قال الذهبي :« فكيف يسميه زنا ، ثم يجعل بيد العبد الطلاق ، فإن الزنا يقتضي البطلان »[١].

وكذلك نسب للشافعي رحمه الله من رواية ابن عبد الحكم أنه قال في إتيان الرجل أهله في الدبر : « ليس فيه عن رسول الله ﷺ في التحريم والتحليل حديث ثابت ، والقياس أنه حلال » .

قال الربيع : « والله لقد كذب على الشافعي ، فإن الشافعي ذكر تحريم ذلك في ستة من كتبه » ، وقال الحافظ الذهبي تعليقًا على ما نسب للشافعي : « هذا منكر من القول ؛ بل القياس التحريم ، وقد صح الحديث فيه »[٢].

● **الاعتذار عن بعض الفقهاء**

وإذا رأينا الحافظ الذهبي ينتقد بعض الفقهاء في غير محاباة لأحدهم ؛ فإنه كذلك ، يحاول أن يعتذر عن البعض إذا لاح له أن ذلك العالم قد أخطأ في مسألة عن غير تعمد ، أو لأن الخبر عن رسول الله ﷺ لم يصله ، وهكذا الورع في النقد ، لا كمن يتصيد الخطأ ، بل ويتمنى أن يقع خصمه في الوهم حتى يسارع إلى التشنيع عليه ، والتشهير به على رءوس الخلائق .

فقد سئل ابن المبارك رحمه الله عن الرجل يصوم يومًا ويفطر يومًا . قال : هذا رجل يضيع نصف عمره وهو لا يدري ، أي لم لا يصومها؟

وذلك يتعارض مع وصف النبي ﷺ لذلك النمط من الصيام بأنه أفضل الصوم ، ولكن ابن المبارك مع علمه وورعه ، لا يظن به تعمد مخالفة أقوال النبي ﷺ أو العدول عن هديه ، فاعتذر عنه الذهبي بألطف اعتذار : « فلعل عبد الله لم يمر له حديث « **أفضل الصوم صوم داود** »[٣]

---

(١) الذهبي ، مهذب السنن [٤/ق٤-ب] .
(٢) الذهبي ، ميزان الاعتدال (٦١٢/٣).
(٣) الذهبي ، التاريخ (٢٢٩/١٢).

وقد سمع عبد الرحمن بن مهدي مالكًا يقول : «التوقيت في المسح على الخفين بدعة» ومالك رحمه الله على جلالته وعلمه ، وكثرة الآثار التي ينقلها عن أهل المدينة ، إلا أنه قال ذلك ، وبدع من قال به ، مع صحة النصوص النبوية وتوافر العمل بذلك ، فالتمس له الحافظ الذهبي أفضل الأعذار مع توضيح الحكم الشرعي ، فقال : «قد صح التوقيت ، لكن لم يبلغ مالكًا ذلك»[١].

وهكذا نجد الحافظ الذهبي ، لا يسارع بالتشغيب أو التشهير في نقده ، فهو إما مناقشًا فطنًا ، ومشاركًا يقظًا ، وإما معتذرًا بلطف ، وذلك إن ثبت له سهو الإمام .

● **معرفة تفرد الفقهاء**

لم يكن الذهبي رحمه الله عالمًا بأصول المذهب فحسب ، وإنما تعدى ذلك لمعرفة نوادر الفقهاء ومفرداتهم ، وذلك إن دل فإنما يدل على سعة علمه بدقائق الفقه وتضلعه بآراء الفقهاء ، وهو بذلك يضيف غصنًا إلى شجرة فقهه اليانعة .

فمما تفرد به سعيد بن المسيب «أن المطلقة ثلاثًا تحل للأول بمجرد عقد الثاني من غير وطء»[٢].

وأما القفال الشاشي : «فمن غرائب وجوهه في «الروضة» أن للمريض الجمع بين الصلاتين ، ومنها أنه استحب للكبير أن يعق عن نفسه ، وقد قال الشافعي : لا يعق عن كبير»[٣].

أما أبو الوليد حسان بن محمد النيسابوري الحافظ الفقيه الشافعي ، فله نصيب من الإغراب في المذهب «ومن غرائب وجوهه في المذهب أن المصلي إذا كرر الفاتحة مرتين بطلت صلاته ، وهو خلاف نص الإمام ، وقال : الحجامة تفطر الحاجم والمحجوم ، وادعى أنه المذهب لصحة الحديث ، وهذا لا يتجه لأن الشافعي لم يضعف الخبر ، وإنما ادعى نسخه»[٤].

ومحمد بن عبد الله أبو بكر الصيرفي البغدادي ، قيل : كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي ، وله مصنفات في أصول المذهب وفروعه وكان صاحب

---

(١) الذهبي ، التاريخ (٣٢٨/١١).
(٢) المصدر السابق (٣٧٥/٦).
(٣) الذهبي ، السير (٢٨٤/١٦) ، التاريخ (٣٤٦/٢٦).
(٤) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٨٩٥/٣) ، السير (٤٩٣/١٥) ، التاريخ (٤١٧/٢٥ ، ٤١٨).

وجه «ومن غرائب وجوهه إيجاب الحد على من وطئ في النكاح بلا ولي إذا كان يعتقد تحريم ذلك»[١].

أما أبو سهل الصعلوكي الحنفي ـ نسبة إلى بني حنيفة ـ الشافعي فكان أيضًا «صاحب وجه ومن غرائبه أنه قال: «إذا نوى غسل الجنابة والجمعة معًا لا يجزئه لواحد»[٢].

ومن غرائب وجوه أبي القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمري، شيخ الشافعية في البصرة أنه قال: «لا يملك الرجل الكلأ النابت في ملكه»[٣].

● **القراءة الفقهية للنص**

تختلف قراءة الفقيه للنص عن غيره، فالفقيه يتأمل النص المروي، ويعمل فيه أدواته، ليقف على حدود تلك الكلمات، ليقبل ظاهر معناه مرة، ويستنبط ما يدل عليه أخرى في قراءة إيجابية لمفردات ذلك النص.

وقد يجده نصًّا غير ثابت، أو لا يدل على ما أراد البعض أن يستدلوا به عليه في قراءة سلبية لذلك النص.

والحافظ الذهبي في تعامله مع النصوص الفقهية حرص على إعادة قراءتها قراءة إيجابية للثابت منها والدالِّ على عين المسألة. وقراءة أخرى سلبية لما استدل به وهو ضعيف أو أقحم في غير موضعه، واستدل به على غير دلالته.

أ- القراءة الإيجابية للنص

١- فهم النص: أول ما يعني الفقيه عند تعامله مع النصوص فهم مراد الشارع مع معرفة دلالات ألفاظ تلك النصوص وبيان معانيها.

ففي كفارة اليمين جاءت الأحاديث عن النبي ﷺ بأن يكفِّر الإنسان عن يمينه ويأتي الذي هو خير «**إذا حلفت عن يمين فرأيت غيرها خيرًا منها فكفِّر عن يمينك، وائت الذي هو خير**»

قال الذهبي: «لو كانت ـ أي الواو ـ للترتيب لوجب تقديم الكفارة للأمر، بل الواو لمجرد المجمع، فمن رتب فقد خالف مقتضى الواو، فعليه الدليل»[٤].

---

(١) الذهبي، التاريخ (٢٤/٢٩١).
(٢) المصدر السابق (٢٦/٤٢٤).
(٣) المصدر السابق (٢٨/١١٨).
(٤) الذهبي، تنقيح التحقيق (٢/٣١٤).

وقد يحتمل اللفظ الوجوب والاستحباب ، وعند التأمل لذلك اللفظ مع القرائن المحتفَّة به يتبين ذلك ، ففي قول النبي ﷺ : «**الجار أحق بشفعة جاره**» قال الذهبي : «قوله : «**الجار أحق**» لا يقتضي وجوب الحق له ، بل للاستحباب»[(١)].

وكذلك فهم الحافظ الذهبي رحمه الله من جلوس النبي ﷺ بين الخطبتين يوم الجمعة أن ذلك «على الاستحباب»[(٢)].

وقد رأى الحنابلة عدم جواز أخذ الأجرة على القرب ، ومن ذلك الرقى ، وأجابوا عن إجازة النبي ﷺ للنفر الذين رقوا سيد الحي اللديغ أخذ الأجر على ذلك ؛ بأن أهل الحي كانوا كفارًا فحل مالهم ، أو أنهم لم يضيفوهم وحق الضيف لازم ، أو أن الرقى ليست قربة محضة .

غير أن الذهبي رحمه الله قال : «إنما نأخذ بعموم قوله عليه السلام ، لا بخصوص السبب ، وقد قال : «**إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله**»»[(٣)].

فأخذ الذهبي هنا بالعموم ، كما أخذ بعموم نهي النبي ﷺ عن الحرير لرجال أمته ، فقال : «فهذا النهي يعم لبسه ، والجلوس عليه ، والاستناد عليه»[(٤)].

كما راعى الحافظ الذهبي مقتضى النهي في قول النبي ﷺ للذي ركع دون الصف ليدرك الركعة : «**زادك الله حرصًا ولا تعد**» ، فالذهبي رحمه الله يرى النهي هنا للزجر فقال : «الظاهر أن هذا نهي يقتضي الزجر ، فلايركع الإنسان حتى يقوم في الصف»[(٥)].

وفي البكاء على الميت قال الحافظ الذهبي مبينًا أنه ذو صور متعددة ، ويختلف الحكم مع اختلاف الصورة ، فقال : «هنا ثلاث صور : بكاء بدمع العين ، فهذا مباح . وبكاء بندب الميت ونعيه ، فهذا حرام . وبكاء بصوت عال وصراخ بلا ندب . . . فهذا منهي عنه أيضًا»[(٦)].

وفي مسألة القنوت قال أبو مالك الأشجعي رضي الله عنه : «صليت خلف النبي ﷺ فلم يقنت ، وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت ، وصليت خلف عمر فلم يقنت ،

---

(١) الذهبي ، تنقيح التحقيق (٨/٤٦).
(٢) المصدر السابق (٤/١٠٥).
(٣) المصدر السابق (٨/٧٢ ، ٧٣).
(٤) المصدر السابق (٤/١٦٣).
(٥) الذهبي ، مهذب السنن [١/١٦٩-أ] .
(٦) الذهبي ، تنقيح التحقيق (٤/٣٠٨ ، ٣٠٩).

وصليت خلف عثمان فلم يقنت ، وصليت خلف عليٍّ فلم يقنت ، ثم قال : يا بني إنها بدعة» .

ولكن الحافظ الذهبي رحمه الله مع جمعه للنصوص حول القنوت فهم من قول أبي مالك الأشجعي رضي الله عنه خلاف ذلك فقال : «قد علم يقينًا أنهم قنتوا في النوازل ، فهذا الحديث ما فيه أنهم ما قنتوا قط ، بل اتفق أن طارقًا صلى خلف كل منهم وأخبر بما رأى ، فحديثه في مجمله يدل على أنهم ما كانوا يحافظون على قنوت راتب»[١].

وروى مسلم من حديث البراء : «أن رسول الله ﷺ كان يقنت في المغرب والفجر» فحمله الحافظ الذهبي على قنوت النوازل[٢].

وجاءت الآثار عن النبي ﷺ أنه ما زال يقنت حتى لحق بربه .

وإن كان في تلك الروايات مقال في أسانيدها ؛ إلا أن الحافظ الذهبي قد حملها وإن صحت على غير الدعاء المعروف ، فقال : «والحديث محمول على أنه ما زال يطول صلاة الفجر ، فإن القنوت لفظ مشترك بين القنوت العرفي ، والقنوت اللغوي ، قال الله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا ﴾ (الزمر:٩) فالمراد هنا بالقنوت العبادة بلا ريب .

ومثله : ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ (آل عمران:٤٣) .

وفي الحديث «أن رجلاً قال : يا رسول الله ، أي الصلاة أفضل؟ قال : **طول القنوت**» في لفظ : «**طول القيام**» فالمراد بهذا القنوت العبادة»[٣].

٢- **الاستنباط من النص** : قد يشترك في فهم النص الكثير ، ولكن من يستطيع أن يغوص في أعماق النص ليكتشف كل أغراضه ومراميه ، ولا يقف عند معنى واحد فقط ، بل يتعدى ذلك إلى المعاني المتعددة والمتجددة : قليل ، فالاستنباط ملكة من الملكات التي تتفاوت حظوظ الفقهاء فيها ، ورب نص واحد يستنبط منه فقيه حكمًا وآخر حكمين وثالث أحكامًا بما يفتح الله تعالى به على هذا الفقيه أو ذاك .

---

(١) الذهبي ، تنقيح التحقيق (٣/) رقم٧٧٣ .
(٢) المصدر السابق (٣/٢٠٣).
(٣) المصدر السابق (٣/٢١٨-٢٢٠).

ففي حديث يحيى بن أبي إهاب : «فدخلت علينا امرأة سوداء ، فزعمت أنها أرضعتنا جميعًا ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأعرض عني ، ثم قلت : إنها كاذبة ، قال : **وما يدريك أنها كاذبة ، وقد قالت ما قالت ، دعها عنك**» .

قال الحافظ الذهبي : «فيه دليل على ترك الشبهات ، وفيه الرجوع من اليقين إلى الظن احتياطًا وورعًا»[(١)].

وفي حديث علي ﷺ : «أن النبي ﷺ نهى أن يرفع الرجل صوته بالقرآن قبل العشاء وبعدها ، يغلط أصحابه في الصلاة» .

قال الحافظ الذهبي : «فيه النهي عن قراءة الأسباع التي في المساجد وقت صلوات الناس فيها ، ففي ذلك تشويش بَيِّن على المصلين»[(٢)].

وفي حديث ابن عمر رضى الله عنهما : «أنه خرج يوم عيد ولم يصل قبلها ولا بعدها وذكر أن النبي ﷺ كان يفعله».

قال الذهبي : «هو نصٌّ في الإمام ، أما المأموم فيتنفل إن شاء»[(٣)].

وقد جاء عن النبي ﷺ أن الله يطعمه ويسقيه ، ومع ذلك جاءت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما في خروج أبي بكر وعمر من الجوع فلقيا النبي ﷺ فأخبراه ، فقال : «**أخرجني الذي أخرجكما**» .

قال الذهبي : «فدل على أنه كان يُطعم ويسقى في الوصال خاصة»[(٤)].

وفي الحديث الذي أخرجه مسلم عن أنس ﷺ : «كنا بالمدينة إذا أذن المؤذن للمغرب ابتدروا السواري وركعوا ركعتين ، حتى إن الرجل الغريب ليدخل المسجد ، فيحسب أن الصلاة قد صليت ، من كثرة من يصليها» .

قال الذهبي : «هذا يدل على أنهم كانوا يصلون سنة المغرب في المسجد»[(٥)].

وفي تصدق المرأة من بيت زوجها قال أبو هريرة ﷺ : «لا إلا من قوتها والأجر بينهما ، ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه».

قال الذهبي : «بل الظاهر أنه أراد الإذن لها في الصدقة مما يقتاتونه من المطبوخ والمخبوز ، وهو الطعام الرطب ، دون ما في البيت من مثل العسل

---

(١) الذهبي ، التاريخ (١٨٨/٥).
(٢) الذهبي ، السير (١٦٥/١٤).
(٣) الذهبي ، تنقيح التحقيق (١٤٤/٤).
(٤) الذهبي ، السير (٩٨/١٦).
(٥) الذهبي ، مهذب السنن [٢/ق ٦-أ] .

والزيت والجبن مما يدخر ، فإن ذلك مال . . . فأما قوتها الذي تأخذه من زوجها بالفرض ثم تؤثر منه ، فإن الأجر لها وحدها»[١].

وفي حديث صفوان بن عسال : «أن رجلين من أهل الكتاب قال أحدهما لصاحبه : اذهب بنا إلى هذا النبي . . . فقبلا يديه ورجليه ، وقالا : نشهد أنك نبي . فقال : **ما يمنعكما من اتباعي؟** فقالا : إن داود عليه السلام دعا أن لا يزال في ذريته نبي ، وإنا نخشى إن تبعناك أن تقتلنا اليهود» .

قال الذهبي : «وفيه أن من شهد من أهل الكتاب لله بالوحدانية ولمحمد ﷺ بالنبوة لا يصير بذلك مسلمًا»[٢] ، فالإسلام قول باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح ، فلا يكفي شهادتهما بنبوة رسول الله ﷺ دون اتباع لشرعه الحنيف .

ويرى الحافظ الذهبي في حنظلة الغسيل رضي الله عنه وقتاله لأعداء الله ثم نيله الشهادة ، وهو جنب ، وما تبع ذلك من نزول الملائكة يغسلونه رضي الله عنه : «أنه لو غسل الشهيد الذي يكون جنبًا استدلالاً بهذا لكان حسنًا»[٣].

غير أني أرى أن الله تعالى الذي أكرم صاحب رسول الله ﷺ بهذه الكرامة قادر على أن يجعل ذلك عامًّا في حق من أعجله حب الدفاع عن الإسلام وحماية بيضة المسلمين عن أن يزيل عنه جنابته .

كما أن معرفة جنابة الرجل أمر متعذر ، فرسول الله ﷺ قد علم ذلك من إطلاع الله تعالى له على قرائن ذلك .

وفي حديث النبي ﷺ : «**ويل للذي يحدث ليضحك منه القوم ، فيكذب**» رأى الحافظ الذهبي أن ذلك في حق من جعل الكذب سُلَّمًا لإضحاك القوم ، وليس مطلق من يضحك الناس ولو بالصدق ، فالنفس تحتاج إلى الترويح وقد فُطِر كثير من الناس على الجد ، وإن كان آخرون تكون الدعابة والمزاح جزءًا من تكوينهم النفسي ، وهو مع ذلك لا يفتح الباب على مصراعيه لمن يحيلون

---

(١) الذهبي ، مهذب السنن [٢/ق ٢٩٥-ب] .
(٢) السابق [٤/ ق ٢٦٦-أ] .
(٣) الذهبي ، السير (٣/٣٢١ ، ٣٢٢).

حياتهم لونًا من ألوان العبث وضربًا من ضروب الهزل ، فيقول : «فإن حدث القوم بما يضحكهم من غير كذب ، فلا بأس بالقليل منه»[١].

وفي حديث التي نذرت أن تضرب بالدف عند قدوم النبي ﷺ وإقرار النبي لها على ذلك ، فالحافظ الذهبي ، وإن لم يحكم بصحة الحديث إلا أنه استنبط منه أحكامًا على فرضية صحته فقال : «إن صح فإنه يدل على الرخصة في غير العرس والعيد ، وفيه دليل على صحة النذر به ، فلو كان محرمًا لما انعقد النذر ، ولما ساغ الوفاء به»[٢].

ب ـ القراءة السلبية للنص

١- عدم ثبوت النص : قديمًا قالوا : ثبِّت العرش ثم أدر النقش ، فلاينبغي إقامة الأحكام الفقهية أو إصدار الفتاوى استنادًا على خبر ضعيف أو اعتمادًا على حديث واهٍ،بل لابد من ثبوت النص أولاً،ثم يتلو ذلك الاستدلال والاستنباط.

ولا جدوى من إهدار الأوقات وإتعاب الذهن في أحاديث واهية وأخبار ساقطة ، ففي الصحيح كفاية ، وكما قال مسلم رحمه الله : «مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع»[٣]

ففي مسألة الجهر بالبسملة ، رويت كثير من الآثار ، منها حديث سمرة : «كانت للنبي ﷺ سكتتان : سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وسكتة إذا فرغ من القراءة» وحديث الحكم بن عمير : «صليت خلف النبي ﷺ فجهر في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم» وغير ذلك من الآثار .

ولكن الحافظ الذهبي أعرض عن تلك الآثار وأسقط الاستدلال بها ، فبعد فحص هذه الروايات وجد «الكل لا يثبت»[٤]

وفي مسألة وجوب القراءة على المأموم ، يرى الحنابلة عدم وجوب القراءة على المأموم ، واستدلوا على ذلك بأحاديث أوردها الدارقطني في سننه ، منها

---

(١) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (١٣٨٥/٤).

(٢) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق ١٤-أ] .

(٣) مسلم ، مقدمة الصحيح (٢٣/١).

(٤) الذهبي ، تنقيح التحقيق (٣٣١/٢).

حديث علي مرفوعًا ، وفيه : « بل أنصت ، فإنه يكفيك » وحديث ابن عباس مرفوعًا : « تكفيك قراءة الإمام خافت أو جاهر » وحديث عمران بن الحصين مرفوعًا ، وفيه : « فنهاهم عن القراءة خلف الإمام » .

وحديث أبي هريرة :« من كان له إمام فقراءته له قراءة »، وحديث أبي الدرداء ، وفيه : « ما أرى الإمام إذا أمَّ قومًا إلا وقد كفاهم » .

ولم يأخذ الذهبي رحمه الله بتلك الآثار على تعددها وكثرتها ؛ إذ كانت القراءة لها سلبية ، تشير إلى عدم ثبوت تلك النصوص ، ومن ثَمَّ عدم الاعتماد عليها في دراسة هذه المسألة ، حتى أن أقوى هذه النصوص تبيَّن وقفه .

قال الحافظ الذهبي :« والجميع من الدارقطني واهية ، وأمثلها خبر أبي الدرداء ، وقد رواه ابن وهب عن معاوية وآخر الخبر ـ محل الشاهد ـ موقوف »[(١)].

٢- **عدم دلالة النص :** قد يثبت نص ولكنه لا يحمل دلالة ما استدل به عليه ، وليس ذلك لضعف في الدليل ، وإنما لقصور في الاستدلال ، وربما اتفق الحافظ الذهبي مع الفقيه في المسألة وعارضه في دليله الذي استدل به ؛ لأنه لا يعطي هذا المعنى الذي أراده .

ففي مسألة اقتداء المفترض بالمتنفل ، ومن يصلي الظهر بمن يصلي العصر ذكر ابن الجوزي في التحقيق عدم الجواز ، وستدل بحديث أنس مرفوعًا : « **إنما جعل الإمام ليؤتم به** » ولكن الحافظ الذهبي لا يرى في ذلك الحديث الذي أخرجه الشيخان دليلاً على تلك المسألة ، فهو إنما يدل على متابعة الإمام في أعمال الصلاة ؛ لذلك قال : « لا يدل »[(٢)].

وقد بوب البيهقي في سننه الكبرى مسألة : « لا يقف المأموم بين يدي إمامه » واستدل بالحديث الذي رواه الإمام مسلم من حديث ابن عباس ، وفيه : « ثم قمت عن يساره ، فأدارني من خلفه حتى جعلني عن يمينه » ثم قال البيهقي : وفيه كالدلالة على منع المأموم من التقدم حيث أداره من خلفه .

---

(١) الذهبي ، تنقيح التحقيق (٢/٢٦٠ ، ٢٦١).
(٢) المصدر السابق [٣/٣٠٦ ، ٣٠٧] .

قال الذهبي : «ما فيه دلالة على ذلك أبدًا . بل قد يقال : لم يدره من بين يديه لئلا يمر بين يديه فيأثم ، وهو دال على الائتمام بمن لم ينو الإمامة»[١].

وذكر ابن الجوزي مسألة إذا غسل الميت وخرج منه شيء بعد الغسل ، وجبت إعادة الغسل . واستدل على ذلك بقوله ﷺ : «**اغسلنها ثلاثًا أو خمسًا ، أو أكثر إن رأيتن**» وقال : «يعني إن حدث بها حدث» ، والإمام الذهبي يرى تكلف إيراد ذلك الدليل لتلك المسألة فقال : «لا يدل»[٢].

ويذكر ابن الجوزي مسألة جواز تقديم زكاة الفطر بيوم أو يومين واستدل على ذلك بحديث رواه الشيخان من حديث ابن عمر «أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة» .

ولم ير الذهبي في ذلك دليلاً على تقديم الزكاة ، بل في ذلك دليل للمخالف الذي يرى إخراجها ليلة العيد فقال : «لا دليل فيه ، أو هو دليل للجماعة»[٣].

ويرى ابن الجوزي أن صوم يوم عاشوراء لم يكن واجبًا ولذا فله حكم النافلة ، مستدلاً بحديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما : «يا أهل المدينة أين علماؤكم؟ سمعت رسول الله يقول : **هذا يوم عاشوراء ولم يفرض علينا صيامه ، فمن شاء منكم أن يصوم فليصم** . فصامه الناس» .

قال الذهبي : «هذا سمعه سنة تسع أو عشر ، بعد أن نسخ صوم عاشوراء ، فلا يدل على أنه ما فرض أبدًا»[٤].

ويحاول ابن الجوزي أن يحمل حديث حج النبي ﷺ ، وفيه : «فرأيت أسامة وبلالاً ، وأحدهما آخذ بخطام ناقة النبي ﷺ ، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة» على أن ذلك لم يكن تظليلاً ، فقال : «قوله : «قد ظلل عليه» ، يحتمل كان يستر من جهة الشمس».

قال الذهبي : «هذا لا يستقيم ، فإن التظليل عليه ـ عليه السلام ـ ، إنما كان بعد الزوال ، والشمس في فصل الصيف ، وهي على أعلى الرءوس ، فتعين أن التظليل كان على رأسه الشريف»[٥].

---

(١) الذهبي ، مهذب السنن [٢/ق ٦٠-ب] .
(٢) الذهبي ، تنقيح التحقيق (٢٠٩/٤).
(٣) المصدر السابق (١٨٥/٥ ، ١٨٦).
(٤) المصدر السابق (٢٨٢/٥ ، ٢٨٣).
(٥) المصدر السابق (١٢٨/٦).

وفي مسألة ضمان شجر الحرم استدل ابن الجوزي بحديث النبي ﷺ : «**إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض ، وهو حرام بحرم الله ، إلى يوم القيامة ، لا يعضد شوكه ، ولا ينفر صيده**» فجعل ذلك دليلاً على ضمان شجر الحرم . قال الذهبي : «لم يذكر ضمانًا ، وكذا التنفير لا ضمان فيه»[(١)].

وفي حكم تارك الصلاة استدل البيهقي على كفر تارك الصلاة كفرًا يبيح الدم ، بحديث عبد الله بن عدي الأنصاري ، وفيه : «أليس يصلي؟ قال : بلى ، ولا صلاة له . قال أولئك الذين نهيت عن قتلهم» ففهم البيهقي من ذلك أن من لا يصلي لم ينه النبي ﷺ عن قتله ، بل أُمر بذلك .

قال الذهبي : «ومفهوم الخطاب ليس بحجة قوية ، وقد يقال : المنافق أسوأ حالاً باتفاق من تارك الصلاة ، ومع ذلك فقد نهى عليه السلام عن قتله ، فبالأولى أن لا يقتل المرء بترك الصلاة في الأحايين »[(٢)].

وفي حكم التصاوير جاء الحديث ، وفيه : «**إلا رقمًا في ثوب**» قال البيهقي : «قوله : « **إلا رقمًا**» يحتمل أن يكون صورة غير ذات روح» ، قال الذهبي : «سياق الحديث ظاهر في الصورة الحيوانية»[(٣)].

وفي معرض الرد على من يستدل بحل اللهو بدلالة العطف في قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا** ﴾ (الجمعة:١١).

قال الحافظ الذهبي : «حكم المعطوف هو حكم المعطوف عليه في صورة من الصور ، لا في كل الصور ، ففي الآية اشتراك اللهو والتجارة في الذم والتحريم إذا ألهيا عن الصلاة ، ولكل منهما حكم من دليل منفصل إما بحظر وإما بإباحة»[(٤)].

● الآراء الفقهية للحافظ الذهبي

للحافظ الذهبي آراء فقهية مبثوثة في ثنايا كتبه المتعددة ، وله حسٌّ فقهي ،

---

(١) الذهبي ، تنقيح التحقيق (٦/١٧١). (٢) الذهبي ، مهذب السنن [٢/ق١٧٨-ب].
(٣) المصدر السابق [٤/ق٩٩-ب ، ١٠٠-أ] .
(٤) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق٢١-أ] .

ومن ذلك أنه يرى عدم الاعتداد بالحسابات الفلكية في رؤية هلال رمضان ، ويرى أن العبيديين هم الذين يعملون بالحساب ولا يعتبرون رؤية الهلال[١].

ويرى ترك الصيام في شهر رمضان بلا عذر مدعاة لظن الكفر والزندقة بمن يفعل ذلك ، لما للصيام من تعظيم في نفوس العامة ؛ إذ لديمومتها ـ الصلاة كل يوم ـ فهي محل تراخ عند الكسالى ، أما الصيام فهو شهر في العام ، لذلك فإن تركه عظيم ، يقول الذهبي : « وعند المؤمنين مقرر أن من ترك صوم شهر رمضان بلا مرض ولا عرض أنه شر من الزاني والمكّاس ومدمن الخمر ، بل يشكون في إسلامه ، ويظنون به الزندقة والانحلال »[٢].

وفي صيام يوم عرفة للمسافر يرى الحافظ الذهبي أن الفطر للمسافر أولى ، فالله تعالى قد رخَّص للمسافر أن يفطر في صيام الفرض ، فكان قبول الرخصة من الله في النافلة أولى ، قال الذهبي : « الأفضل للمسافر إفطار صوم الفرض ، فالنافلة أولى ، فمن صام يوم عرفة بها مع علمه بالنهي ، وبأن الرسول ﷺ ما صامه بها ، ولا أحد من أصحابه فيما نعلم ، لم يصب والله أعلم » .

ولا نقطع على الله ، بأن الله لا يأجره ، ولكن لم يكن صومه له مكفرًا لسنتين ؛ لأن النبي ﷺ إنما قال ذلك في حق المقيم لا المسافر »[٣].

وفي حد القذف ذكر الحافظ الذهبي حديث : « **من قذف مملوكه بالزنا أقيم عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال** » وهو حديث متفق عليه .

أما غير المملوك فيقام عليه الحد في الدنيا ويكون صاحب كبيرة ، ولكن قذف عبد أو رجل من عرض الناس يختلف عن قذف من برَّأها الله تعالى من فوق سماواته .

فكان قذفها كفرًا بالقرآن ، لا كبيرة أو معصية ، قال الذهبي : « أما من قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بعد نزول براءتها من السماء ، فهو كافر مكذب للقرآن فيقتل »[٤].

---

(١) الذهبي ، السير (١٥/٣٧٤).
(٢) الذهبي ، الكبائر ص٦٤ .
(٣) الذهبي ، السير (١٠/٦٨٤).
(٤) الذهبي ، الكبائر ص٨٣ .

وعند ذكر الماكس قال الذهبي : «والماكس فيه شبه من قاطع الطريق ، وهو شر من اللص . . وجابي المكس وكاتبه وآخذه ، من جندي وشيخ وصاحب زاوية شركاء في الوزر أكّالون للسحت»[١].

والخيانة درجات ، وهي قبيحة مستشنعة في كل وجه ، ولكنها درجات ، وكل درجة تزداد في القبح والبشاعة بحسب قوتها ، فقال : «والخيانة في كل شيء قبيحة ، وبعضها شر من بعض ، وليس من خانك في فلس كمن خانك في أهلك ومالك وارتكب العظائم»[٢].

ويرى أن شاهد الزور لم يأت بجريمة واحدة ، ولكنه بشهادته هذه قد وقع في مخالفات متعددة بهذه الشهادة الجائرة ، فقال : «شاهد الزور قد ارتكب عظائم : **أحدها** : الكذب والافتراء ، **وثانيها** : أنه ظلم الذي شهد عليه حتى أُخذ بشهادته ماله وعرضه ودمه ، **وثالثها** : أنه ظلم الذي شهد له بأن ساق إليه المال الحرام ، فأخذه بشهادته ووجبت له النار ، **ورابعها** : أنه أباح ما حرم الله وعصمه من المال والدم والعرض»[٣].

ويرى الحافظ الذهبي أن «صوت المرأة عورة لا سيما الشابة ، لا سيما المليحة ، لا سيما الرخيمة الصوت حسنته ، لا سيما إذا كانت رفيعة الصوت»[٤]. وإن كنت أرى أن صوت المرأة ليس على الإطلاق يحذر سماعه ، وإنما يحرم على المرأة ترخيم صوتها وتجميله أمام الرجال ؛ استثارة للغرائز ، وإظهارًا للمحاسن .

وفي مسألة السماع ، وما تنازع فيه الكثيرون بين مبيح لألوان السماع ، وبين محرم لعمومه ، فللحافظ الذهبي رأي في السماع عامة ، والغناء خاصة ، فيرى أن السماع يدور مع الأحكام الخمسة :

المحرم : وهو سماع الصبيَّة المليحة الأجنبية ، وكذا الأمرد المليح ، ويتأكد ذلك مع الدفوف والشبَّابات .

---

(١) الذهبي ، الكبائر ص١٠٦ . (٢) المصدر السابق ص١٠٨ .
(٣) المصدر السابق ص٨٠ . (٤) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق١٣-ب].

الواجب : سماع القرآن في الفرائض ، من إمام خاشع قانت لله طيب الصوت مجوِّد .

المباح : سماع الشعر والحداء وغناء المرأة لزوجها والجارية لسيدها ، والنسوة اللاتي لا يوصفن بملاحة ليلة العرس ، للنساء والعريس ، وغناء الرجل لأصحابه أبياتًا ملحنة ، وفي العيد .

المكروه : وهو الإكثار من المباح واتخاذه عادة .

المستحب : له صور ، كأن يقرأ قارئ طيب الصوت القرآن بتلحين سائغ ، أو أحاديث رسول الله ﷺ ، أو إنشاد رجل صالح ينشد أبياتًا في الزهد والرقائق مع صلاح المستمعين ، وينشطهم ذلك على التوبة والعمل الصالح ، على أن يكون ذلك بلا انتظام أو تكثير ، مع السلامة من الوجد والشطح[١] .

ويرى الحافظ الذهبي أن غالب السماع من الباطل لا من الحق ، ويقول : «ولكن الباطل منه مباح ومنه مكروه ومنه محرم ، فتدبر هذا ولا تبادر إلى تحريم ما وسع الله على عباده وعفا فيه عنهم . . . وقد خاطب سبحانه وتعالى المؤمنين بقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ﴾ (الجمعة:١١) فما عنفهم عز وجل عن التجارة المباحة واللهو الذي لم يحرمه علينا إلا إذا تركوا الجمعة والجماعة والصلاة المفروضة لذلك ، وسكت عما عدا ذلك مما عفا عنه»[٢] .

وفي نفس الوقت لا يسمح بالقول أن الانتفاع بالسماع ينفع أكثر من الانتفاع بسماع القرآن الكريم ، ومن زعم هذا الزعم «عزر على هذا وأدب»[٣] .

إن دين الإسلام دين سمح لا يعرف الغلو ولا التهاون ، فهو دين وسط بين طرفين واعتدال بين نقيضين ، فمن السماع ما يؤجر عليه صاحبه ، إن كان على وجه الإباحة في عرس أو عيد ، إن قصد بذلك التأسي بالنبي ﷺ ، وديننا يدعونا

---

(١) الذهبي ، مسألة السماع [ق١٠٦-١٠٨] في مخطوط ضم معه كتاب الطب النبوي ، دار الكتب المصرية (٦٤) طب عربي ـ ميكروفيلم رقم(٤٧٤٨٦).

(٢) الذهبي ، مسألة السماع [ق١٠٨ ، ١٠٩] .

(٣) الذهبي ، الرخصة في الغناء ص٨٨ .

للعمل للآخرة كما يطلب منا أداء حقوق الدنيا من بدن وأهل وأبناء ، إلى غير ذلك .

فقد كان النبي ﷺ : « يتبسم ويضحك ، وربما مزح ، وجارى زوجته ، وأركب ابني ابنته الحسن والحسين على ظهره . . . وهو محب للنساء اللاتي هن من زينة الدنيا ، والطيب والثياب النقية الجميلة . . . وكان عليه السلام يحب الطيبات ولا يكثر منها ؛ إذ الإكثار من المباحات يضيع الأوقات . . . فإنه كان عليه السلام مع وصفه بما ذكرنا صوَّامًا قوَّامًا ، بكَّاءً من خشية الله ، أوَّاهًا منيبًا ، حليمًا وقورًا »[١] .

● **سعة أفق الحافظ الذهبي**

الحافظ الذهبي واسع الأفق ، غزير المعارف ، متعدد العلوم ، له مشاركات في علوم كثيرة ، ومعرفة بآراء متباينة ، ولا يضيق صدره ، أو يتوقف فكره على رسوم مذهب أو حدود اتجاه فقهي ، بل يتسع أفقه ليحتوي العديد والعديد من الآراء ، فلا يحاكم رأي على ضوء معطيات مخالفيه ، ولا يجمد عند قول دون الإحاطة بأسبابه ، ولا يعطي الفتوى المتغيرة قدر الحكم الثابت ، كما يحاول تفسير بعض الآراء الفقهية الغريبة .

ففي صفة صلاة النبي ﷺ ورد أنه ﷺ كان يجافي بيديه عن جنبيه إذا سجد ، حتى يرى بياض إبطيه . وقد أمر النبي ﷺ أن نتبعه في كيفية أداء الصلاة ، فنصليها كصلاته ، ولكن تحقيق المجافاة عز الجنبين إن كانت يسيرة في حق الإمام فهي متعذرة في حق صفوف المسلمين المتراصة .

قال الذهبي :« هذا التجافي منه عليه السلام كان لأنه كان إمامًا لا يزاحمه أحد ، فأما إذا كان الصف راصًّا . . . فمع التراص ، لا يمكنهم التجافي »[٢] .

وقد اختلف فقهاء الكوفة مع غيرهم من العلماء في شرب النبيذ الذي يسكر كثيره ، فحرم أبو حنيفة والكوفيون الإكثار منه ، كما حرم يسيره جمهور الفقهاء ، وترخص فيه الكوفيون .

---

(١) الذهبي ، مسألة السماع [ق١٠٩ ، ١١٠] .

(٢) الذهبي ، مهذب السنن [١/ق١٧٨-أ] .

والكوفيون إذ يترخصون فيه، فما ذلك تلذذًا بمحرم أوتحايلاً على نص، وإنما رأوا في ذلك امتناع علة التحريم، ولذلك شربوه إشعارًا بأنه حلال لا حرمة فيه، أما غير الكوفيين فلم يؤدهم اجتهادهم إلى ذلك، فمن شربه منهم، إنما يشربه عن هوى، قال الذهبي: «الكوفي يشربه تدينًا، والبصري يتركه تدينًا»[١].

ونقل عن الإمام طاوس أنه كان لا يرى الحلف بالطلاق شيئًا، والحافظ الذهبي يفسر سبب ذلك القول قائلاً بأن ذلك فتوى من طاوس رحمه الله، وليست حكمًا «وما ذاك إلا أن الحجاج وذويه كانوا يحلِّفون الناس على البيعة ـ للإمام ـ بالله وبالعتاق والطلاق والحج وغير ذلك. والذي يظهر لي أن أخا الحجاج حلف الناس بذلك، فاستُفتي طاوس في ذلك، فلم يعده شيئًا، وما ذاك إلا لكونهم أكرهوا على الحلف»[٢].

وقد جاء عن سفيان الثوري رحمه الله: «ليس على نساء خرسان حج» فتعجب الحافظ الذهبي من ذلك، ولكنه بحث عن سبب ذلك القول فقال: «هذا قول عجيب، أفما هن من الناس؟! فكأنه لمح بُعد الشقة وكثرة المشقة»[٣].

وقد أخذ الحافظ الذهبي على بعض المسلمين المشاركة للنصارى في أعيادهم وتتبع آثارهم وموافقتهم على بعض أفعالهم في احتفالاتهم ومواسمهم وحكم على ذلك بالحرمة وعدم الجواز، ولم يلتفت إلى من زعم عدم التشبه بهم مع موافقتهم، فجعل من ذلك «إيقاد النيران ليلة الميلاد، وشراء الشموع والتوسعة والتلذذ بالحلوى والقطايف، وإظهار السرور والهرج»[٤].

ثم رد على من يزعم أنه لا يقصد التشبه بهم، وإنما جرى ذلك على سبيل العادة قائلاً: «فإن قال قائل إنا لا نقصد التشبه بهم، فيقال له: نفس الموافقة والمشاركة لهم في أعيادهم ومواسمهم حرام»[٥].

---

(١) الذهبي، الميزان (١/٢١٨، ٢١٩)، والسير (٨/٥٠٤، ٥٠٥).

(٢) الذهبي، السير (٥/٤٥).

(٣) المصدر السابق (٩/٤٨٦).

(٤) الذهبي، تشبيه الخسيس بأهل الخميس ص٤١، تحقيق علي حسن عبد الحميد، دار عمار. ط. ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٥) المصدر السابق ص٣٠.

ومن طريف ما يذكر أن غلامًا لابن المزوق اشترى له مولاه جارية وزوَّجه إياها ، فأحبها وأبغضته ، حتى ضجر منها ومن منافرتها فقال لها : أنت طالق ثلاثًا ، لا خاطبتني بشيء إلا قلت لك مثله ، فكم أحتملك! فقالت له في الحال : أنت طالق ثلاثًا ، فاستفتى الرجل .

قال ابن جرير : «أقم معها بعد أن تقول لها أنتِ طالق ثلاثًا إن طلقتك» .

قال ابن الجوزي : «فما كان يلزمه أن يقول لها ذلك على الفور ، فكان له أن يتمادى إلى قبل الموت» .

قال ابن عقيل : «ويقول كقولها : أنتَ طالق ثلاثًا ، بفتح التاء ، فلا يحنث» .

قال الحافظ الذهبي : «ولو قال : أنت طالق ثلاثًا ، وعنى الاستفهام لم تطلق ولو قال : ثلاثًا ، ونوى الطلق لا الطلاق لم تطلق أيضًا . . .

وجواب آخر على قاعدة من يراعي سبب اليمين ، ونية الحالف أنه ليس عليه أن يقول لها كقولها ، فإن نيته كانت إذا آذته بكلام أن يقول لها ما يؤذيها ، وهذه ما كانت تتأذى بالطلاق ؛ لأنها ناشزة مضاجرة ؛ ولأن الحالف عنده هذه الكلمة مستثناة بقرينة الحال من عموم إطلاقه، كقوله تعالى: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (النمل:٢٣) ، و ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (الأحقاف:٢٥) فخرج من العموم أشياء بالضرورة»[1].

التاريخ

القراءة التاريخية وأثرها في نقد متن الحديث عند الحافظ الذهبى :

الحافظ الذهبي عالم بالتاريخ ، محيط بأحداثه ، له عناية خاصة به ، وقد تأثر بذلك في نقده للمتون ، فهو في تحليله للنص لايغفل عن القرائن والأحداث التاريخية ، وللحافظ الذهبي دربة واسعة بالتاريخ ، فقد ألف في ذلك مصنفات هي العمدة عند الباحثين في التاريخ ، ومن ذلك التاريخ الكبير وسير أعلام النبلاء وغير ذلك .

---

(١) الذهبي ، التاريخ (٢٣/٢٨٣-٢٨٥) ، السير (١٤/٢٧٨ ، ٢٧٩) ، وتذكرة الحفاظ (٢/٧١٤ ، ٧١٥).

● **قرائن استخدام التاريخ لنقد المتون**

ومن قرائن استخدامه للتاريخ في نقد المتون :

كون صاحب الحدث لم يسلم بعد ونسب إليه في الأثر ما يوحي بإسلامه، ومن ذلك :

رواية مغيث وبريرة ، وكيف كان زوجها يتبعها في الطرقات ودموعه تسيل على لحيته ، وفي الرواية : «فكلم العباس ليكلم فيه رسول الله ﷺ . . . » الحديث . قال الذهبي : «قوله : «فكلم العباس» شيء منكر ، فإن عتق بريرة كان قبل إسلام العباس»[(١)].

وروي أن العباس رضي الله عنه أسلم بمكة قبل بدر ، وأنه كان عينًا لرسول الله ﷺ بمكة ، وطلب من النبي ﷺ أن يأذن له في الهجرة فكتب إليه النبي ﷺ : «**إن مقامك مجاهد محسن**» ، قال الذهبي : «لو جرى هذا لما طلب من العباس فداءً يوم بدر»[(٢)].

ومن ذلك خلاف مولد صاحب القصة للحديث المنسوب إليه :

فقد روي أن النبي ﷺ لما أسري به ناوله جبريل تفاحة من الجنة ، وفي رواية سفرجلة ، فأكلها النبي ﷺ ، ثم واقع زوجته خديجة رضي الله عنها فعلقت بفاطمة رضي الله عنها .

قال الذهبي : «وقد علم الصبيان أن جبريل لم يهبط على نبينا إلا بعد مولد فاطمة بمدة» ووصف ذلك بأنه «كذب جلي»[(٣)].

وروي كذلك أن رسول الله ﷺ لما ولدت فاطمة بنت رسول الله ﷺ سماها المنصورة ، فنزل جبريل عليه السلام فقال : «**يا محمد ، الله يقرئك السلام ، ويقرئ مولودك السلام ، وهو يقول : ما مولود أحب إلي منها ، وأنها قد لقبها باسم خير مما سميتها ، سماها فاطمة ؛ لأنها تفطم شيعتها من النار**».

---

(١) الذهبي ، التنقيح (٨٢/٩).
(٢) الذهبي ، السير (٩٨/٢ ، ٩٩).
(٣) الذهبي ، الميزان (٤١٥/٢، ٤١٦) (٨١/١) (٥٤١/١) تلخيص المستدرك (١٦٩/٣).

وعلاقة ذلك بالشيعة لا خفاء فيه ، ولكن واضعه قد نسي تاريخ مولد فاطمة رضي الله عنها ؛ لذلك قال الذهبي : « هذا كذب صريح ؛ لأنها ولدت من قبل البعثة بخمس سنين أو نحوها »[١].

وقد يكون الشخص المذكور في المتن لم يولد بعد ، ولكن الراوي أدخله في ذلك المتن بالباطل ، فقد روي في رحلة النبي ﷺ مع أبي طالب إلى الشام ، وذكر بحيرًا الراهب ، وفيه : « ورده أبو طالب ، وبعث معه أبو بكر بلالاً » .

قال الذهبي : « وبلال لم يكن خلق بعد ، وأبو بكر كان صبيًّا »[٢].

روى سليمان الشاذكوني تكذيب محمد بن إسحاق مستدلاً على ذلك بما نسب إلى هشام بن عروة أنه قال : « حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر ، ودخلت عليَّ ، وهي ابنة تسع سنين ، وما رآها حتى لقيت الله » .

وقد انتقد الحافظ الذهبي ذلك القول مستدلاً بأدلة عديدة ، ومن ذلك قوله : « ويبين بطلانها ـ أي هذه القصة ـ أن فاطمة بنت المنذر لما كانت بنت تسع سنين لم يكن زوجها هشام خلق بعد ، فهي أكبر منه بنيف عشرة سنة »[٣].

ومن تلك القرائن موت صاحب القصة قبل ذلك الحدث :

فقد روي أن ورقة بن نوفل مر ببلال وهو يعذب على الإسلام يلصق ظهره بالرمضاء ، وهو ويقول : أحد أحد ، فقال : « يا بلال صبرًا ، والذي نفسي بيده ، لئن قتلتموه لأتخذنه حنانًا » .

والخبر مرسل ولكن الذهبي رحمه الله له قرينة تاريخية في رد الخبر فقال : « ولم يعش ورقة إلى ذلك الوقت »[٤].

وكذلك جاء الخبر برواية بحيرا الراهب عن النبي ﷺ قال : « **إذا شرب الرجل كأسًا من خمر . . .** » الحديث .

قال الذهبي : « بحيرًا لم يدرك المبعث »[٥].

---

(١) الذهبي ، الميزان (٤٣٩/٣).
(٢) المصدر السابق (٥١٨/٢).
(٣) الذهبي ، السير (٤٩/٧ ، ٥٠) ، والميزان (٤٧٠/٣ ، ٤٧١).
(٤) الذهبي ، السير (٣٥٢/١).
(٥) الذهبي ، الميزان (١٥٣/٢).

وروي أن أبا هريرة صلى على أم سلمة ، وذلك من رواية الواقدي . قال الذهبي : « وهذا من غلط الواقدي ، أبو هريرة مات قبلها »[١].

وكذلك روي لقاء عبد الله بن أبي أحمد الأسدي بكعب الأحبار في عهد معاوية رضي الله عنهما ، وبعيدا عن لفظ المتن ، فالحافظ الذهبي يوهن ذلك ، فقد قال : « وكعب قد مات في خلافة عثمان ، قبل أيام معاوية بسنين »[٢].

ومن تلك القرائن صغر صاحب القصة عن ذلك الحدث المنسوب إليه :

وقد روي أن ابن عمر شهد بدراً ، قال الذهبي : « فهذا خطأ وغلط ؛ لأنه استصغر يوم أحد »[٣].

وذُكر أن الذين نزلوا في قبر النبي ﷺ علي والفضل وقثم وشقران . قال الذهبي : « قثم أصغر من عبد الله بن عباس ، هو من أقران الحسين ورضع معه ، فهو يصغر عن ذلك »[٤].

كما روي أن زينب بنت أم سلمة كانت تعتكف مع رسول الله ﷺ وهي تهريق الدم ، فأمرها أن تغتسل لكل صلاة ، قال الذهبي : « هذا غلط ، زينب لا حاضت ولا اعتكفت مع رسول الله ، كانت صغيرة جدًّا »[٥].

وكذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : « أول حجر حمله النبي ﷺ لبناء المسجد ، ثم حمل أبو بكر حجرًا ثم حمل عثمان حجرًا آخر ، فقلت : يا رسول الله ألا ترى إلى هؤلاء كيف يساعدونك ، فقال : يا عائشة هؤلاء الخلفاء بعدي » .

قال الذهبي بعد أن ضعَّف سند الحديث : « لو صح هذا لكان نصًّا في خلافة الثلاثة ، ولا يصح بوجه ، فإن عائشة لم تكن يومئذ دخل بها النبي ﷺ وهي محجوبة صغيرة ، فقولها هذا يدل على بطلان الحديث »[٦].

---

(١) الذهبي ، التاريخ (٢٨٥/٥). (٢) المصدر السابق (١٦٩/٥).
(٣) الذهبي ، السير (٢٠٩/٣) ، تلخيص المستدرك (٦٤١/٣).
(٤) الذهبي ، مهذب السنن [٢/ق٢٢٢-أ-ب] . (٥) المصدر السابق [١/ق١٠٤-ب] .
(٦) الذهبي ، تلخيص المستدرك (١٠٣/٣).

وإذا كان صغر صاحب القصة سببًا في نقد المتن من الناحية التاريخية ، فإن ادعاء الصغر غير مقبول إذا كان عمر المذكور في القصة يفوق ذلك فقد ذكر فيمن استصغر يوم أحد زيد بن حارثة ، والبراء ، وزيد بن أرقم ، وأبو سعيد ، وابن عمر ، وذكر جابر بن عبد الله ، قال الذهبي : « ما كان جابر يومئذ صغيرًا ؛ بل أبوه حبسه لبناته »[١].

ومن ذلك ذكر صدارة بعض العلماء في غير زمان شهرتهم ، فالعالم يبدأ حياته في الطلب حتى يستوي عوده وتنمو معارفه ، ويحتاج إليه إما لموت شيوخه أو علو إسناده أو غير ذلك ، أما أن ينسب إلى الشهرة واجتماع الطلاب عليه ، وهو دون ذلك ، يجعل الناقد يتردد في قبول مثل هذه الأخبار .

ومن ذلك ما ذكر أن ابن عمر قال لمولاه نافع : « لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على عبد الله ـ يعنى ابن عباس ـ وقد ضعف ذلك مالك رحمه الله » .

ورد الذهبي تلك الرواية لأنه : « لم يكن لعكرمة ذكر في أيام ابن عمر »[٢].

وورد أن يزيد بن معاوية بعث يشكو قولاً لجبير بن نفير إلى معاوية ﷺ ، فهدده معاوية بالنكال . . . وفيه أن أبا الدرداء أخذ بيد جبير وقال : « لئن تكلم به جبير لقد تكلم به أبو الدرداء » .

قال الذهبي : « هذا خبر منكر ، لم يكن لجبير ذكر بعد في زمن أبي الدرداء ، بل كان شابًا يتطلب العلم ، وأيضًا فكان يزيد في آخر مدة أبي الدرداء طفلاً عمره خمس سنين »[٣].

وذكرت قصة خروج فروخ والد ربيعة الرأي في البعوث إلى خراسان وما زال ربيعة حملاً في بطن أمه ، وهي قصة طويلة ، وفيها جلوس ربيعة في مسجد رسول الله ﷺ واجتماع حلقة وافرة من طلاب العلم حوله ، ووصف أبيه لتلك الحلقة ، بأنه لم ير أحدًا من أهل العلم بهذه الحال . إلى غير ذلك ، وكان ربيعة لم يتجاوز السابعة والعشرين .

وبعيدًا عن الصورة الدرامية التي أجاد حبكها ملفق تلك القصة ، فالذهبي يرى في ذلك مجازفة بعيدة ، وفند أركان هذه القصة ، وذكر من ذلك أن ربيعة لما كان

---

(١) الذهبي ، مهذب السنن [٥٠/ق٣٠-أ] .
(٢) الذهبي ، السير (٢٣/٥).
(٣) المصدر السابق (٧٧/٤).

ابن سبع وعشرين سنة «كان شابًا لا حلقة له، بل الدست لمثل سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، ومشايخ ربيعة»[١].

وبالغ البعض في الثناء على شيوخهم بما يتنافى مع القرائن التاريخية، فأبو القاسم إسماعيل الأصبهاني حافظ فاضل ثبت، قائم بأعباء علم الحديث، قال عنه أبو موسى المديني في ذكر من هو على رأس المائة الخامسة: لا أعلم أحدًا في ديار الإسلام يصلح لتأويل الحديث إلا إسماعيل الحافظ. وإن كان ذلك القول قد صدر عن مبالغة في المدح، أو على قدر علم القائل، فالحافظ الذهبي يرى أن «هذا تكلف، فإن الرجل ما كان في رأس المائة قد اشتهر»[٢].

ومن ذلك ذكر علوم لم تكن معروفة في ذلك الوقت:

فقد روى حرملة أن الشافعي قال: «ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاطليس».

وقد استنكر الذهبي هذا القول ونفى صدوره من الشافعي، وجزم بأن الشافعي ما قال ذلك؛ مستدلاً بأن أوضاع أرسطاطليس لم تكن عرِّبت بعد[٣].

وروى عن أبي حنيفة رواية شهيرة في اختيار أفضل العلوم، وفيها ذكر كل علم وتبعاته حتى استقر به الحال إلى الفقه، وفي أثناء ذلك: «قلت: فإن نظرت في الكلام، وما يكون آخر أمره؟ قالوا: لا يسلم من نظر في الكلام من مشنعات الكلام، فيرمى بالزندقة، فيقتل، أو يسلم مذمومًا».

وهذه الحكاية على شهرتها فإن أمارات الوضع وثلب الإمام أبي حنيفة تطل برأسها قال الذهبي: «قاتل الله من وضع هذه الخرافة، وهل كان في ذلك الوقت وجد علم الكلام؟!»[٤].

- **خلاف المتن للواقع التاريخي**

الحافظ الذهبي ينتقد معتمدًا على معرفته التاريخية وإحاطته بالأحداث التي جرت، ومعرفته بمن شهد الوقائع وأماكن وجودهم، حتى إنه لينتقد المتن من وجوه قلَّ من يفطن إليها.

---

(١) الذهبي، السير (٦/٩٣-٩٥).
(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ (٤/١٢٧٩).
(٣) الذهبي، السير (١٠/٧٤).
(٤) المصدر السابق (٦/٣٩٦، ٣٩٨).

من ذلك واقع المكان ، حيث ينسب إلى الشخص فعل شيء في مكان ثبت تواجده في ذلك الوقت في مكان آخر .

فمما روي في بناء النبي ﷺ المسجد بالمدينة جاء في رواية : « وبنى النبي ﷺ لحمزة ولعلي ولجعفر ، وهم بأرض الحبشة » ، قال الذهبي : « وهم بأرض الحبشة!! وإنما كان عليٌّ بمكة »[١].

وكذلك جاء في المستدرك من حديث أسماء بنت عميس : « كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله ﷺ . . . » الحديث ، قال الذهبي : « لكن الحديث غلط لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة »[٢].

وأخرج الحاكم أيضًا من حديث عبادة بن الصامت أنه كان في مسجد بيت المقدس يتلو هذه الآية ويبكي : ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ ﴾ (الحديد:١٣) . ثم قال : ههنا أرانا رسول الله ﷺ جهنم ، قال الذهبي : « ما اجتمع عبادة برسول ﷺ هناك »[٣].

من ذلك واقع الزمان حيث ينسب فعل شيء في زمان ثبت أن صاحب الفعل لم يقم به في ذلك الوقت .

وقد جاءت بعض الروايات أن النبي ﷺ اعتمر في رمضان وأفطر ، قال الذهبي : « قوله : « في عمرة في رمضان » باطل . ما اعتمر نبي الله ﷺ في رمضان أبدًا »[٤].

ومن ذلك خلاف المتن لزمان التشريع ، وادعاء فعل عبادة في زمان لم تشرع هذه العبادة فيه بعد ، فيدل ذلك على بطلان الخبر .

فقد جاء في حديث أبي رافع : « نزل رسول الله ﷺ خيبر ، ونزلت معه ، فدعا بكحل إثمد ، فاكتحل به في رمضان ، وهو صائم ».

قال الذهبي : « هذا باطل ، فإن نزوله عليه الصلاة والسلام على خيبر كان في أول سنة سبع ، فأين رمضان؟ »[٥].

---

(١) الذهبي ، التاريخ (٣٣٥/١).
(٢) الذهبي ، تلخيص المستدرك (١٧٣/٣، ١٧٤).
(٣) المصدر السابق (٥٢١/٢).
(٤) الذهبي ، تنقيح التحقيق (٤٤/٤) ، ومهذب السنن [٢/ق٨١-أ] .
(٥) الذهبي ، الميزان (١٥٧/٤).

ومن ذلك خلاف المتن للمعروف من تاريخ المعارك ، وادعاء غياب بعض المشهورين عنها ، مع ثبوت شهودهم تلك المعارك .

فقد جاء عن شعبة أنه ذاكر الحكم فيمن حضر صفين من أهل بدر ، فلم يجدوا أحدًا حضرها منهم غير خزيمة بن ثابت ، فتعجب الذهبي من ذلك قائلاً : « سبحان الله! أما شهدها علي ، أما شهدها عمار؟! »[١] .

ومن ذلك خلاف المتن للمعلوم من تاريخ البلدان ، حيث يأتي المتن بذكر مدينة لم تكن أنشئت بعد في ذلك الزمان ، ليثبت لها وجودًا وهميًّا .

فقد جاء من حديث أنس : « وقّت النبي ﷺ لأهل المدائن العقيق ، ولأهل البصرة ذات عرق» ، قال الذهبي : « هذا باطل ، فإن البصرة إنما مصرت زمن عمر »[٢] .

ومن ذلك خلاف المتن للمشهور من جنس الصحابي ، حيث ينسب إلى غير بلده ، ويمنح جنسية ليست له ، مع غياب جنسيته وموطنه الأصلي ، فقد جاء من حديث أبي أمامة ، عن النبي ﷺ : « **السباق أربعة : أنا سابق العرب ، وبلال سابق الحبشة ، وصهيب سابق الروم ، وسلمان سابق الفرس** » .

قال الذهبي : « والأظهر أن بلالاً ليس بحبشي ، وأما صهيب ، فعربي من النمر ابن قاسط »[٣] .

ومن ذلك خلاف المتن لكيفية وفاة صاحب القصة :

فقد جاءت رواية بأن مروان أقرض الحسين بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم مالاً ، وأوصى لما احتضر ألا يؤخذ منه ذلك المال ، وتلك الرواية منقطعة ، وفيها ما يعظم من شأن الأمويين ويظهر رعايتهم لآل البيت ، ولكن الحافظ الذهبي أشار إلى أن « مروان ما احتضر ، فإن امرأته غمته تحت وسادة هي وجواريها »[٤] .

---

(١) الذهبي ، الميزان (١/٤٧) ، السير (٧/٢٢١).
(٢) الذهبي ، الميزان (٤/٣١٣).
(٣) الذهبي ، السير (٨/٥٣٠).
(٤) المصدر السابق (٤/٣٩٠).

● **خلاف المتن لحقيقة من قام بالفعل**

وقد ينسب الفعل لغير فاعله ، ويدعى أن شخصًا قام به غير صاحبه ويتعين في تلك الحالة أن يبين الناقد من قام بذلك الفعل ، فتتداخل علوم التاريخ والسير ومتون الأحاديث في بيان ذلك .

وقد جاءت الروايات أن النبي ﷺ عندما بنى مسجده بالمدينة كان مكان ذلك المسجد مربدًا لغلامين يتيمين .

وقد ذكر ابن منده أنهما سهل وسهيل ابني بيضاء ، فخطَّأه الذهبي ، وأقر ما عليه أهل السير ، أنهما سهل وسهيل ابني عمرو من بني النجار[١] .

وقد كان الظَّهر قليلاً في غزوة بدر عند المسلمين ، فكان الرجلان و لثلاثة يعتقبون البعير ، وكذلك كان معهم خير أسوة ﷺ ، وجاءت رواية أن أبا لبابة كان من شركاء رسول ﷺ في بعيره ، وكان هو وصاحبه يقولان لرسول الله ﷺ : اركب حتى نمشي فيقول لهم النبي ﷺ : « **إني لست بأغنى عن الأجر منكما ، ولا أنتما بأقوى على المشي مني** » .

قال الذهبي : « المشهور عند أهل المغازي : مرثد بن أبي مرثد الغنوي بدل أبي لبابة ، فإن أبا لبابة رده النبي ﷺ ، واستخلفه على المدينة »[٢] .

ومن المعلوم أن الذي زوج رسول الله ﷺ أم حبيبة النجاشيُّ وأمهرها أربعة آلاف درهم من عنده ، وبعث بها إلى رسول الله ﷺ ، ولكن ابن لهيعة نقل عن أبي الأسود عن عروة : « أنكحه إياها بالحبشة عثمان رضي الله عنه » ، قال الذهبي : « وهذا خطأ ، فإن عثمان كان بالمدينة مع النبي ﷺ »[٣] .

وهكذا وظف الحافظ الذهبي علوم التاريخ في خدمة السنة النبوية المطهرة فهو ناقد يقظ ، محيط بالمواليد والوفيات ، بصير بتاريخ إسلام الأعلام ، خبير بتناسب الحدث مع سن من نسب إليه ، عليم بتصدر العلماء لحلقات العلم ، ملم بتاريخ نشأة العلوم ، مهتم بالبيئة المكانية لمن نسب إليه الفعل ، ومدرك لزمان التشريع ، وتاريخ البلدان ، وفرسان الحروب ، وأجناس الصحابة إلى غير ذلك ، مما أضفى على نقده لمتون السنة طابعًا ميزه عن كثيرين مما اعتنوا بذلك الشأن .

---

(١) الذهبي ، التاريخ (٢/٣٠).

(٢) المصدر السابق (٢/٨٠).

(٣) الذهبي ، السير (١/٤٤٢).

الأدب

لم يكتف الحافظ الذهبي بنصيبه الأوفر من علوم الشريعة حتى أخذ من علوم الأدب بطرف ، ولعل هذا ظاهر ، في أسلوبه الرائق ، وكتابته المسترسلة ، فهو متذوق لعيون الشعر ، بصير بفنونه ، ناقد للشعراء ، عارف بتخصص كل شاعر ، ومتى يجيد ومتى يضعف ، عالم بطبقاتهم ، شاعر يقرض الشعر .

رأي الذهبي في الشعر والإنشاد

جاء قول الله تعالى : ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ (الشعراء:٢٢٤-٢٢٧) ، فأطلق البعض التحريم لدلالة صدر الآيات ، وادعى البعض مطلق التحليل لظاهر الاستثناء ، وهكذا كل حق وسط بين طرفين ، لذلك قال الذهبي : «الشعر من فنون المنشئ ، وهو كلام ، فحسنه حسن ـ وهو قليل ـ وقبيحه قبيح ـ وهو الأغلب . . . وأملحه أكذبه»[(١)].

وقسم ما يؤول إليه الشعراء بحسب شعرهم إلى طبقات خمس فقال : «والشاعر المحسن كحسان ، والمقتصد كابن المبارك والظالم كالمتنبي ، والسفيه الفاجر كابن الحجاج ، والكافر كذوي الإتحاد ، فاختر لنفسك أي واد تسلك»[(٢)].

فلم يطلق لفظ التحريم مطلقًا ولا الإباحة مطلقًا ، كما أرسل بذلك بيان تحذير للشعراء ليعلم كلٌّ منهم موقعه بناء على ما نبست به شفتاه وخطه بنانه .

ويرى الحافظ الذهبي علم الإنشاء من فنون أبناء الدنيا ، ويدعو أصحابه إلى تقوى الله فقال : «ليكن رأس مال المنشئ تقوى الله ومراقبته ، فربما وضع لفظة تعجبه يهوي بها في النار ، وهو لا يدري ، وربما أبدع في سطر ترتب عليه خراب مصر»[(٣)].

أما إذا استخدم المنشئ أسلوبه الرائق وبلاغته الآخذة بالألباب في إرضاء الله تعالى والنصح لأولي الأمر فذلك أحق به وأنفع في الدنيا والآخرة .

---

(١) الذهبي ، زغل العلم ص٢٦ .
(٢) المصدر السابق ص٢٦ .
(٣) المصدر السابق ص٢٥ .

● **تذوق الشعر**

الحافظ الذهبي قرأ الكثير من الشعر ، ولكن قل ما علق في قلبه ، وتذوقه وعلم قدره في البيان ؛ ذلك لأن هذه الأبيات تجمع بين سلامة المبنى وحسن المعنى ، ففي ترجمته لابن المبارك رآه شاعرًا محسنًا ، قوَّالاً بالحق ، واختار من شعره[١] :

الصمت أزين بالفتى ... من منطق في غير حينه
والصدق أجمل بالفتى ... في القول عندي من يمينه

وفي ترجمة محمد بن عبد الواحد البصري الشهير «بصريع الدلاء» ، قال : «الشاعر الماجن ، صاحب المقصورة الشهيرة ، وقد أجاد في قوله فيها :

من فاته العلم وأخطأه الغنى ... فذاك والكلب على حدٍّ سوا[٢]

وفي ترجمة عبد العزيز الجرجاني الفقيه الشافعي الشاعر قال : «هو صاحب تيك الأبيات الفائقة :

يقولون لي فيك انقباض وإنما ... رأوا رجلاً عن موقف الذل أحجما[٣]»

وفي ترجمته للخليفة المستعين ، رآه الذهبي أديبًا شاعرًا وقال : «له تيك الأبيات المشهورة :

عجبًا يهاب الليث حد سناني ... وأهاب لحظ فواتر الأجفان
وأقارع الأهوال لا متهيبًا ... منها سوى الإعراض والهجران[٤]»

وفي ترجمة عبد الوهاب بن نصر بن أحمد بن حسين ، قال الذهبي : «له أشعار رائقة ، فمن ذلك :

ونائمة قبلتها فتنبهت ... وقالت تعالوا فاطلبوا اللص بالحدِّ
فقلت لها إني فديتك غاصب ... وما حكموا في غاصب بسوى الردِّ
خذيها وكفي عن أثيم ظلامة ... وإن أنت لم ترضي فألفًا على العدِّ
فقالت قصاص يشهد العقل أنه ... على كبد الجاني ألذ من الشهد[٥]»

---

(١) الذهبي ، السير (٨/٤١١-٤١٨).
(٢) الذهبي ، العبر (٣/١١٠).
(٣) الذهبي ، السير (١٧/٢٠).
(٤) المصدر السابق (١٧/١٣٤ ، ١٣٥).
(٥) المصدر السابق (١٧/٤٣١).

وفي ترجمته للحسين بن علي بن محمد الطغرائي ، قال : « وما أملح قوله :

يـا قلـب مالـك والهـوى مـن بعـدما ... طـاب السُّـلُوُّ وأقصـر العشـاق

مـرض النسـيم وصـح والـداء الـذي ... تشـكوه لا يرجـى لـه إفـراق[1] »

● **الشعراء المجيدون**

الحافظ الذهبي له رؤية أدبية ، ومعرفة بدقائق الشعر تجعله يتذوق عذبه ، وتؤهله لمعرفة الشعراء المبدعين ، الذين تسير بأشعارهم الركبان ، وإليهم يتحاكم الفصحاء والأدباء .

فهو يرى شعر المجنون : « أرق شيء وأعذبه » ويراه « في الطبقة العليا في الحسن والرقة »[2].

ويرى المتنبي « شاعر العصر . . . وليس في العالم أحدًا أشعر منه »[3].

وأما الفرزدق فـ « نظمه في الذروة »[4].

وأبو نواس هو « الشاعر المفلق . . . لكن فسقه ظاهر وتهتكه واضح »[5].

وأما فضل جارية المتوكل فيراها امرأة « لم يكن في زمانها امرأة أفصح ولا أشعر منها . . . لها شعر أرق من النسيم »[6].

● **طبقات الشعراء**

الحافظ الذهبي لا يضع الشعراء في منزلة واحدة ، وإنما لكل شاعر طبقة ينتمي إليها ، وعصر يتأثر به ، وأقران يقارن بهم .

فقد ذكرالذهبي عدي بن زيد ورآه من فحول الشعراء . ثم وضعه في طبقته فقال : « هو أحد الفحول الأربعة الذين هم : هو وطرفة بن العبد ، وعبيد ابن الأبرص ، وعلقمة بن عبدة »[7].

كما يذكر جميل بثينة ويثني على استهلاله :

ألا أيهـا النـوام ويحكـمُ هبـوا ... أسـائلكم هـل يقتـل الرجـلَ الحـبُّ

---

(١) الذهبي ، السير (١٩/٤٥٤ ، ٤٥٥).

(٢) الذهبي ، السير (٤/٦ ، ٧) والتاريخ (٥/٢١٩).

(٣) الذهبي ، العبر (٢/٩٤).

(٤) الذهبي ، السير (٤/٥٩٠/٥٩١).

(٥) الذهبي ، ميزان الاعتدال (٤/٥٨١).

(٦) الذهبي ، التاريخ (١٩/٢٢٩).

(٧) الذهبي ، السير (٥/١١٠ ، ١١١).

ثم قال : «ونظمه في الذروة ، يذكر مع كثير عزة والفرزدق»[١].

● **إجادة الشعراء**

لكل شاعر أغراضٌ يجيد فيها ، ويتميز إن تحدث عنها ، ولا يعني ذلك قصوره في بقية الأغراض ، إنما يعني ذلك زيادة اختصاص وقدرًا من التميز في ذلك الاتجاه دون غيره .

فالشعراء يدفعهم على كتابة الشعر دوافع شتى ، فمنهم من يكتب الشعر رغبة في العطاء ، ومنهم من يفتنه جمال النساء ، ومنهم من هو مولع بالطبيعة الغناء .

ومن الشعراء من تلعب الخمر برأسه ، ومنهم مَنْ المجون غالب غرسه ، ومنهم من الشعر وسيلة لنشر مذهبه ، ومنهم من يوظف الشعر لنشر المعروف ووأد المنكر ، والحافظ الذهبي له في ذلك الميدان دربة ، وبذلك السبيل معرفة .

فأبو العتاهية «سار شعره لجودته وحسنه وعدم تقعره . . . قال في المواعظ والزهد فأجاد»[٢].

وابن الفارض قد عج شعره بصريح الاتحاد ، وخاصة تائيته التي يقول عنها الذهبي : «فإن لم يكن في هذه القصيدة صريح الاتحاد الذي لا حيلة في وجوده فما في العالم زندقة ولا ضلال»[٣].

أما شاعر العراق ابن نباتة صاحب النظم العذب ، ومنه :

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره تعددت الأسباب والموت واحد

فقد «مدح الملوك والكبراء ، سيف الدولة فمن بعد»[٤] مما يجعل المديح من أهم أغراضه .

وكان أبو نواس ذا حظوة أيام الرشيد والأمين ، مدح الخلفاء والوزراء ، غير أن أكثر ما اشتهر به أن له «أشعارًا رائقة في الغزل والخمور»[٥].

وكذلك كان والبة بن الحباب رأس ماله أنه «محسن النعت للغزل والخمور»[٦].

---

(١) الذهبي ، السير (١٨١/٤).
(٢) المصدر السابق (١٩٥/١٠).
(٣) المصدر السابق (٣٦٨/٢٢).
(٤) المصدر السابق (٢٣٤/١٧).
(٥) المصدر السابق (٢٨٠/٩).
(٦) الذهبي ، التاريخ (٤٣٦/١٣).

وكان العباس بن الأحنف شاعر زمانه وإلى جانب إجادته للغزل فقد كان «طريفًا كيسًا حلو النادرة»[١].

وكان صريع الدلاء صاحب المقصورة الشهيرة قد عرف بأنه «صاحب مزاح ولعب»[٢].

وكان محمد بن عبد الله ابن سكرة شاعر وقته ببغداد ، وقد عرف عنه كونه «صاحب مجون وسخف»[٣].

أما أبو الحسن الطرائفي فله معان مبتكرة ما سبق إليها ، قال عنه الذهبي : «وأما الزطاطة والتفحش ، فهو حاملٌ لوائها ، والقائم بأعبائها . . . أمة وحده في نظم القبائح»[٤].

● **النقد الأدبي**

للحافظ الذهبي ذوق ومعرفة ، تجعله كما استعذب بعض الأبيات واستحسنها ـ ينتقد البعض الآخر ، ويفضل بعض الأقوال على بعض ، ويتعرض لبناء المقامات إلى غير ذلك من أمور تثبت له حسًّا أدبيًّا .

فقد كان أبو محمد بن ماسي ينفذ إلى أبي عمر غلام ثعلبَ وقتًا بعد وقت كفايته ما ينفق على نفسه ، ثم قطع ذلك فترة لعذر ، فلما انقطع عذره أنفذ إليه جملة ما كان ينفذ إليه في تلك الفترة ، فرده غلام ثعلب وكتب إليه معتذرًا ، وقال أثناء اعتذاره : «أكرمتنا فملكتنا ثم أعرضت عنا فأرحتنا» .

فلم يعجب الحافظ الذهبي فعل غلام ثعلب ، كما انتقد قوله فقال : «لم يجمل في الرد ، فإن كان قد ملكه بإحسانه القديم ، فالتملك بحاله ، وجبر التأخير بمجيئه جملة وباعتذاره ، ولو أنه قال : وتركتنا فأعتقتنا لكان أليق»[٥].

وقد امتدح أبو نواس علي بن موسى الرضا ، وجاء في مدحه :

قلت لا أستطيع مدح إمام كان جبريل خادمًا لأبيه

قال الذهبي : «ولا يسوغ إطلاق هذا إلا بتوقيف ؛ بل كان جبريل معلم نبينا ﷺ وعليه»[٦].

---

(١) الذهبي ، التاريخ (١٣/٢٤٥).
(٢) الذهبي ، السير (١٧/٣٢٥).
(٣) المصدر السابق (١٦/٥٢٢).
(٤) المصدر السابق (١٧/٦٠).
(٥) المصدر السابق (١٥/٥١٠).
(٦) الذهبي ، السير (٩/٣٨٨ ، ٣٨٩) ، والتاريخ (١٤/٢٧١ ، ٢٧٢).

وقد اشتهرت المقامات ، ونالت إعجاب الكثيرين ، واهتم بها الأدباء والنقاد وكان للحافظ الذهبي رأيه في تسمية تلك المقامات ، فقال : « وأما تسمية الراوي لها بالحارث بن همام ، فعنى به نفسه أخذًا بما ورد في الحديث : « **كلكم حارث ، وكلكم همام** » فالحارث : الكاسب ، والهمام : الكثير الاهتمام ، فقصد الصفة فيهما ، لا العلمية »[١].

● **طرافة النقد**

الحافظ الذهبي في نقده للحديث وحديثه عن الرواة ، بل وفي تقييمه للشعر يحاول كسر حدة الموقف ، وإزالة الجمود المتعلق بمادة البحث ، بإضفاء روح الطرافة في ذلك النقد .

فقد روى الحسين بن علوان الكلبي لوضاع عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « **أربع لا يشبعن من أربع : أرض من مطر ، وعين من نظر ، وأنثى من ذكر ، وعالم من علم** » ، فأكمل الحافظ الذهبي له وضعه بالإتيان بالخامسة التي تناسب حاله فقال الذهبي : « وكذاب من كذب »[٢].

وجاء وضاع آخر ليذكر حديثًا مرفوعًا : « مكتوب على باب الجنة : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، عليٌّ حب الله ، الحسن والحسين صفوة الله ، فاطمة أمة الله على باغضهم لعنة الله » ، قال الذهبي مكملاً له ذلك الحديث المكذوب : « وعلى واضعه لعنة الله »[٣].

وفي معرض جرحه لأبي جعفر الطوسي شيخ الشيعة قال : « كان يعد من الأذكياء لا الأزكياء »[٤].

وفي معرض نقده لأبيات أنشدها محمود بن عمر ، وفيها :

ولم أنس إذ غازلته قرب روضة ... إلى جنب حوض فيه للماء منحدر

فقلت له جئني بورد وإنما ... أردت به ورد الخدود وما شعر

فقال انتظر في رجع طرف أجئ به ... فقلت له هيهات ما في منتظر

قال الذهبي : « هذا شعر ركيك لا رقيق »[٥].

---

(١) الذهبي ، السير (١٩/٤٦٣).
(٢) الذهبي ، الميزان (١/٥٤٢).
(٣) المصدر السابق (٣/١١٢).
(٤) الذهبي ، السير (١٨/٣٣٥).
(٥) المصدر السابق (٢٠/١٥٥).

وفي ترجمته لهلال بن العلاء ، عالم الرقة ، قال : « وله شعر رائق ، لائق بكل ذائق ، فمنه :

سيبلى لسان كان يعرب لفظه ... فياليته من وقفة العرض يسلمُ
وما تنفع الآداب إن لم يكن تُقى ... وما ضر ذا تقوى لسان معجّمُ[1] »

● **الذهبي الشاعر . . .**

الحافظ الذهبي قرض الشعر ، وله في ذلك أغراض متعددة ، وإن لم يجار الشعراء في ميادين الشعر المعهودة من غزل ومديح ووصف خمر أو مجون وما إلى ذلك ، فإنما الذهبي عالم لا ينحدر إلى مستوى متكسب بشعره أو أسيرًا لهواه ، ولا متشهيًا لمحرم ، أو متلبسًا بفاحشة ، وإذا كانت أغراضه تخلو من ذلك ، فإن ذلك في حق العالم أفضل وبه أليق .

فمن أغراض الحافظ الذهبي (تصوير حياة المحدِّثين) : الحافظ الذهبي يصور ما ألم به وما يعانيه قائلاً :

لو أن سفيان على حفظه ... في بعض همي نسى الماضي
نفسي وعرسي ثم ضرسي سعوا ... في غربتي والشيخ والقاضي[2]

وينقم على طلاب الحديث المشتغلين بالرواية لا للتعلم ، وإنما للشهرة فقال :

إذا قرأ الحديث عليَّ شخصٌ ... وأخلى موضعًا لوفاة مثلي
فما جازى بإحسان لأني ... أريد حياته ويريد قتلي[3]

ومن ذلك (الشعر التعليمي) : وفيه يقرر الحافظ الذهبي قواعد التشريع ومصادر الاستدلال قائلاً :

العلم قال الله قال رسوله ... إن صح والإجماع فاجهد فيه
وحذار من نصب الخلاف جهالة ... بين الرسول وبين قول فقيه[4]

وقد رد على سليمان بن عبد الكريم الشيعي قصيدته التي يحط فيها على الصحابة رضوان الله عليهم ويؤكد الوصية لعلي ﷺ ، فأجابه الذهبي ، وجاء في رده :

فالذي قدم العتيق جهارًا ... يا أبا الجهل سيدُ الثقلين

---

(١) الذهبي ، السير (١٣/٣١٠).
(٢) الكتبي ، فوات الوفيات (٣١٧).
(٣،٤) المصدر السابق (٣١٧).

وعلـــي والســـابقون جميعًـــا ... بـــايعوه لفضـــل ديـــن وزيـــن
فأطـــاعوه حـــين وُلِّـــي فـــولَّى ... عمـــر الخيـــر قـــاهر الـــدولتين
فهمـــا بعـــد أحمـــد أفضـــل الخلـــ ... ـــق بـــنص الإمـــام ذي الســـبطين[1]

ومن أغرضه (الرقائق والزهد) : فقال يحض الشباب على العمل الصالح ، قبل أن يبلى ذلك الشباب ويفنى هذا العمر :

تـــولى شـــبابي كـــأن لـــم يكـــن ... وأقبـــل شـــيب علينـــا تـــولى
ومـــن عـــاين المنحنـــى والتَّقـــى ... فمـــا بعـــد هـــذين إلا المصـــلى

ومن أغراضه (الرثاء) : فقد نظم في رثاء الحافظ ابن تيمية ، وفيه :

يـــا مـــوت خـــذ مـــن أردت أو فـــدع ... محـــوت رســـم العلـــوم والـــورع
أخـــذت شـــيخ الإســـلام وانفصـــمت ... عـــرى التقـــى واشـــتفى أولـــو البـــدع
غيبـــت بحـــرًا مفســـرًا جـــبلاً ... حبـــرًا تقيًّـــا مجانـــب الشـــيع
قضـــى ابـــن تيميـــة وموعـــده ... مـــع خصـــمه يـــوم نفخـــة الفـــزع

ومن أغراضه (المديح) : والذي قصره على أهل العلم ، فكان آخر شعر قاله في مرض موته مديحًا للإمام السبكي رحمه الله ، وقد أظهر فيه من التمكن في اللغة والإتيان بالجناس التام مع عدم التكلف ، فقال رحمه الله :

« تقـــي الـــدين يـــا قاضـــي الممالـــك ... ومـــن نحـــن العبيـــد وأنـــت مالـــك
بلغـــت المجـــد فـــي ديـــن ودنيـــا ... ونلـــت مـــن العلـــوم مـــدى كمالـــك
ففـــي الأحكـــام أقضـــانا علـــيٌّ ... وفـــي الخـــدام مـــع أنـــس بـــن مالـــك
وكـــابن معـــين فـــي حفـــظ ونقـــد ... وفـــي الفتيـــا كســـفيان ومالـــك
وفخـــر الـــدين فـــي جـــدل وبحـــث ... وفـــي النحـــو المبـــرد وابـــن مالـــك
وتســـكن عنـــد رضـــوان قريبًـــا ... كمـــا زحزحـــت عـــن نيـــران مالـــك »

● اللـغـة

يحتاج المجتهد ليكمل أدوات اجتهاده إلى معارف متعددة وعلوم شتى ، ومن تلك العلوم علم اللغة العربية ، لمعرفة غريب الألفاظ ومعانيها ، والإلمام بالنحو

---

(١) الذهبي ، معجم الشيوخ ص٦١،٦٢ .

ومسائله والإحاطة بالصرف ومباحثه ، فبذلك يستقيم اللسان ، وتتضح الألفاظ ، وبدون ذلك يضطرب العالم ويزل قدمه ويتعثر لسانه .

والحافظ الذهبي يقرر ذلك ، فيجعل اللغة من الحاجات التي لا غنى للحافظ عنها ، فقال : « فالذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقيًّا ذكيًّا ، نحويًّا لغويًّا ، زكيًّا حييًّا »[١] .

وينعي الحافظ على الفقهاء الذين لا يدرون لغة الفقه ، والمقرئ الذي لا يدري لغة القرآن ، والمحدث الذي لا عناية له بلغة الحديث ، ثم قال : « وينبغي الاعتناء بلغة الكتاب والسنة ليفهم الخطاب »[٢] .

والحافظ الذهبي على دربة بمباحث النحو والصرف والبلاغة ، كما أنه عليم باللغة العربية وغريبها ، ويتعدى ذلك إلى المعرفة باللغات الأخرى كالفارسية ولغة أهل خراسان ولغة أهل القسطنطينية . وهو عالم بالمصطلحات العلمية وغيرها مما يستخدم في ذلك العصر .

● **معرفة قواعد اللغة**

قال الحافظ في تفسيره لقول : (لاها الله) : « لاها الله : قسم ، وأهل العربية يقولون : لاها الله ذا . والهاء بدل من واو القسم ، أي : لا والله لا يكون ذا . وقيل : بل حذفت واو القسم ، وفصلت « ها » من هذا فتوسطت الجلالة ، ونصبت لأجل حذف واو القسم »[٣] .

وفي مبحث الإبدال في علم الصرف يفسر الذهبي قول : « تلهت » فيقول : « تلهت : تحيرت ، والأصل : ولهت ، كما قيل في وجاه تجاه »[٤] .

وإذا كان الكلام الفصيح : ما كان واضح المعنى ، سهل اللفظ ، جيد السبك[٥] فإن بعض الفصحاء لا يحصل الإعراب ، كما أن بعض المتمكنين من الإعراب ليس لهم فصاحة . قال الذهبي : « وجود الفصاحة لاينافي وجود العجمة في

---

(١) الذهبي ، السير (١٣/٣٨٠).
(٢) الذهبي ، زغل العلم ص٢٠ .
(٣) الذهبي ، السير (١/٤٣٥).
(٤) المصدر السابق (٣/٣٥٥).
(٥) موسى عبد الرحمن قشاوي ، وقفة مع العربية ص٣٤ ، دار صفاء عمان . الطبعة الأولى . ١٩٩٩م .

النطق ، كما أن وجود فصاحة النطق من كثير من العلماء غير محصل للإعراب »[١].

● **غريب اللغة**

العلم بغريب اللغة مفتاح لتفسير المتن ، ومن ثَمَّ بيانه والاستنباط منه ؛ بل والحكم بصحته أو ضعفه ، فلا بد أن يتعرف الناقد على غريب ألفاظ النبي ﷺ ، والنبي ﷺ يحدث كل قبيلة بلغاتها ، كما قد يسمع أهل القبائل حديث رسول الله ﷺ بلغة قريش ، ثم يؤدي أهل هذه القبائل ما فهموه بلغاتهم ، فتنشأ ألفاظ الغريب التي يقف المعنى مستغلقًا ، والمتن مبهمًا قبل تجلية غموضها[٢].

والحافظ الذهبي حريص على ترضيح المبهم وبيان الغامض وتوضيح المستغلق ، كلما سنحت له فرصة أو لاقى غريبًا .

وهذه نماذج من شرح الحافظ الذهبي لغريب الحديث مرتَّبة على حروف المعجم .

الكلمة	المادة	المعنى	المصدر
الباحق	ب خ ق	منخسف العين	التاريخ ٣٥٢/٥
البازل	ب ز ل	الجمل المسن ، إلا أنه يريد ها هنا : البصير بالعلم الشجاع	السير ٤٢٥/١٢
اسبطرت	ب ط ر	امتدت للإرضاع	التاريخ ٤٢٢/٥
التميمة	ت م م	خرزة ترد العين	الكبائر ص ٤٦
جدهم	ج د د	حظهم	تذكرة الحفاظ ٤٧٠/٢
الحنف	ح ن ف	أن تفتل كل رجل على صاحبتها	السير ٩٤/٤
الخرس	خ ر س	الولادة	الميزان ١٧٩/٢
الخشاش	خ ش ش	الحشرات	الكبائر ص١٣٣

(١) الذهبي ، السير (٥٥٢/١).
(٢) انظر الخطابي ، غريب الحديث (٦٨/١، ٦٩).

الكلمة	المادة	المعنى	المصدر
الأروح	ر و ح	الذي إذا مشى تقاربت خطاه	دول الإسلام ١٨/١
تربئر	ذ ب أ ر	تنتفش	التاريخ ٤٢٢/٥
الزرافات	ز ر ف	الجماعات	التاريخ ٣٢٣/٥
السهوة	س ه و	كالمجلس والصفة في البيت	الكبائر ص١٢٨
الصعل	ص ع ل	صغر الرأس	السير ٩٤/٤
صالب	ص ل ب	لغة غربية في الصلب	التاريخ ٤٤/١
الطفسة	ط ن ف س	نحو السجادة	المعجم المختص بالمحدثين ص٣٧
الطاق	ط و ق	هو المحراب	السير ٣٣٦/٤
عجمت العود	ع ج م	إذا عضضته بأسنانك	التاريخ ٣٢٣/٥
العذار	ع ذ ر	الختان	الميزان ١٧٩/٢
المعازف	ع ز ف	اسم لكل آلات الملاهي التي يعزف بها ، كالطنبور والشبابة والصنوج	السير ١٨٥/٢١
العصلبي	ع ص ل ب	الشديد من الرجال	التاريخ ٣٢٣/٥
القرام	ق ر م	الستر الرقيق	الكبائر ص١٢٨
المقشورة	ق ش ر	التي تقشر وجهها بالغمرة	السير ٥٦٥/١٦
القطري	ق ط ر	ضرب من البرود	مهذب السنن [٣/ق١٢-ب]
قاطن النار	ق ط ن	ملازمها	التاريخ ٥١٢/١
كاعَّة	ك ع ع	جمع كائع ، وهو الجبان	التاريخ ٢٣٣/١

الكلمة	المادة	المعنى	المصدر
النُّطق	ن ط ق	جمع نطاق ، وهو ما يشد به الوسط	التاريخ ٤٤/١
استنفر	ن ف ر	استنفر الرجل بثوبه إذا أخذ ذيله من بين فخذيه إلى حجزته فغرزه.	التاريخ ٢٠٠/١
التَّوَله	و ل ه	نوع من السحر ، وهو تحبيب المرأة إلى الزوج	الكبائر ص٤٦

● لغات أخرى

لم يكتف الحافظ الذهبي بمعرفة غريب اللغة العربية وقواعدها ، بل تعدى ذلك إلى المشاركة في معرفة قواعد لغات أخرى وترجمة مفرداتها ، وقد سجلت لنا مصنفات ذلك العالم الفذ بعض ذلك .

فعلامة التصغير في الفارسية زيادة كاف في آخر الاسم ، قال الذهبي : « الكاف في عِليَّك هي علامة التصغير في عليٍّ بالفارسية »[١] ، وقال في موضع آخر : « والعجم إذا أرادوا أن يصغروا اسمًا زادوه كافًا ، فهو علامة التصغير عندهم »[٢].

وفي اللغة الفارسية مزجٌ للباء بالفاء ، ففي شرحه للقب أحمد سِلَفة ، قال : « وهو الغليظ الشفة ، وأصله بالفارسية : سلبة ، وكثيرًا ما يمزجون الباء بالفاء »[٣].

ويوضح الحافظ معاني مفردات بعض اللغات أثناء تراجمه للعلماء من غير بلاد العرب . فالدمستق معناه : « نائب البلاد التي في شرقي قسطنطينية »[٤] ، والغزاليّ : « هو الغزال . كذا العطاري والخبازي على لغة أهل خراسان »[٥]. وشيركوه بالعربية « أسد الجبل »[٦] ، « وأَلْهْ : فارسي معناه : عقاب »[٧].

---

(١) الذهبي ، السير (١٤٦/١٤).
(٢) الذهبي ، التاريخ (٢١٠/٢٢).
(٣) الذهبي ، السير (٦/٢١).
(٤) الذهبي ، التاريخ (٤٦/٢٥).
(٥) الذهبي ، العبر (١٠/٤).
(٦) الذهبي ، السير (٣٤٦/٢١).
(٧) المصدر السابق (٤١/٢٣).

● المصطلحات

الحافظ الذهبي يرى البعض يستخدم مصطلحات كانت عند أهلها معروفة ، ولكن مع مرور الوقت ، وتغير الاصطلاحات ، وغياب من اصطلحوا عليها ، قد تطوى بعض المصطلحات ، وتظل مبهمة المعنى مع حياة المبنى ؛ ولذلك فالحافظ الذهبي يحاول جلاء تلك المصطلحات والكشف عن دلالاتها ، ومن هذه المصطلحات :

«المشرق» فهو في عرف المغاربة : مصر وما بعدها من الشام والعراق وغير ذلك ، كما أن «المغرب» في عرف العجم وأهل العراق : أيضًا مصر وما تغرب عنها[١].

«الدنية» قال الذهبي : «وهي طول نصف ذراع . . . وكان يلبسها القضاة والولاة وغيرهم ، وتعمل من ورق على قضبان دقاق ، وتسمى الطويلة أيضًا»[٢].

«الطاقة» قال الذهبي : «يخال إليَّ أنها الطلحية»[٣] ، والطلحية : الورقة من القرطاس[٤].

«الكراسة» قال الذهبي : «أظنه يعني بالكراسة ثلاث ورقات»[٥].

«المن» قال الذهبي : «يكون المن نحوًا من مجلدين أو مجلدًا كبيرًا»[٦].

وقال في موضع آخر : «المن يجيء عشرة أجزاء كبار»[٧].

«الوراق» قال الذهبي : «والوراق في لغة أهل البصرة القارئ للناس»[٨].

● العقائد

العقيدة من أكثر القوى التصاقًا بالإنسان ، فعليها يبني تصرفاته ويتشكل سلوكه ، وعنها يدافع ، بل يقاتل أشد ما يكون القتال ، ولا يقبل الإنسان مناقشة في معتقداته ، بل هناك بعض المعتقدات القائمة على التسليم المطلق دونما مناقشة .

والعقيدة تمثل لونًا من ألوان المعرفة بالله عز وجل ، تلك المعرفة التي يشترك في عمومها كل المخلوقات ، وإن اختلفوا في درجاتها وتفصيلاتها .

---

(١) الذهبي ، السير (٨٠/١٨).
(٢) الذهبي ، التاريخ (١٨٤/١٩).
(٣) الذهبي ، السير (٤٦٣/٢٠).
(٤) ابن منظور اللسان مادة (طلح).
(٥) الذهبي ، السير (٣٨/١٨).
(٦) المصدر السابق (٣٥/١٧).
(٧) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (١٠٣٤/٣).
(٨) الذهبي ، السير (٣٠٧/١٥).

قال الذهبي : « المشركون والكتابيون وغيرهم عرفوا الله تعالى ، بمعنى أنهم لم يجحدوه ، وعرفوا أنه خالقهم ... فهؤلاء لم ينكروا الباري ، ولا جحدوا الصانع ، بل عرفوه ، وإنما جهلوا نعوته المقدسة وقالوا عليه ما لا يعلمون ، والمؤمن فعرف ربه بصفات الكمال ، ونفى عنه سمات النقص »[١].

والمؤمنون في معرفتهم بالله تعالى متفاوتون في درجات كمال المعرفة ، فالأنبياء والرسل أكمل معرفة ، وبعضهم أكمل من بعض ، ودونهم الأولياء ثم العلماء ، فالصالحون وهكذا إلى أعرابي جاهل وامرأة من نساء القرى ، ودون ذلك[٢].

● الإيمان بالصفات

دار جدل واسع بين علماء المسلمين حول صفات الله تعالى والمراد منها ، وتأويلها إلى غير ذلك ، والحافظ الذهبي يرى رأي أهل السنة في اعتقاد ثبوت هذه الصفات لله تعالى كما أخبر في كتابه وعلى لسان نبيه ، إثباتًا لا تكييف فيه ، وتنزيهًا لا تعطيل له ، ولكن بما يليق بجلاله وكماله .

فالله تعالى لم نره ، فكيف ندرك كنه صفاته . قال الذهبي : « إنما الصفة تابعة للموصوف فإذا كان الموصوف عز وجل لم نره ، ولا أخبرنا أحد أنه عاينه ، مع قوله لنا في تنزيله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (الشورى:١١)، فكيف بقي لأذهاننا مجال في إثبات كيفية الباري »[٣].

فإذا كانت الصفات لا تكيف فكذلك لا تؤول ؛ إذ النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم ما خاضوا في ذلك ، ولو كان ثَمَّ بيان لما وَسِعَ رسول الله ﷺ وصحابته السكوت ، وإنما وقف القوم حيث ينبغي أن نقف .

قال الذهبي : « ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوَّهوا به ولما أهملوه ، ولو تأول أحد منهم الاستواء لتوفرت الهمم على نقله ، ولو نقل لاشتهر »[٤].

---

(١) الذهبي ، السير (٥٤٧/١٧).
(٢) المصدر السابق ، (٥٤٧/١٧ ، ٥٤٨).
(٣) المصدر السابق (٦١١/١٠).
(٤) الذهبي ، العلو للعلي الغفار ص١٥٧، ١٥٨.

وآيات الصفات لو كان لها تأويل يخالف ظاهرها ، وساغ ذلك لبادروا إليه فـ« قد فسر علماء السلف المهم من الألفاظ وغير المهم ، وما أبقوا ممكنًا ، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً ، وهي أهم الدين ، فلو كان تأويلها سائغًا أو حتمًا لبادروا إليه »[١].

وجعل الحافظ الذهبي محاولات التأويل: « محاولة للرد على الله ورسوله »[٢].

ولا يلزم من إثبات صفات الله تعالى تجسيمًا أو تكييفًا : « فإن التشبيه إنما يقال : يدٌ كَيَدِنَا ، وأما إذا قيل : يدٌ لا تشبه الأيدي ، كما أن ذاته لا تشبه الذوات وسمعه لا يشبه الأسماع . . . فإن ذلك تنزيه »[٣].

ولكن التجسيم والتشبيه ، والباطل والضلال « أن تعتقد قياس الغائب على الشاهد ، وتمثل الباري بخلقه ، تعالى الله عن ذلك »[٤].

وقد انتقد الذهبي البيهقي إذ قال البيهقي : « الفرح المضاف إلى الله ، بمعنى الرضا والقبول » . قال الذهبي في معرض رده :« واعلم أن نبيك لا يقول إلا حقًا ، فهو أعلم بما يجب لله وما يمتنع عليه من جميع الخلق »[٥].

ولكن على المؤمن أن يلزم ما جاءت به الآيات ، وما ورد في السنن « فنقول : جاء وينزل ، وننهى عن القول : ينزل بذاته ، كما لا نقول : ينزل بعمله ، بل نسكت ولا نتفاصح على الرسول ﷺ بعبارات مبتدعة »[٦].

وإنما نؤمن بأن صفات الله تعالى « كما يليق به ، لا نعمق ، ولا نتحذلق »[٧] ، وإنما الواجب أن « نؤمن بها ، ونعقل وجودها ، ونعلمها في الجملة من غير أن نتعقلها أو نشبهها ، أو نكيفها ، أو نمثلها بصفات خلقه ، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا »[٨].

---

(١) الذهبي ، السير (١٠/٥٠٦). (٢) المصدر السابق (١١/٣٧٦).

(٣) الذهبي ، الأربعين في صفات رب العالمين ص١٢٠ ، تحقيق جاسم سليمان الدوسري الدار السلفية بالكويت . ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م .

(٤) الذهبي ، السير (١٩/٤٤٩).

(٥) الذهبي ، مهذب السنن [٥/ق٢٨٠-ب] .

(٦) الذهبي ، السير (٢٠/٣٣١). (٧) الذهبي ، العلو ص١٣٩ .

(٨) الذهبي ، العلو للعلي الغفار ص١٣ ، السير (١٣/٣٢٥) ، مهذب السنن [٢/ق١٨-ب].

ولا يجوز في ذلك المجال اجتهاد ، أو ادعاء التأثر بالزمان والمكان ، وإنما العقائد راسخة ، لا تزول ولا تتبدل ، فعلينا أن نقف من حيث وقف القوم ؛ لأن الحديث في ذات الله وصفاته « سبيله الإيمان والتصديق بالنصوص »[١].

وأحاديث الصفات قد أوَّلها طائفة وأنكر بعضها طائفة أخرى . أما التأويل ، فإنما قال به من قال من باب التنزيه لباري عز وجل ؛ لذا يرى الحافظ الذهبي الاعتذار عنهم فقال : « فليعذر من تأول بعض الصفات . . . ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده ـ مع صحة إيمانه ، وتوخيه لاتباع الحق ـ أهدرناه وبدعناه ، لقلَّ من يسلم من الأئمة »[٢].

وإنكار بعض الصفات التي جاءت في الأثر ، إن كان عند عدم ثبوت للأثر فلا ينبغي تسفيه قائله ، وإنما يكفر من ثبت عنده النص وجحد .

قال الذهبي : « لا يكفر إلا إن علم أن الرسول ﷺ قاله ، فإن جحد بعد ذلك فهذا معاند »[٣].

وهذا مالك رحمه الله قد أنكر حديث : « إن الله خلق آدم على صورته » ونهى أن يحدث به أحدًا ، والحديث في الصحيحين ، قال الذهبي : « أنكر الإمام ذلك ؛ لأنه لم يثبت عنده ، ولا اتصل به ، فهو معذور »[٤].

● **الإيمان بالعرش**

وقد رأى البعض من ذكر العرش تحيزًا لله تعالى ، ووصفًا له عز وجل بالجهة والمكان ، فأرادوا أن ينزهوا الله تعالى فأنكروا حقيقة العرش وأولوه بالملك ، هروبًا من ظاهر القول .

وإن كان ذكر العرش ، لا يلزم منه التشبيه بعروش المخلوقين ، فإن وصف الله تعالى عرش بلقيس بأنه عرش عظيم ؛ فإن ذلك بالنسبة إليها وإلى من حولها من البشر أصحاب القوى القاصرة ، والعقول المحدودة ، أما تشبيه ذلك العرش البشري بالعرش الإلهي ، فلا يؤيده منطوق النص ولا مفهومه .

قال الذهبي : « تبًّا لذوي العقول الخائضة ، والقلوب المعطلة ، والنفوس

---

(١) الذهبي ، الأربعين في صفات رب العالمين ص١٤٩ ، ١٥١ .

(٢) الذهبي ، السير (١٤/٣٧٦).

(٣) المصدر السابق (١٤/٣٩٦).

(٤) المصدر السابق (٨/١٠٤ ، ١٠٥).

الجاحدة ، فما قدروا الله حق قدره . . . فالقرآن مشحون بذكر العرش ، وكذلك الآثار بما يمتنع أن يكون المراد الملك»[١].

● **الإيمان بالحجاب**

قال رويم بن محمد ، شيخ الصوفية : «ليس بيني وبين الله حجاب» ، وهذا القول إن كان غير مألوف ، فليس مطلق الخطأ ، بل إن له وجه صواب ووجه ادعاء ، قال الذهبي : «وأما الحجاب ، فقول يسوغ باعتبار أن الله لا يحجبه شيء قط عن رؤية خلقه ، وأما نحن فمحجوبون عنه في الدنيا ، وأما الكفار فمحجوبون عنه في الدارين»[٢].

فالقول حمال ذو وجهين ، يتوقف القبول والرد له على مراد المتكلم ونية المستمع .

● **السكوت عن القول بالحد**

وقد أخرج ابن حبان من سجستان لإنكاره الحد لله ، والحافظ الذهبي يخاطب الفريقين ، منكرًا على كليهما الخوض فيما لم يأذن به الله ، ولم تأتِ به نصوص الشريعة ؛ إذ العقائد لا تتلقى إلا من النصوص الثابتة من القرآن والسنة ، وما عدا ذلك فلا مجال له في تلقي العقائد .

قال الذهبي : «إنكاره للحد وإثباتكم للحد نوع من فضول الكلام ، والسكوت عن الطرفين أولى ، إذ لم يأت نص بنفي ذلك ولا إثباته ، والله تعالى ليس كمثله شيء ، فمن أثبته قال له خصمه : جعلت لله حدًّا برأيك ، ولا نص معك بالحد ، والمحدود مخلوق ، تعالى الله عن ذلك . وقال هو للنافي : ساويت ربك بالشيء المعدوم ؛ إذ المعدوم لا حد له»[٣].

ومن الخير إذ لم تتوفر النصوص ألا نخوض في ذلك الأمر ، قال الذهبي : «الصواب الكف عن إطلاق ذلك ؛ إذ لم يأت فيه نص ، ولو فرضنا أن المعنى صحيح ، فليس لنا أن نتفوه بشيء لم يأذن به الله»[٤].

---

(١) الذهبي ، العلو ص٧٠ .
(٢) الذهبي ، السير (١٤/٢٣٥).
(٣) الذهبي ، الميزان (٣/٥٠٧) ، التاريخ (٢٦/١١٣) ، السير (١٦/٩٧ ، ٩٨).
(٤) الذهبي ، السير (٢٠/٨٦).

● **المعراج . . .**

وردت الآيات بإسراء الله تعالى بنبيه ﷺ ، وجاءت الأحاديث الصحيحة في وصف رحلة المعراج إلى السموات العلى وكيف لقي رسول الله ﷺ الأنبياء ، ورأى مشاهد من أحوال أهل النار ونعيم أهل الجنة إلى غير ذلك وإن كان هناك من ينكر حصول المعراج في اليقظة ، فالحافظ الذهبي يستدل على خلاف ذلك بقوله : «فلو كان معراجه منامًا ورقيه إلى سدرة المنتهى في عالم السِّنَة ، لما كان للمصطفى صلوات الله عليه في ذلك كبير مزية ، على كثير من صالحي أمته ، ولما قرر الحق معراجه ، ونوَّه بذكره بأنه يقظة عيانًا بقوله تعالى : ﴿ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴾ (النجم:١٦)»[(١)].

وإذا كانت أحداث المعراج عظيمة ، لا يمكن للعقل العاري عن الإيمان أن يوقن بها «فهذه الأشياء أكبر من عقول البشر ، والإيمان بها واجب ، كما قال تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ (البقرة:٣)»[(٢)].

● **الميزان**

إذا كان أبو حامد الغزالي رحمه الله يرى ميزان الأعمال في الآخرة ، معيارًا يعبر عنه بلفظ الميزان ، فالحافظ الذهبي رحمه الله يرى ذلك القول من حجة الإسلام غير مقبول ؛ إذ هذا القول يعتمد على نظرة فكرية عارية عن دليل نقلي ، والعقائد لا تثبت بذلك ، قال الذهبي : «بل ميزان الأعمال له كفتان كما جاء في الصحيح»[(٣)].

● **مسألة خلق القرآن**

ما من مسألة عقدية من المسائل التي اختلف فيها أهل السنة وغيرهم من الفرق كان لها بالغ الأثر مثل خلق القرآن ، فقد كانت زلزلة أرجفت القلوب ، ونيل فيها من أعراض العلماء ودمائهم ، وظهرت المبتدعة ، وأخذ أهل السنة بالمعاريض حينًا ، وبالتقية أحيانًا ، ولم يصمد أمام معاول المعتزلة آنذاك إلا القليل ، وعلى رأسهم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله .

---

(١) الذهبي ، العلو ص١٠٢ .
(٢) الذهبي ، التاريخ (١/٢٧٠).
(٣) الذهبي ، السير (١٩/٣٤٥).

حتى صار كل إمام من أئمة السنة يذكر في عقيدته ـ بعد رفع المحنة ـ أن كتاب الله غير مخلوق ، وكأن ذلك تبرئة من تهمة الانحياز إلى آراء المعتزلة ، ولعل هذه الأقوال تكون ذات جدوى أكبر وأهمية عظمى إن قيلت زمن المحنة .

ويؤكد الذهبي أن القول بخلق القرآن محدث ، وأن جماهير علماء السلف والخلف بخلافه ، قال الذهبي : « فجمهور الأئمة والسلف والخلف على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، وبهذا ندين الله تعالى ، وبدعوا من خالف ذلك . وذهبت الجهمية والمعتزلة والمأمون وأحمد بن أبي دواد القاضي ، وخلق من المتكلمين والرافضة إلى أن القرآن كلام الله المنزل مخلوق »[١].

ويلاحظ أن الذهبي رحمه الله كما رفض لفظ « مخلوق » فإنه لم يقر لفظ « قديم » الذي درج عليه كثيرون في معارضة القول بخلق القرآن ، فأراد هؤلاء أن يميتوا بدعة فأحيوا أخرى .

وتفرع من هذه المسألة قولاً لداود الظاهري ومن تبعه ؛ إذ قال : « إن القرآن الذي في اللوح المحفوظ فغير مخلوق ، وأما الذي في أيدي الناس فمخلوق » ، قال الذهبي : « هذه التفرقة والتفصيل ما قالها أحد قبله . . . فقام على داود خلق من أئمة الحديث وأنكروا قوله وبدعوه »[٢].

وكذلك قال حسين الكرابيسي : « كلام الله غير مخلوق ، ولكن ألفاظنا به مخلوقة » ونسب ذلك إلى البخاري وإن لم يقل به[٣].

وما قاله الكرابيسي يراه الذهبي من حيث الدلالة صوابًا ، فقال : « وإن قال : لفظي وقصد به تلفظي وصوتي وفعلي إنه مخلوق ، فهذا مصيب ، فالله تعالى خالقنا ، وخالق أفعالنا وأدواتنا »[٤].

ولكن الذهبي لا يرى إقرار ذلك ويصوب فعل الإمام أحمد إذ أنكر على الكرابيسي وبدع من يقول بذلك القول : « لئلا يتذرع به إلى القول بخلق القرآن ، فسد الباب ؛ لأنك لا تقدر أن تفرز التلفظ من الملفوظ »[٥].

لذلك يرى الذهبي طيَّ تلك المسألة برمتها ، والعدول عنها ، والعودة إلى ما قبل إحداث تلك المقالة . قال الذهبي : « ولكن الكف عن هذا هو السنة ،

---

(١) الذهبي ، السير (١١/٢٩٠) ، التايخ (١٨/٩٧).
(٢) الذهبي ، السير (١٣/١٠٠ ، ١٠١).
(٣) المصدر لسابق (١١/٥١٠ ، ٥١١).
(٤) المصدر لسابق (١٢/١٧٧).
(٥) المصدر لسابق (١٢/٨٢).

ويكفي المرء أن يؤمن بأن القرآن العظيم كلام الله ووحيه وتنزيله على قلب نبيه ، وأنه غير مخلوق»[١].

● **كفر دون كفر . . .**

قد يقع المسلم في البدع المكفرة كالروافض وبعض غلاة الشيعة ، الذين بدلوا العقائد وعبدوا مع الله آلهة أخرى ، وجعلوا لله أندادًا ، فحرفوا الكلم عن مواضعه ، وزيفوا نصوص الشرع ، لموافقة مبادئ هدامة وأفكار بائدة ، وإن كان ذلك الخروج عن إطار العقيدة الصحيحة بهدف هدم صرح الإسلام حينًا ، فإنه في أحيانٍ أخرى ينشأ عن ضلال فكري وانحراف عقلي ، وفي هؤلاء يقول الذهبي :

«ومن كُفِّر ببدعة وإن جلت ، ليس هو مثل الكافر الأصلي ، ولا اليهودي والمجوسي ، أبى الله أن يجعل من آمن بالله ورسوله واليوم الآخر ، وصام وصلى وحج وزكى ، وإن ارتكب العظائم وضل وابتدع كمن عاند الرسول وعبد الوثن ، ونبذ الشرائع وكفر»[٢].

● **خلود أهل النار من الكافرين**

جعل الله تعالى النار دار عقاب لمن كفر به ، وعذاب لمن صد عن سبيله ، جزاءً وفاقًا ، وما الله بظلام للعبيد ، واختص عصاة أهل التوحيد ـ وإن تعاظمت ذنوبهم ـ بأن مصيرهم إلى الجنة ، وإن نالهم من العذاب على مقدار ما اقترفت أيديهم ، وما قدموا شهواتهم ورغباتهم على ما شرع الله تعالى وأمر .

ولكن الكافرين الملحدين ، المنكرين لأصول التوحيد والمكذبين برسالة النبي ﷺ قد حرم الله تعالى عليهم الجنة ، وجاء الوعيد بخلودهم في النار .

ولكن بعض العلماء قال بفناء النار ، وخروج الكفار منها ، متخذًا من مفهوم العدد في قوله تعالى : ﴿ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابٗا ﴾ (النبأ:٢٣) ، حجة لذلك الرأي .

قال الذهبي : «ولا ينفعه ذلك ؛ لعموم قوله : ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ (البقرة:١٦٧) ، وقوله : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗا ﴾ (النساء:١٦٩)»[٣].

---

(١) الذهبي ، السير (١٢/١٧٧).
(٢) المصدر السابق (١٠/٢٠٢).
(٣) المصدر السابق (١٨/١٢٦).

فالحافظ يقر خلود الكافرين في النار وعدم فنائها بدلالة القرآن الكريم وقد ذكر أن له في تلك المسألة بحثًا أفرده ، رحمه الله .

وهكذا شكلت المباحث العقدية جزءًا من التكوين العلمي ، وأحد مقومات الحافظ الذهبي العلمية .

● **التصوف**

الحافظ الذهبي له اطلاع واسع على أحوال الصوفية ومقالاتهم ، ومعرفة تامة بأعيانهم ، وله إلمام بعباراتهم ، فهو يتحدث عنهم حديث العارف الفهم ، ولا ينتقد انتقاد من لا يعلم دروب القوم وسبلهم .

ومن يقرأ أقوال الذهبي بلا جمع لهذه الأقوال ، قد ينسبه البعض إلى معاداة التصوف بالكلية ، ويراه آخرون من مريدي هذا الشيخ أو ذاك ، والحق أن نظرة الحافظ للتصوف جاءت من خلال نظرته النقدية العامة ، وحكمه المنصف ، فهو يعدد عيوب القوم ولا يقبلها ، ويذكر حسناتهم ويحصيها ، ويدافع عن معتدلي أعيانهم ، ولا يقبل عذر غلاتهم ، ويضع فاصلاً بين التصوف الحق ، والتصوف الباطل ، متخذًا موقف التوسط الذي يقبل الحق ويرفض الباطل ، بلا تأثر باتجاه القائل .

● **المعرفة بأعيان المتصوفة**

الحافظ الذهبي من خلال قراءاته المتنوعة واشتغاله بالتراجم في العديد من مصنفاته قد ألم بأحوال الكثيرين من المتصوفة وعلم مذاهبهم ، فعرف المحق من المبطل ، والمعتدل من المشتط ، فكان له رأيه النقدي في أعلام الصوفية ، وقد بث تلك الآراء من خلال كتب التراجم والتواريخ التي أجاد فيها .

ومن هؤلاء «أبو حامد الغزالي» : الذي يرى الحافظ الذهبي أن تصوفه تأثر كثيرًا بقراءته الفلسفية ، غير أن حسن قصده وذكاءه مكّناه من التخلص من الكثير من شبهاتهم فيقول : «ولم يكن له علم بالآثار ولا خبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل ، وحبب إليه إدمان النظر في رسائل إخوان الصفا ، وهو داء عضال ... ولولا أن أبا حامد من كبار الأذكياء وخيار المخلصين لتلف»[1].

---

(١) الذهبي ، السير (١٩/٣٢٨ ، ٣٢٩).

ومن هؤلاء «الحلاج» : الذي يراه الحافظ الذهبي زنديقًا ، فهو الذي أثر عنه أقوال تخالف مقتضى التوحيد ، فقد ورد عنه قوله : «وأبرأ إليك مما وحدك به الموحدون» .

قال الذهبي : «هذا عين الزندقة ، فإنه تبرأ مما وحد الله به الموحدون الذين هم الصحابة والتابعون وسائرالأمة ، فهل وحدوه تعالى إلا بكلمة الإخلاص . . . فإذا برئ الصوفي منها فهو ملعون زنديق ، وهو صوفي الزي والظاهر ، متستر بالنسب إلى العارفين ، وفي الباطن فهو من صوفية الفلاسفة أعداء الرسل»[١].

والحلاج وإن خفي حاله على بعض العلماء فقد خفي على النبي ﷺ حال بعض المنافقين ، فلا ينبغي الاغترار بالرسوم والدعاوى ، خاصة وقد انتهك حاله وظهر زغله وزندقته ، والذهبي يرى الحلاج : «من رءوس القرامطة ودعاة الزندقة»[٢].

و«أبو يزيد البسطامي» : وصفه الذهبي بسلطان العارفين ، وله كلام نافع مفيد ونكت مليحة ، ومن بديع قوله : «ولو نظرتم إلى من أعطي من الكرامات حتى يطير ، فلا تغتروا به حتى تروا كيف هو عند الأمر والنهي وحفظ الحدود والشرع» .

ولكن جاءت عنه أقوال بها من الشطح والشطط ، كقوله : «سبحاني» ، وقوله : «ما في الجبة إلا الله ، ما النار ؟ لأستندن إليها غدًا . . . ما الجنة ؟ لعبة صبيان» إلى غير ذلك ، وهذه العبارات المشكلة لا مساغ لها ، يرى الحافظ الذهبي أنها لا تصح من مسلم فاسق ، فضلاً عن مثل أبي يزيد البسطامي ، فلعلها لم تثبت عنه ، أو لعله قالها حال سكره ودهشته ومحوه ، أو أن ذلك الكلام ظاهره ضلالة ولكن له تفسير وتأويل يخالف ظاهره[٣].

و «أبو بكر بن عربي» : فقد صنف التصانيف في تصوف الفلاسفة وأهل الوحدة فقال أشياء منكرة ، رآها البعض مروقًا وزندقة وعدها آخرون من إشارات ورموز العارفين .

---

(١) الذهبي ، السير (١٤/٣٤٢ ، ٣٤٣). (٢) المصدر السابق (١٤/٣٤٥).
(٣) الذهبي ، التاريخ (٢٠/١١٢) ، السير (١٣/٨٦ ، ٨٨).

وقد تكلف البعض للرد على من اعترض عليه بعيد الاحتمالات ، غير أن كتابه «الفصوص» قال عنه الذهبي : « فإن كان لا كفر فيه ، فما في الدنيا كفر »[١].

ويرى الحافظ أن المسلم إن عاش خلف البقر «لا يعرف من العلم شيئًا سوى سور من القرآن يصلي بها الصلوات ، ويؤمن بالله وباليوم الآخر خير له بكثير من هذا العرفان ، وهذه الحقائق ولو قرأ مائة كتاب ، أو عمل مائة خلوة»[٢].

وأقوال محيي الدين بن عربي تأباها الفطر السليمة : «إن كان محيى الدين رجع عن مقالاته تلك قبل الموت فقد فاز»[٣].

ولكن تلك الأقوال من ابن عربي لا يراها الذهبي تعمدًا لكذب أو تحريفًا لديانة أو استهانة بشرع فيقول : «وما عندي أن محيي الدين تعمد كذبًا ، لكن أثرت فيه تلك الخلوات والجوع فسادًا وخيالاً وطرف جنون»[٤].

وللحافظ الذهبي بعد ذلك تقييم وتمني في حق ابن عربي ناتج عن تتبعه لسيرته ومؤلفاته وأقوال العلماء ، فيقول : «وقولي أنا فيه : إنه يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحق إلى جنابه عند الموت»[٥].

و«أحمد بن الحواري» : ذكر السلمي أن قومًا شهدوا على أحمد بن أبي الحواري بأنه يفضل الأولياء على الأنبياء ، وسعوا إلى السلطان بذلك ، فهرب ولكن الحافظ الذهبي يدافع عنه قائلاً : «هذا من الكذب على أحمد ، فإنه كان أعلم بالله من أن يقع في ذلك ، وما يقع في هذا إلا ضال جاهل»[٦].

● **انتقاده شطحات الصوفية**

الحافظ الذهبي إن دافع عن بعض المتصوفة أو رجا لهم العفو والغفران من الله تعالى ، فإنه لا يتردد في كشف زيغ الزائغين والممخرقين ، الذين بدلوا وحرفوا . قال الحافظ : «أسأل الله السلامة من شطحات الصوفية ، وأعوذ بالله من كفريات صوفية الفلاسفة الذين تستروا في الظاهر بالإسلام ، وعملوا على هدمه في الباطن وربطوا العوالم بربطٍ ورموز الصوفية وإشاراتهم المتشابهة وعباراتهم العذبة

---

(١) الذهبي ، السير (٢٣/٤٨ ، ٤٩).
(٢) الذهبي ، الميزان (٣/٦٦٠).
(٣) الذهبي ، السير (٢٣/٤٩).
(٤) الذهبي ، الميزان (٣/٦٥٩).
(٥) المصدر السابق (٣/٦٦٠).
(٦) الذهبي ، التاريخ (١٨/٥٤).

وسيرهم الغريب وأسلوبهم العجيب . . . قال الله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾ (الأنعام:١٥٣) ، يعني طريق الكتاب والسنة المحمدية ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ (الأنعام:١٥٣)»[١].

وسبب هذه الشطحات وتلك الترهات ما أخذ به الصوفية أنفسهم من ترك سبيل السلف وترك الطعام والخلوات التي تؤثر في أمزجتهم وعقولهم .

قال الذهبي : «إنما ذموهم لما أحدثوا من طريقة لم يعرفها السلف من الغلو في السلوك والشطح ومخالفة الآثار ، وابتداع كثير مما تقدم ، فالجوع المفرط والسهر الدائب والخلوة تخرج إلى الجنون والوسوسة . . . وتأويل الكتاب والسنة على غير لغة العرب يؤدي إلى الزندقة والاتحاد والانحلال»[٢].

ومن تلك الشطحات ذلك الغلو الذي حول الحب المعهود في القلوب لآل بيت النبي ﷺ إلى درجات من الشرك ، فيتقرب إليهم بما لا يجوز التقرب به إلا لله تعالى ، ويلتمسون من موتاهم ما تفرد الله عز وجل بالقدرة عليه .

فقد نعى الحافظ الذهبي على جهلة المصريين الاعتقاد في السيدة نفيسة «اعتقادًا يتجاوز الوصف ، ولا يجوز مما فيه من الشرك ، ويسجدون لها ، ويلتمسون منها المغفرة»[٣].

كما أخذ على الشملغاني الزنديق أنه «كان يمخرق على الجهلة كدأب الحلاج»[٤].

وذكر أن أبا عبيد البسري إذا كان أول شهر رمضان يدخل البيت ، ويقول لامرأته : طيني باب البيت وألقي إليَّ كل ليلة من الطاقة رغيفًا ، فلما كان العيد وجدوا ثلاثين رغيفًا ، لا أكل ولا شرب ، ولا تهيَّأ للصلاة ، بقي على صوم واحد إلى آخر الشهر .

فانتقد الحافظ الذهبي ذلك قائلاً : «هذه حكاية بعيدة الصحة ، وفيها مخالفة السنة بالوصال ، وفيها ترك الجمعة والجماعة وغير ذلك»[٥].

---

(١) الذهبي ، التاريخ (٢١/٢٧٨).
(٢) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق٤٥-أ] .
(٣) الذهبي ، السير (١٠/١٠٦).
(٤) الذهبي ، دول الإسلام (١/١٩٦ ، ١٩٧). (٥) الذهبي ، التاريخ (١٩/٣٨٤ ، ٣٨٥).

وحدث داود بن يحيى بن يمان قال : «رأيت رسول الله ﷺ في النوم ، فقلت : يا رسول الله ، من الأبدال؟ قال : **الذين لا يضربون بأيديهم شيئًا ، وإن وكيعًا منهم**» .

قال الذهبي : «بل الذي يضرب بيده في سبيل الله أشرف وأفضل»[١].

● **تفنيد ادعاءات الصوفية**

للمتصوفة دعاوى عريضة ، يسلم لهم بعضها ، وإن كان الكثير منها يظل في نطاق المبالغات ، التي يسعى لنشرها ضعاف المريدين إعلاءً لشأن شيخهم بالباطل ، أو يسعى الشيخ نفسه لإظهار ذلك ، لعدم تمكن هؤلاء وتراميهم على الخوارق والكرامات .

فمما يروى أن رجلاً قال للحلاج : أريد تفاحة ، ولم يكن وقته ، فأومأ إلى الهواء فأعطاهم تفاحة ، وقال : هذه من الجنة . . . وأنه أومأ بأصبعه فقال : الله ، فخرجت نار من يده فأشعلت القنديل ، واشتعلت ألف قنديل حواليه ، ثم ردت النار إلى أصبعه .

قال الذهبي : «فهذه الحكاية وأمثالها ، ما صح منها فحكمه أنه مخدوم من الجن»[٢].

وقد ظل يمخرق على أتباعه ويدعي ما لا يقدر عليه حتى آخر لحظة في حياته ، فقد روي أنه لما أخرج ليقتل قال لأصحابه : لا يهولنكم ، فإني عائد إليكم بعد ثلاثين يومًا .

قال الذهبي : «فهذه حكاية صحيحة توضح لك أن الحلاج ممخرق كذاب حتى عند قتله»[٣].

ومن ادعاءاتهم تفضيل دم الحلاج على دم الحسين ﷺ ، بحجة أن دم الحلاج عندما أريق كتب على الأرض الله الله ، وأيد ذلك الطوسي معتبرًا ذلك لأن المتهم يحتاج إلى تزكية .

---

(١) الذهبي ، السير (١٥٩/٩) ، والتاريخ (٤٥٤/١٣ ، ٤٥٥).

(٢) الذهبي ، السير (٣٢٤/١٤- ٣٣٤).

(٣) المصدر السابق (٣٤٦/١٤).

قال الذهبي: «لم يصح هذا عن دم الحلاج، وليسا سواء، فالحسين ﷺ شهيد، قتل بسيف أهل الشر، والحلاج فقتل على الزندقة، بسيف أهل الشرع»[١].

وفي ترجمته ليوسف القميني الموله، ذكر اعتقاد الناس الزائد فيه؛ لما يسمعون من مكاشفاته التي تجري على لسانه، وذكر مشيه حافيًا وترنحه في مشيه، وطول أكمامه، وعبث الصبيان به، وكيف خضع له كل تالف يعتقد فيه الولاية، وأرجع ذلك الكشف إلى أحواله الشيطانية التي تلبث بها، فقال: «وقد رأيت غير واحد من هذا النمط الذين زال عقلهم أو نقص يتقلبون في النجاسات، ولا يصلُّون ولا يصومون، وبالفحش ينطقون، ولهم كشف كما والله للرهبان كشف، وكما للساحركشف، وكما لمن يصرع كشف، وكما لمن يأكل الحية ويدخل النار حالٌ مع ارتكابه للفواحش»[٢].

ونقل عن ابن سمعون أنه توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة، ونقل جثمانه إلى مقبرة باب حرب سنة ست وعشرين وأربعمائة، ولم تكن أكفانه بليت فيما قيل. ولكن الحافظ الذهبي رحمه الله لا يرى في ذلك كرامة قائلاً: «الكفن قد يقيم نحوًا من مائة سنة؛ لأن الهواء لا يصل إليه فيسلم»[٣].

أما ابن هلالة فقد ذكر أنه جلس في خلوة نجم الدين الكبرى، وزعم أنه شاهد أمورًا عجيبة، وسمع من يخاطبه بأشياء حسنة، قال الذهبي: «لا وجود لمن خاطبك في خلوتك مع جوعك المفرط، بل هو سماع كلام في الدماغ الذي قد طاش وفاش»[٤].

وفي ترجمته يونس بن يوسف حذر الحافظ الذهبي من الاغترار بالظواهر، والإذعان للخوارق، والاستسلام للمكاشفات قائلاً: «فلا يغتر المسلم بكشف ولا بحال ولا بإخبار عن مغيب، فابن صائد وإخوانه الكهنة لهم خوارق... ولا قدوة إلا في أهل الصفوة وأرباب الولاية المنوطة بالعلم والسنن»[٥].

---

(١) الذهبي، السير (٣٨٨/٢١).
(٢) الذهبي، السير (٣٠٢/٢٣، ٣٠٣)، العبر (٢٤٠/٥).
(٣) الذهبي، السير (٥١٠/١٦).
(٤) المصدر السابق (١١٢/٢٢).
(٥) المصدر السابق (١٧٩/٢٢).

وحذر في ترجمته لابن الفارض من دس السم في العسل وخلط الحق بالباطل ، ووضع مسوح الرهبان على أبدان الذئاب قائلاً : «وما ثَمَّ إلا زي الصوفية ، وإشارات مجملة ، وتحت الزي والعبارة فلسفة وأفاعي»[١].

ومن ودع الكتاب والسنة إلى غيرهما فهو هالك وقد غار ماء الإيمان من صدره واقتلعت جذور التوحيد من قلبه فـ «إذا رأيت السالك التوحيدي يقول : دعنا من النقل ومن العقل وهات الوجد والذوق ، فاعلم أنه إبليس قد ظهر بصورة بشر ، أو قد حل فيه»[٢].

● **أعذار غير مقبولة**

وقد يقع القوم في أخطاء ويتلبسون بأقوال وأفعال ، وإذا انتقدت عليهم تعللوا بعلل ، واعتذروا بأعذار لا يقبلها منصف ، ولا يقتنع بها محقق .

وقد ترك البوشنجي الجمعة وودع الجماعة قائلاً : «إذا كانت الفضيلة في الجماعة فإن السلامة في العزلة» ، قال الذهبي : «هذا عذر غير مقبول منه ، ولا رخصة في ترك الجمعة لأجل سلامة العزلة ، وهذا بالإجماع»[٣].

وقد اشتهر عند كثير من المتصوفة ألا ينكر المريد على شيخه ، وألا يسأل التلميذ معلمه عن الحكمة من الفعل ، والسبب الذي من أجله أحدث الشيء ، فأنكر ذلك الحافظ الذهبي ، فديننا ليس كهنوتيًّا ، كما أن الشيخ غير معصوم ، فقال : «ينبغي للمريد ألا يقول لأستاذه لِمَ إذا علمه معصومًا لا يجوز عليه الخطأ ، أما إذا كان الشيخ غير معصوم وكره قول لم ، فإنه لا يفلح أبدًا»[٤].

وقد رقع بعض القوم ثيابهم وسجاداتهم ، وجعلوا من ذلك شعارًا للزهد في الفانية والتعلق بالدار الباقية ، غير أن ذلك شيء مظهري ، الله تعالى لا ينظر إليه ، وإنما ينظر إلى القلوب المنكسرة والأنفس الأبية والأعين الباكية والجباه الساجدة ، ولا يخلو فعلهم هذا من مفاسد مذمومة :

أحدها : أنه لغير حاجة ، فإنه يباع الدلق المرقع والسجادة المرقعة بالألوان بأكثر من قيمة الدلق والسجادة إذا كانا من ثياب العادة .

---

(١) الذهبي ، الميزان (٣/٢١٥).
(٢) الذهبي ، السير (٤/٤٧٢).
(٣) الذهبي ، التاريخ (٢٥/٣٨٤).
(٤) الذهبي ، السير (١٧/٢٥١).

الثاني : أنه ثوب شهرة ، وفيه تكلف زائد .

الثالث : أن ذلك يلهي عن الصلاة ، فالنبي صلوات الله عليه وسلامه يقول عن الشملة التي لها أعلام : « **إن هذه ألهتني عن صلاتي** » .

الرابع : « أن خياطتها تضيع زمانًا في البطالة »[١] .

● **ضعف الحديث عند الصوفية**

غالب المتصوفة أصحاب عبادة وأوراد ، تشغلهم هذه العبادات عن حفظ الأحاديث وضبط الروايات ، ولم لا وقد ضعف بعض المحدثين لانشغالهم عن الحديث بغيره كالقضاء ونحو ذلك .

فإذا أتقن الصوفي الحديث والأثر فذلك مدعاة للوثوق به ، ومتى عري عن ذلك ضعف الاعتماد عليه ، بقدر ابتعاده عن الضبط والمعرفة ، قال الذهبي : « متى رأيت الصوفي مكبًّا على الحديث فثق به ، ومتى رأيته نائيًا عن الحديث فلا تفرح به ، لاسيما إذا انضاف إلى جهله عكوف على ترهات الصوفية »[٢] .

والضعف غالب على الصوفية في ضبط السنن والآثار،وقل من يسلم من ذلك، ففي ترجمة علي بن الفضيل بن عياض قال الذهبي : « خرج هو وأبوه من الضعف الغالب على الزهاد والصوفية »[٣] .

وقد ألف أبو سعد الماليني أربعين حديثًا ، كل حديث من طريق صوفي وجاء في أثناء ذلك مناكير ولكن الذهبي لا يرى في ذلك بأسًا ، ولا يوجه إلى أولئك الرواة من الصوفية نقدًا ؛ إذ النقد يوجه لمن غلب عليه الاعتناء بذلك الشأن والضبط لما روى فقال : « وجاء في ذلك مناكير لا تنكر للقوم ، فإن غالبهم لا اعتناء لهم بالرواية »[٤] .

● **مبالغتهم في العبادة**

ومن آثار ضعف المتصوفة في الحديث الشريف ، ومما أخذ عليهم مخالفتهم للكثير من هدي النبي ﷺ ، وعدم اتباعهم للوسطية التي جاء الإسلام بها ، وشرعها النبي ﷺ ، حتى أفرطوا في العبادة .

---

(١) الذهبي ، مختصر الرد على ابن طاهر [ق٢٣-ب] . (٢) الذهبي ، السير (٢١٣/١٢).

(٣) الذهبي ، السير (٤٤٣/٨). (٤) المصدر السابق (٣٠٣/١٧).

وقد روي عن أبي بكر بن عياش أنه مكث نحوًا من أربعين سنة يختم القرآن في كل يوم وليلة مرة ، قال الذهبي : «وهذه عبادة يخضع لها ، ولكن متابعة السنة أولى ، فقد صح أن النبي ﷺ نهى عبد الله بن عمرو أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث»[١].

وقال يحيى بن أكثم : «صحبت وكيعًا في الحضر والسفر ، وكان يصوم الدهر ، ويختم القرآن كل ليلة» ، قال الذهبي : «هذه عبادة يخضع لها ، ولكنها من مثل إمام من الأئمة الأثرية مفضولة . . . فلا قدوة في خطأ العالم»[٢].

وأما أبو محمد جعفر بن محمد الأبهري فقد قيل : «إنه عمل له خلوة ، فبقي خمسين يومًا لا يأكل شيئًا» ، قال الذهبي : «إن هذا الجوع المفرط لا يسوغ ، فإذا كان سرد الصيام والوصال قد نهي عنه ، فما الظن؟! . . . ثم قَلَّ من عمل هذه الخلوات المبتدعة إلا واضطرب وفسد عقله وجف دماغه ، ورأى مرأى ، وسمع خطابًا لا وجود له»[٣].

● **آثار خلاف السنة**

خير الهدي هدي محمد ﷺ الذي ما ترك شيئًا يقربنا من الجنة إلا وأمرنا به ، ولا شيئًا يقربنا من النار إلا ونهانا عنه ، الذي صام وأفطر ، وقام ونام وتزوج النساء ، وقال : «**من رغب عن سنتي فليس مني**» .

قال الذهبي : «الطريقة المثلى هي المحمدية ، وهو الأخذ من الطيبات ، وتناول الشهوات المباحة من غير إسراف . . . فلم يشرع لنا الرهبانية ولا التمزق ولا الوصال ، بل ولا صوم الدهر ، ودين الإسلام يسر وحنيفية سمحة»[٤].

وشغل النفس بإفراط في عبادة ما مِنْ شأنه أن يفوت عليها عبادات أُخر ، لعلها في ميزان الله تعالى أولى من ذلك وأنفع «فوالله إن ترتيل سبع القرآن في تهجد قيام الليل مع المحافظة على النوافل الراتبة والضحى وتحية المسجد ، مع الأذكار المأثورة الثابتة ، والقول عند النوم واليقظة ، ودبر المكتوبة والسَّحَر ، مع

---

(١) الذهبي ، السير (٥٠٣/٨).
(٢) المصدر السابق (١٤٢/٩ ، ١٤٤).
(٣) [illegible] (٥٧٦/١٧ ، ٥٧٧).
(٤) المصدر السابق (٨٩/١٢).

النظر في العلم النافع والاشتغال به مخلصًا لله ، مع الأمر بالمعروف وإرشاد الجاهل وتفهيمه ، وزجر الفاسق ونحو ذلك ، مع أداء الفرائض في جماعة بخشوع وطمأنينة ، وانكسار وإيمان ، مع أداء الواجب واجتناب الكبائر وكثرة الدعاء والاستغفار ، والصدقة وصلة الرحم ، والتواضع والإخلاص في جميع ذلك لشغل عظيم جسيم ، ولمقام أصحاب اليمين . . . فمتى تشاغل العابد بختمة في كل يوم ، فقد خالف الحنيفية السمحة ، ولم ينهض بأكثر ما ذكرناه ، ولا تدبر ما يتلوه»[١].

ومن ترك هدي النبي ﷺ ظانًّا أنه يتقرب إلى الله تعالى بمخالفة هدي نبيه ، فذاك يفوته خير كثير ، ويندم على ذلك ، ويعرض نفسه لبلاء عظيم .

قال الذهبي : «العابد العري من العلم متى زهد وتبتل وجاع وخلا بنفسه ، وترك اللحم والثمار ، واقتصر على الدقة والكسرة صفت حواسه ولطفت ، ولازمته خطرات النفس ، وسمع خطابًا يتولد من الجوع والسهر ، لا وجود لذلك الخطاب والله في الخارج ، وولج الشيطان في داخله وخرج ، فيعتقد أنه قد وصل وخوطب وارتقى . . . وينظر إلى نفسه بعين الكمال ، وربما آل به الأمر إلى أن يعتقد أنه ولي صاحب كرامات وتمكن»[٢].

وما ذلك إلا لأنه ترك السنة وشابه الرهبان وترك الدنيا ومألوفات النفس ، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا ، فمن جاوز الآثار المحمدية مع علمه بها مغرور ، فاته من الحنيفية السمحة كثير .

قال الذهبي : «وكل من لم يلزم نفسه في تعبده وأوراده بالسنة النبوية ، يندم ويترهب ويسوء مزاجه ، ويفوته خير كثير من متابعة سنة نبيه الرءوف الرحيم بالمؤمنين ، الحريص على نفعهم»[٣].

● بين التصوف الحق والتصوف الباطل

الحافظ الذهبي لاينتقد التصوف جملة ، ولا يؤيده كلية ؛ وإنما يعرض مقالات المتصوفة وأحوالهم على قسطاس عدل وميزان صدق ، فيقر ما وافق

---

(١) الذهبي ، السير (٣/٨٤).
(٢) المصدر السابق (١٢/٩٠).
(٣) السابق (٣/٨٥ ، ٣٦٨) ، (١٤/٦٩ ، ٧٠).

الشرع ويدافع عنه ، ويأبى ما يخالف الكتاب والسنة ويحذر منه ، وهو في ذلك ممسك بخيط دقيق يحتاج إلى جهد جهيد ومعرفة تامة ، فهو ينظر إلى اصطلاحات الصوفية ، ويرى أن أصحابها : « خاضوا في أسرار عظيمة ، ما معهم على دعواهم فيها سوى ظن وخيال ، ولا وجود لتلك الأحوال من الفناء والمحو ، والصحو والسكر إلا مجرد خطرات ووساوس ، ما تفوه بعباراتهم صديق ولا صاحب ولا إمام من التابعين ، فإن طالبتهم بدعاويهم مقتوك وقالوا محجوب »[١].

وهكذا يضع الذهبي معايير حكمه على فئة من المتصوفة بالضلال ، متمثلة في :

الخوض في أمور جسام بلا دليل أو برهان ، واتباع النظام الكنسي الذي لا يسمح بالإجابة عن التساؤلات المباحة للسالكين ، ولا يوفر مناخ الاعتراض والنقد للأوامر الكهنوتية .

وفي الجانب الآخر يرسم الحافظ الذهبي صورة مشرقة لشجرة تصوف مثمرة ، قد آتت أكلها ، وانتفع الخلق بظلها قائلاً : « فإنما التصوف والتأله ، والسلوك والسير والمحبة ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ من الرضا عن الله ، ولزوم تقوى الله والجهاد في سبيل الله ، والتأدب بآداب الشريعة من التلاوة بترتيل وتدبر ، والقيام بخشية وخشوع ، وصوم وقت وإفطار وقت ، وبذل المعروف وكثرة الإيثار ، وتعليم العوام ، والتواضع للمؤمنين والتعزز على الكافرين »[٢].

وينقل الذهبي عن إبراهيم بن شيبان القرمسيني قوله : « علم الفناء والبقاء يدور على إخلاص الوحدانية ، وصحة العبودية ، وما كان غير هذا فهو من المغالطة والزندقة »[٣] ، وأقره الذهبي على ذلك ثم شرع ينتقد مفهوم الفناء عن الصوفية قائلاً : « وإنما أراد قدماء الصوفية بالفناء نسيان المخلوقات وتركها ، وفناء النفس عن التشاغل بما سوى الله ، ولا يسلم إليهم هذا أيضًا ، بل أمرنا الله ورسوله بالتشاغل بالمخلوقات ، ورؤيتها والإقبال عليها وتعظيم خالقها »[٤].

(١،٢) الذهبي ، السير (١٥/٤٠٩ ، ٤١٠).
(٣) المصدر السابق (١٥/٣٩٣).
(٤) المصدر السابق (١١/٤٨٧).

وأُثر عن حاتم الأصم قوله : «المؤمن لا يغيب عن خمسة : عن الله ، والقضاء ، والرزق ، والموت ، والشيطان» ، وقوله : «لو أن صاحب خبر جلس إليك لكنت تتحرز منه ، وكلامك يعرض على الله فلا تحترز» ، فأقره الذهبي على قوله ووسم ذلك القول بأنه «من نكت العارفين وإشاراتهم»[١].

وقد كان كرز بن وبرة من أعبد الناس ، من المحبين المخبتين لله ، ومن قوله : «لا يكون العبد قارئًا حتى يزهد في الدرهم» فعلق على ذلك الحافظ الذهبي : «هكذا كان زهاد السلف وعبادهم أصحاب خوف وخشوع ، وتعبد وقنوع ، لا يدخلون في الدنيا وشهواتها ، ولا في عبارات أحدثها المتأخرون من الفناء والمحو والاصطلام والاتحاد ، وأشباه ذلك»[٢].

والحافظ الذهبي يرى عدم الانفصال بين العلم والتصوف الحق ، فالعالم يحتاج إلى تزكية النفس التي ترفع قدره وتخلصه من أدواء النفس وتنجيه من شرورها ليحصل الإخلاص ، ويتخلى عن الرياء والعجب ، كما أن العابد يحتاج إلى العلم الذي يهديه إلى هدي نبيه ﷺ ويعصمه من وساوس الشيطان وأهواء المبطلين ، فقال : «والعالم إذا عري من التصوف والتأله ، فهو فارغ ، كما أن الصوفي إذا عري من علم السنة ، زل عن سواء السبيل»[٣].

● **الرد على منكري التصوف الحق**

إذا كان للبعض الحق أن ينتقد أباطيل المتصوفة ويهاجم أدعياءها ، فإن ذلك لا يسوغ مهاجمة التصوف بالكلية ، أو انتقاد الثوابت التي دل عليها الكتاب والسنة ، والحافظ الذهبي إذ وقف مهاجمًا لضلالات البعض ، فها هو الآن يقف موقف المدافع عن حق أراد البعض طمسه .

فقد حكى أبو القاسم القشيري عن أبي إسحاق الإسفراييني أنه كان لا يجوز الكرامات ، ووصف الذهبي ذلك بأن «هذه زلة كبيرة»[٤].

وقد تكلم ذو النون المصري بمصرفي ترتيب الأحوال ومقامات الأولياء ، فاتهم بالزندقة ، وامتحن وأوذي ، وذلك لأنه أول من تكلم في هذه الأمور بمصر .

(١، ٢) الذهبي ، السير (٦/٨٦).
(٣) المصدر السابق (١٥/٤١٠).
(٤) الذهبي ، التاريخ (٢٨/٤٣٩).

فوصف الذهبي من اتهمه بالزندقة بالجهل ، ووصف مقالاته بالعلم الذي لم يعهدوه[١].

وقد اتهم ابن عقيل الصوفية بالتشبيه لاعتقادهم أن الله يُعشق ويُهام فيه ويُؤنس به ، فانتقده الحافظ الذهبي ، وعد ذلك القول منه فقهًا قاحلاً وقال : « بل الله يُحَب ويُؤنَس به قال الله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ (البقرة:١٦٥) ، وقال رسول الله ﷺ : « **أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما** » وكذلك الأنس بالله تعالى ، فمن أنس بالله استغنى عن الأنس بالبشر ، بل ربما استوحش منهم ... ولكن حب كل شيء بحسبه ، فمادة حب الصورة الحسناء غير مادة حب الولد ... وكذلك حب النبي ﷺ ليس هو من جنس حبنا للصور التي تفتن وتتيم ، وحب الله تعالى أرفع من حبنا لنبيه »[٢].

● **صور مشرقة للتصوف الحق**

قال تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴾ (يونس:٦٢،٦٣) ، فذكر الله الولاية وأكد سبحانه أن له أولياء ، ثم بين حالهم حتى يسير السالكون على منوالهم ، ويقتفي المريدون آثارهم ؛ ولذلك قال الحافظ الذهبي : « حد الولي الرسوخ في العلم والعمل »[٣].

واتخذ الذهبي من أصحاب رسول الله ﷺ صورة مشرقة للتصوف قائلاً : « فما أحلى تصوف الصحابة والتابعين . . . عبدوا الله وذلوا له وتوكلوا عليه ، وهم من خشيته مشفقون ، ولأعدائه مجاهدون ، وفي الطاعة مسارعون ، وعن اللغو معرضون »[٤].

فهذا عمر بن الخطاب أعز الله به الدين ، وشهد المشاهد ، وكان الشيطان يفرق منه ، وفتح البلاد شرقًا وغربًا[٥].

---

(١) الذهبي ، الميزان (٢/٣٣).

(٢) الذهبي ، مختصر الرد على ابن طاهر [ق٢٦-أ] .

(٣) الذهبي ، السير (١٠/٢٦٠).

(٤) المصدر السابق (١٨/٥١٠).

(٥) المصدر السابق (٥/١٢٧).

وقُتل اليمان يوم أحد ، قتله بعض الصحابة غلطًا ، ولم يعرفوه «فتصدق حذيفة عليهم بديته»[١].

وقد كان أهل الصفة يخرجون ويتسببون ويستقون الماء ويحتطبون ويتعلمون العلم والقرآن ، ويحرصون على الجهاد .

قال الذهبي : «فبالله أين حال هؤلاء من حال صوفية الخوانك ، الذين يبقى أحدهم عمره لا يخطر له الحزن على فوات الجهاد ، ولا يتسبب ولا يحتطب ولا يكتسب مع قوة بدنه وشبابه»[٢].

وقد ذكر عن شقيق بن إبراهيم الأزدي أنه مع زهده وانقطاعه كان من كبار المجاهدين في سبيل الله . قال الذهبي : «وكذا فليكن زهد الأولياء رضي الله عنهم»[٣].

وهذا ما أيده أبو يزيد البسطامي عندما قال : «لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتفع في الهواء ، فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي ، وحفظ الحدود وأداء الشريعة»[٤]

● الاتجاه الصوفي عند الحافظ الذهبي

يستخدم الحافظ الذهبي بعض مفردات الصوفية في تراجمه استخدام المقر لها ، المعتد بها ، ومن ذلك استخدام لفظ الأولياء والأبدال والأوتاد ، ففي حديثه عن القرن الأول الهجري قال : «وقد كان في هذا القرن الفاضل خلق عظيم من أهل العلم وأئمة الاجتهاد وأبطال الجهاد ، وسادة عباد وأبدال وأوتاد»[٥].

وفي ترجمته لإسحاق بن سليمان القيسي ذكر أنه كان من الأبدال[٦].

وكذا محمد بن أسلم بن سالم ، ذكر أنه من الأولياء الأبدال[٧].

ويقر الحافظ الذهبي بعض الأحوال التي يتلبث بها المتصوفة ، على خلافهم لأصحاب النبي ﷺ ، الذين هم خير الناس إيمانًا وأرقهم أفئدة ، فقال الذهبي :

---

(١) الذهبي ، السير (٢/٣٦٢).
(٢) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق٥٢-ب] .
(٣) الذهبي ، التاريخ (١٣/٢٢٩).
(٤) المصدر السابق (٢٠/١١١).
(٥) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (١/٧٠).
(٦) الذهبي ، السير (١/٣٥٥).
(٧) المصدر السابق (٢/٥٣٣).

«فإن كان الرجل مغلوبًا على الصياح والغشي ، فهو معذور ناقص . . . فلا يقتدى به»[١].

كما أقر رحمه الله التبرك بآثار الصالحين ، مستندًا إلى تفريق رسول الله ﷺ شعره المطهر على أصحابه إكرامًا لهم ، وقال : «فوالهفي على تقبيل شعرة منها»[٢].

وقد نقل عن الإمام أحمد رحمه الله أنه لم ير بأسًا بلمس رمانة منبر النبي ﷺ ومس الحجرة النبوية الشريفة ، وكذا تبركه بشعرات من شعر النبي ﷺ ، وعقّب على ذلك بقوله : «أعاذنا الله وإياكم من رأي الخوارج ومن البدع»[٣].

ويرى الحافظ الذهبي أن الدعاء المستجاب هو ما اجتمعت له دواعي الإجابة ، وهي حضور الداعي وخشوعه وابتهاله ، واضطراره ، مع مراعاة الزمان الفاضل كيوم الجمعة ويوم عرفة ووقت السَّحَر وليلة القدر ودبر المكتوبات ، وكذلك مراعاة المكان الفاضل والبقعة المباركة كالمساجد .

وأضاف الحافظ الذهبي للبقاع الفاضلة التي يستجاب عندها الدعاء «قبور الأنبياء والصالحين»[٤].

وهكذا عرف الذهبي الصوفية عن قرب ، وتعرف على أعلامهم وأعيانهم ، وانتقد شطحاتهم ، وفند ادعاءاتهم ، وأظهر بعض عيوبهم مبينًا آثار ذلك ، ووضع معيارًا جيدًا للتفرقة بين تصوف الحق وتصوف الباطل ، وكما انتقد أخطاءهم فقد وقف في خندق المدافع عن مظاهر التصوف الحق ، راسمًا صورة مشرقة لذلك التصوف الحق ، ومتأثرًا بهم في كثير من المناحي .

ويضع الذهبي خلاصة ذلك عندما قال : «القادح في محق الصوفية داخل في حديث «**من عادى لي وليًّا فقد بارزني بالمحاربة**» والتارك لإنكار الباطل مما سمعه من بعضهم تارك للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[٥].

---

(١) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق٣٧-أ] .

(٢) الذهبي ، السير (١٣/٥٤٦ ، ٥٤٧). (٣) المصدر السابق (١١/٢١٢)

(٤) المصدر السابق (٩/٣٤٤) ، (١٠/١٠٧) ، (١٧/٧٧).

(٥) [illegible] ظة ص٨٩ .

● التربية (السلوك)

الحافظ الذهبي عالم محقق ، وناقد منصف ؛ قرأ وسمع ، ورحل وأسمع ، جالس العلماء ، وصنف الكتب ، وضبط السنن ، ونبه على الأوهام ، وانتقد المتون ، وأبان عن أحوال الرواة ، لم يستسلم لآراء دون نقد وتمحيص ، ولم ينس حق العلماء من التبجيل والتقدير ، جمع بين احترام العلماء وعدم الاستكانة لآرائهم ، أو التسليم لها دون بحث وتمحيص ، مع روح في الإنصاف قلما يلتزم بها عالم أو يتقيد بها إمام .

وهو إلى جانب ذلك مربٍّ قد مارس التربية وسبر أغوارها ، وعرف دروبها ، فهو يرشد السالكين إلى طريق الحق ، ومعارج الوصول إلى رضوان الله تعالى وتحقيق معنى العبودية الشامل ، الذي خلق الله الخلق من أجله ، فالتربية تبدأ من قبل الفعل ، فهي تبدأ من استحضار النية ، ثم طلب العلم بتلك النية الصالحة ، وعدم الخوض في العلم بالباطل ، وعدم الحديث إلا بفهم ، والبعد عن التكلف والاهتمام بثمرة ذلك وهو العمل ، فالشجرة بلا ثمار أو ظلال عديمة النفع وفاقدة المعنى ، ثم التحلي بأخلاق العلماء العاملين ، مع ورع في النقد ، ومحاسبة النفس ، ومجافاة الغرور ، ثم فن التعامل مع العباد عامة والعصاة خاصة .

وقد وجه الحافظ الذهبي من خلال مصنفاته ، وفي ثنايا أبحاثه إشارات تربوية جديرة بالتتبع ، وقد تتبع الدكتور النحلاوي تلك الإشارات من خلال كتابي الكبائر وزغل العلم في دراسته : «الذهبي دارسة موضوعية تحليلية تربوية» دار الفكر دمشق .

وإن كان ذلك التتبع في هذين الكتابين مفيدًا ، فإن تتبع تلك الإشارات الذهبية في بقية المصنفات تلقي ضوءًا على كثير من آراء ذلك العالم التربوية ، وترشد إلى السبيل لمن رام الوصول إلى المنهج الأسمى والطريق الأفضل .

وقد اهتم الحافظ الذهبي بعدة خطوات ، يستطيع السالك إذا تتبعها أن يصل إلى ذلك الطريق الذي يبتغيه ، وإلى هذا الدرب لذي ينشده ، وهي :

١- **النية الصالحة** : تحقيق النية الصالحة من شروط قبول العمل ، فلا عمل إلا بنية ، ولا قبول لهذا العمل إلا بالنية الخالصة ، التي يبتغي بها صاحب العمل

وجه الله تعالى دون رياء ولا سمعة ، بعيدًا عن حب الظهور وطلب الرئاسة ، أو اتخاذ الدين مطية للدنيا .

يقول الذهبي : « ينبغي للعالم أن يتكلم بنية وحسن قصد ، فإن أعجبه كلامه فليصمت ، فإن أعجبه الصمت فلينطق ، ولا يفتر من محاسبة نفسه ، فإنها تحب الظهور والثناء »[١].

فالنفس إذا آنست رضا من المستمعين وإعجابًا من الحاضرين تتوقت إلى مزيد من الكلام الجالب لها ذلك الثناء ، وإذا كان قول الحق مرًّا ، تخشى النفس قوله ، فعليها إن صلحت النية ، أن تصمت خوف العجب ، وأن تقول الحق مع خشية العقاب واستحضار الصبر .

وقد تنازع العلماء أيهما أفضل ، ـ وكلاهما فاضل ـ طلب العلم أم العبادة والتلاوة والذكر ، وللحافظ الذهبي في تلك المسألة مقال ، فليس هناك حكم مطلق يصلح للإجابة إلا مع مراعاة نية الطالب والمتعبد فقال : « فأما من كان مخلصًا لله في طلب العلم ، وذهنه جيد ، فالعلم أولى به ، ولكن مع حظ من صلاة وتعبد ، فإن رأيته مجدًّا في طلب العلم ، لا حظَّ له في القربات ، فهذا كسلان مهين ، وليس هو بصادق في حسن نيته ، وأما من كان طلبه الحديث والفقه غية ومحبة نفسانية ، فالعبادة في حقه أفضل »[٢].

بل طلب الحديث نفسه بعضه من القربات التي ترفع درجات صاحبها في أعلى عليين ، وبعضه مذموم ، يخشى على القائم به ، قال الذهبي : « حب ذات الحديث والعمل به لله مطلوب من زاد المعاد ، وحب روايته وعواليه ، والتكثر بمعرفته وفهمه مذموم مخوف »[٣].

● **طلب العلم**

إذا حسنت النية فما من قربة أفضل من طلب العلم ؛ إذ حض الله تعالى عليه ، ومدح العلماء وأعلى قدرهم ، وحث النبي ﷺ عليه ، وأثنى على القائمين به ورفع منزلتهم .

---

(١) الذهبي ، السير (٤/٤٩٤).

(٢) المصدر السابق (٧/١٦٧).

(٣) المصدر السابق (٧/٢٥٦).

والعلم الذي يمدح القائم به والطالب له ، هو ذلك العلم الذي يورث الخشية ، ويحقق الانكسار لله تعالى ، لا ذلك العلم النظري الذي لا يكسو وجه صاحبه بهاء العلماء ونضرة الصالحين .

قال الذهبي : « ثم العلم ليس هو بكثرة الرواية ، ولكنه نور يقذفه الله في القلب وشرطه الاتباع والفرار من الهوى والابتداع »[١].

ويثني الحافظ الذهبي على أخذ العلم من أفواه المشايخ ومشافهتهم ؛ لأن تلك سنة الضبط والإتقان ، كما يبين رحمه الله مساوئ الوجادة والأخذ عن الصحف ، فإن كثيراً من العلماء « لا يرون نقل العلم وجادة ، فإن الخط قد يتصحف على الناقل ، وقد يمكن أن يزاد في الخط حرف فيغير المعنى ، ونحو ذلك »[٢].

ويبين الحافظ الذهبي ما ينبغي على المحدث الناقد أن يلم به من العلوم ، وما يسلكه من الآداب حتى يصفو له ذلك العلم ، وإلا فلا حاجة له في أن يضيع الزمان في غير فائدة .

قال الذهبي : « فالذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقيًّا ذكيًّا ، نحويًّا لغويًّا ، زكيًّا حييًّا ، سلفيًّا يكفيه أن يكتب بيده مائتي مجلد ، ويحصل من الدواوين المعتبرة خمسمائة مجلد ، وأن لا يفتر من طلب العلم إلى الممات »[٣].

ثم يضع الحافظ الذهبي منهجًا علميًّا للعامة يعتمد على كتاب الله والصحيحين ورياض الصالحين وسنن النسائي ، قال الذهبي : « فعليك يا أخي بتدبر كتاب الله ، وبإدمان النظر في الصحيحين وسنن النسائي ورياض النواوي وأذكاره تفلح وتنجح »[٤].

ويضع منهجًا آخر للخاصة من المحدثين ، فقال : « وإنما شأن المحدث اليوم الاعتناء بالدواوين الستة ومسند أحمد بن حنبل ، وسنن البيهقي ، وضبط متونها وأسانيدها ، ثم لا ينتفع بذلك حتى يتقي ربه »[٥].

كما يحذر الذهبي العلماء من استخدام ثمرة ذلك التعلم في الشغب على العلماء وإثارة الفتن والقلاقل ؛ لأن ذلك لا يأتي بخير ، فقال الذهبي : « ولا يشغب

---

(١) الذهبي ، السير (١٣/٣٢٣).
(٢) المصدر السابق (١١/٣٧٧).
(٣) المصدر السابق (١٣/٣٨٠).
(٤) المصدر السابق (١٩/٣٤٠).
(٥) المصدر السابق (١٣/٣٢٣).

بذكر غريب المذاهب لا في الأصول ولا في الفروع ، فما رأيت الحركة في ذلك تحصل خيرًا ، بل تثير شرًا وعداوة ، ومقتًا للصلحاء والعباد من الفريقين»[١].

● **عدم الخوض إلا بعلم وفطنة**

الإسلام يدعو إلى العلم قبل القول ، وإلى الفطنة والذكاء في تحليل النص ، ومحاولة تنفيذه على الوجه الذي أراده المشرع ، مع عدم اللهج بالغرائب ، إن صحت .

فالحافظ الذهبي يرى للعقل قدرات ينبغي أن تطلق ، وحدود يجب أن يزم بها فلا يحجر عليه ، ولا يفتح له المجال للشطط فـ «من حكم على عقله الانقياد للكتاب والسنة فقد فاز ، ومن دخل في التحريف والتأويل وضرب الأمثال فقد خاطر بدينه»[٢].

ويرى الذهبي الكف عما عصم الله منه أيدينا ، وألا نردد قولاً لا يؤدي إلى خير ، ولا نلوك كلمات تجر إلى الشر فقد «كان بين الطائفتين من أهل صفين ما هو أبلغ من السب : السيف ، فإن صح شيء فسبيلنا الكف والاستغفار للصحابة ، ولا نحب ما شجر بينهم»[٣].

ويحذر الذهبي من ترديد كل قول أو نشر كل رواية ، فربما تكون الرواية واهية والأثر ضعيفًا ، لم يفهم الراوي أثره على نفوس السامعين ، فيأتي ذلك بفتنة ويثير بلبلة .

فقد روى وكيع حديثًا في تغير جسد رسول الله ﷺ ، وكادت تذهب نفسه بتلك الرواية . قال الذهبي : «وهذه هفوة من وكيع كادت تذهب فيها نفسه ، فما له ورواية هذا الخبر المنكر المنقطع ، وقد قال النبي ﷺ : «كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع»[٤].

---

(١) الذهبي ، السير (٢٠/١٤٢).

(٢) الذهبي ، الأربعين في صفات رب العالمين ص١٥٢ .

(٣) الذهبي ، السير (٣/٣٨ ، ٣٩).

(٤) الذهبي ، التاريخ (١٣/٤٥٢) ، والسير (٩/١٦٤ ، ١٦٥).

وكذلك ينبغي التأدب في فهم مراد الشارع عند العمل بالنصوص الشرعية ، فقد يأمر النبي ﷺ الأمر ، ويرجو تنفيذه على الوجه الأكمل ، فيأخذ البعض الأمر ، ويأتي به على غير مراد رسول الله ﷺ ، فمن ذلك الفرار من المجذوم الذي أتى به الحديث الشريف .

قال الذهبي : « والفرار من المجذوم وترك مؤاكلته جائز ، لكن ليكن ذلك بحيث لا يكاد يشعر المجذوم ، فإن ذلك يحزنه »[١] .

● **البعد عن التكلف والغلو**

العلماء إذا علموا ينبغي أن يكون ذلك العلم بمنأىً عن التنطع والتكلف ، والغلو والإفراط ، بل ينبغي أن تمثل أقوال العالم وآراءه صورة مشرقة لذلك الشرع المطهر ، فلا تقعر ولا تحذلق ، وإنما قول للحق ، ودفع للباطل .

وقد نُقل عن البعض القول بأن الجنة التي أخرج منها آدم عليه السلام ليست بجنة الخلد ، بل جنة في الأرض ، ولهم على ذلك دلائل ، ولكن تلك الدلائل تجعل الجنة غير جنة الخلد ، ولكنها لا تحدد مكانها ، أفي الأرض؟ ربما . أفي السماء أيضًا حيث خلق آدم؟ رأي وجيه ولكن لا دليل عليه .

لذا يرى الحافظ الذهبي في تلك الأقوال وهذه المباحث المتولدة ما لا ينبني عليه اعتقاد ولا عمل فقال : « فهذا تنطع وتعمق مرذول »[٢] .

وقد وقف الإمام أحمد في محنة خلق القرآن ليثًا جسورًا ، مدافعًا عن حياض السنة ، ذابًا عن عقيدة الإسلام ، ولاقى في سبيل ذلك الهدف وتلك الغاية ما لاقى ، ولكن ذلك لا يدفعنا إلى الغلو فيه ، أو الخروج به عن بشريته ، فقد ظن قوم من أهل خراسان أحمد من الملائكة ، وأنه لا يشبه البشر ، وقال آخرون : « نظرة عندنا من أحمد تعدل عبادة سنة » .

قال الذهبي : « هذا غلو لا ينبغي »[٣] .

---

(١) الذهبي ، السير (٢/٤٩٣).
(٢) المصدر السابق (١٥/٥٥٧).
(٣) المصدر السابق (١١/٢١١).

● **العمل بالعلم**

العلم يهتف بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل ، وعالم بلا علم ، وجه بلا نضرة ، ولا خير فيمن قال ولم يعمل ، ونصح ولم ينتصح . وقديمًا قيل :

اعمـــل بعلمـــك تغـــنم أيهـــا الرجـــل لا ينفـع العلـم إن لـم يحسـن العمـل[١]

وقد قال بعض الحكماء : «العلم خادم العمل ، والعمل غاية العلم ، فلولا العمل لم يطلب علم ، ولولا العلم لم يطلب عمل ، ولأن أدع الحق جهلاً به أحب إليَّ من أن أدعه زهدًا فيه»[٢].

ولذلك فالحافظ الذهبي يخاطب المحدث بأن علمه جعل مسئولياته أكثر وتبعاته أعظم ، فإذا كانت الأحاديث في فضائل الأعمال تدل على الاستحباب ، والترغيب فحسب ، فإنها في حق المحدث أوجب ، وهو بالحرص عليها أحرى .

قال الذهبي : «فإن كانت الأحاديث في الواجبات فهي موجبة ، وإن كانت في فضائل الأعمال ، فهي فاضلة ، لكن يتأكد العمل بها على المحدث»[٣].

وإذا كان البعض يغالي في العبادات مخالفًا هدي النبي ﷺ ، وبعضهم يأخذه الخمول ، فلا يعبأ بذلك فالحافظ الذهبي يربي السالك على التوسط في العمل ، فلا رهبانية ولا تهاون ، قال الذهبي : «السلوك الكامل هو الورع في القوت ، والورع في المنطق ، وحفظ اللسان ، وملازمة الذكر ، وترك مخالطة العامة ، والبكاء على الخطيئة ، والتلاوة بالترتيل والتدبر ، ومقت النفس وذمها في ذات الله ، والإكثار من الصوم المشروع ، ودوام التهجد ، والتواضع للمسلمين ، وصلة الرحم ، والسماحة وكثرة البِشَر ، والإنفاق مع الخصاصة . . . والرباط بالثغر ، وجهاد العدو»[٤].

---

(١) الخطيب ، اقتضاء العلم العمل ص٣٨ ، تحقيق ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي . ط . ٥ . ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م .

(٢) المصدر السابق ص١٥ .

(٣) الذهبي ، السير (١٠/٤٧١).

(٤) المصدر السابق (١٢/٩٠).

● **التماس أخلاق العلماء**

للسالك أن يتخذ القدوة الصالحة بعد رسول الله ﷺ من العلماء ، فهم حملة أنوار القرآن وبينات السنة ، والعالم العامل حجة الله على عباده ، فينبغي أن يكون مريد الحق مقتفيًا لآثارهم ، وناسجًا على منوالهم .

فهذا طارق بن شهاب جمع بين العلم وخير العمل ؛ الجهاد في سبيل الله ، لم تشغله عدة الحرب عن طلب العلم ، كما أن محبرته وألواحه لم يحولا بينه وبين جهاده ، قال الذهبي : « ومع كثرة جهاده كان معدودًا من العلماء »[١] .

أما أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المواز ، الإمام ، فقيه الديار المصرية ، والذي انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بمصر ، فقد تزهد وانزوى ببعض الحصون الشامية تاركًا الشهرة حتى أدركه أجله « وكذا فلتكن ثمرة العلم »[٢] .

وإن كان الهروب من الشهرة مطلوبًا إلا أن ذلك في حال توافر من يقوم بذلك الأمر ، وأما إن احتاج إليه المسلمون ، فلا ينبغي الاعتزال أو الانزواء ، والعلماء الصادقون لا يتوسعون في الشهوات ، ولا تلهيهم زينة الدنيا وزخرفها .

قال الذهبي : « للصادق أن يقل من الكلام والأكل والنوم والمخالطة ، وأن يكثر من الأوراد والتواضع وذكر الموت »[٣] .

وعلى العالم ألا يكثر الضحك ، فإنه مميت للقلب ، شاغل عن التفكر في حال هذه النفس المسكينة ومصيرها بعد الموت ، وألا يلقى الناس عبوسًا متجهمًا ، وإنما يكون مع نفسه في حال المحاسبة ، ومع الخلق في حال طلاقة الوجه . وخير الأمور الوسط ، قال الذهبي : « ينبغي لمن كان ضحوكًا بسّامًا أن يقصر من ذلك ، ويلوم نفسه حتى لا تمجه الأنفس ، وينبغي لمن كان عبوسًا منقبضًا أن يتبسم ويحسن خلقه »[٤] .

والعالم الحق ينبغي أن يزهد في عطاء الأمراء ولا يتعرض له أو يقبله إلا في حدود الفاقة ، تحت إلحاح الحاجة ، بقدر ما يسد حاجته ويرفع فاقته ، قال الذهبي : « فمن أخذ من الأمراء والكبار بلا سؤال وهو محتاج فهذا مغتفر له ، فإن

---

(١) الذهبي ، السير (٣/٤٧٨).
(٢) المصدر السابق (١٣/٦).
(٣) المصدر السابق (١٤/٥٣٤).
(٤) المصدر السابق (١٠/١٤١).

أخذ بسؤال رخص له بقدر القوت وما زاد فلا ، ومن سأل وأخذ فوق الكفاية ذم ، ومن سأل مع الغنى والكفاية حرم عليه الأخذ»[١].

وإن كان التعرض لأموال الحكام وجوائزهم مظنة الريبة ، فإن التعرض لهم أنفسهم بإسداء واجب النصح الذي قرنه النبي ﷺ بالدين وكمال الإيمان واجب على المخلصين . قال الذهبي : «فمن لم ينصح لله وللأئمة وللعامة كان ناقص الدين»[٢].

وكذلك ينبغي لمن جهر بالحق أن يفتش في نفسه عن داء الرياء والعجب فيطلِّقه طلقة بائنة ، ويلقيه عنه إلى غير رجعة ؛ لأن قول الحق مع حب الظهور يضر صاحبه لسوء قصده ، وإنما يعصم الله تعالى من جهر بالحق مع حسن النية وإخلاص الطوية قال الذهبي : «فكم من رجل نطق بالحق وأمر بالمعروف ، فيسلط الله عليه من يؤذيه لسوء قصده ، وحبه للرئاسة الدينية»[٣].

● **محاسبة النفس**

قال تعالى : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ (الشمس:٧-١٠) .

والنفس إن تركت وهواها قادت العبد إلى صراط أصحاب الجحيم ، فكان لا بد من محاسبتها ، والوقوف على كل صغير وكبير من أفعالها ، قال الذهبي : «وكن يقظًا فقيهًا بعيوب النفس وخداعها ، ولا تصادقها ، وكن عليها بالمرصاد ، واحذر الاغترار بزخارف ذوي الرخص ، فإن لكل شيء حدًّا»[٤].

وللنفس خداع ومكر ، فإذا حاسبها صاحبها أظهرت له خلاف الأمر ، وقلبت له الحقائق ، فيقول الذهبي مخاطبًا الموهومين : «وأنت ظالم وترى أنك مظلوم ، وأنت فاسق وترى أنك عدل ، وأنت آكل للحرام وترى أنك متورع ، وطالب العلم للدنيا ، وترى أنك تطلبه لله»[٥].

---

(١) الذهبي ، السير (٢١/٥١١).
(٢) المصدر السابق (١١/٥٠٠).
(٣) المصدر السابق (١٨/١٩٢).
(٤) الذهبي ، الرخصة في الغناء والطرب بشرطه ص٨٨ .
(٥) الذهبي ، التاريخ (١٢/٣٤١) ، والسير (٨/٤٤٠).

ويخاطب الحافظ الذهبي النفس الإنسانية كلاً بحسب ما يزل فيه قدمه ، وتضعف عنده عزيمته ، ليحاسب كلٌ نفسه ، ويسدد ما انحرف فيه قائلاً : « إلى كم هذه النفرة من سلوك الصراط المستقيم إلى سبيل الشياطين الضالين؟ إن تعبدت شردت في العبادة ، وتسللت يمينًا ويسارًا ، وإن سلكت في العلم دخلت في الرخص والحيل . . . وإن دخلت في التجارة والبيع احتلت في المعاملة الربوية بكل طريق . . . »[١].

● **التجافي عن الغرور**

من علامة الإيمان حسن العمل وخوف عدم القبول ، وعلامة النفاق ، قلة العمل والأمن من عذاب الله ، وقد كان النبي ﷺ يتعبد لله تعالى حتى تورمت قدماه ، مع غفران الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وكان الصديق رضي الله عنه لا يتمالك نفسه من البكاء وقد بشره النبي ﷺ بالجنة ، وكان للفاروق خطان أسودان من أثر البكاء على خديه . وهكذا دأب الصالحين قال الذهبي : « كل من لم يخش أن يكون في النار فهو مغرور قد أمن مكر الله »[٢].

وإذا كان الكبر من الكبائر المنهي عنها ، فإن للكبر دركات ، وشرها تكبر العالم بعلمه . فإن ذلك علامة عدم قبول ذلك العالم وعدم تأثره بذلك العلم ، قال الذهبي : « وأشرُّ الكبر من تكبر على العباد بعلمه ، وتعاظم في نفسه بفضيلته ، فإن هذا لم ينفعه علمه ، فإن من طلب العلم للآخرة كسره علمه ، وخشع قلبه واستكانت نفسه وكان على نفسه بالمرصاد »[٣].

وقد أخطأ أحد الحاضرين في مجلس عمرو بن زرارة فضحك ، قال عمرو : « هب التحرج ، أليس التقى؟ هب التنى أليس الحياء؟ ثم قام ودخل ، وحرم بذلك الآخرين من مجلسه ، ولكن الحافظ الذهبي ينتقد ذلك ، ويراه إساءة لعموم الحاضرين مع ذهاب لخصال الحلم والعفو » ، قال الذهبي : « هب حسن الخلق ذهب ، أليس الحلم ، وهب الحلم ذهب أليس العفو؟ »[٤].

---

(١) الذهبي ، تشبيه الخسيس بأهل الخميس ص٤٢ ، ٤٣ .

(٢) الذهبي ، السير (٦/٢٩١).

(٣) الذهبي ، الكبائر ص٧٩ .

(٤) الذهبي ، السير (١١/٤٠٧).

قد يظن البعض أن الغرور والخيلاء مرتبطان بالغنى والترف ، ولكن من الناس من يمشي الخيلاء في ثياب رثة ، قال الذهبي : « كل لباس أوجد في المرء خيلاء وفخرًا فتركه متعين ، ولو كان من غير ذهب ولا حرير ، فإنا نرى الشاب يلبس الفرجية الصوف . . . والكبر والخيلاء على مشيته ظاهر »[١].

فالحافظ الذهبي يحذر من الغرور أيًّا كان مصدره والكبر أيًّا كان باعثه .

● **معاشرة الخلق . . .**

السالك إلى الله يتعامل في حياته مع الخلق ، وتربطه بهم علاقات ، ولا يستطيع الانعزال عنهم أو الانزواء ، وإن كان لا بد من معاشرة الخلق فإن لهذه المعاشرة آدابًا ، فكما قال تعالى في وصفه للمؤمنين : ﴿ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الفتح:٢٩) ، يقرر الذهبي ذلك قائلاً : « فالمؤمن يتواضع للمؤمنين ويتذلل لهم ويتعزز على الكافرين . . . تعظيمًا لحرمة الإسلام وإعزازًا للدين من غير أن تؤذيهم ولا تودهم »[٢].

والإمام الذهبي يربي السالكين على الإحسان إلى الآباء والأمهات ، وإن لم يكونوا على الإسلام ، فقال معلقًا على حديث جاهمة ، وفيه : « هل لك من أم؟ .. فالزمها ، فإن الجنة عند رجلها » ، قال الذهبي : « لم يسأله أمسلمة هي أم لا ؟ بل أمره ببرها مطلقًا ، مع كثرة الآباء والأمهات على الشرك في ذلك الوقت »[٣].

وإذا كان المرء له جار يهودي أو نصراني « فجاوره بالمعروف ولا تؤذه . . وكذا رد السلام ، فلا تبدأ أحدًا من هؤلاء بالسلام أصلاً ، وإذا سلم أحد منهم عليك فقل : وعليكم ، أما كيف أصبحت وكيف أمسيت ، فهذا لا بأس به »[٤].

وإن كان الجار صاحب بدعة « إن قدرت على تعليمه وهدايته فاجهد ، وإن عجزت فانجمع عنه ، ولا تواده ولا تصافه ، ولا تكون له مصادقًا ولا معاشرًا ، والتحول أولى بك »[٥].

---

(١) الذهبي ، السير (٣/٢٣٤).

(٢) الذهبي ، حق الجار ص٤٩، تحقيق هشام السقا ، دار عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

(٣) الذهبي ، مهذب السنن [٥/ق٣٢-ب] .

(٤) الذهبي ، حق الجار ص٤٨ .

(٥) المصدر السابق ص٤٧ .

وإن كان الجار ديوثًا ، قليل الغيرة ، وحريمه على غير الطريق المستقيم « فتحول عنه ، أو فاجهد أن لا يؤذون زوجتك ، وخف على نفسك المسكينة ، ولا تدخل منزله ، واقطع الود بكل ممكن »[١].

● **معاملة العصاة**

إن رؤية العاصي لا بد وأن تثير في النفس الرحمة على ذلك العاصي ، والرغبة في أن يهديه الله تعالى ، وحمد الله على العافية من تلك المعصية ، يقول الذهبي : « فليكن رفقك بالمبتدع والجاهل حتى تردهما عما ارتكباه بلين ، ولتكن شدتك على الضال الكافر ، ومع هذا فارحم المبتلى ، واحمد لله على العافية ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء:٩٤) انظر إلى نفسك وقت النهي عن المنكر وعند الأمر بالمعروف بعين المقت ، وانظر إلى أخيك الجاهل العاصي بعين الرحمة »[٢].

ولا يتعجل الحافظ الذهبي بتأثيم الخلق ، حتى يثبت أن ذلك العاصي قد علم التحريم ، وإن لم يعلم أو لم يصله نص بذلك عذر ، قال الذهبي : « واعلم أن كثيرًا من الكبائر بل عامتها إلا الأقل يجهل خلق من الأمة تحريمه... فلا يأثم أحد إلا بعد العلم . . . فكذا يعذر بالجهل كل من لم يعلم حتى يسمع النص »[٣].

إن علم صاحب الكبيرة إثم فعلته ، فهو بين مستتر بمعصيته غير مجاهر بها ، مغلق بابه عليه ، فذلك يرى الذهبي التغافل عنه ونصحه في السر ووعظه برفق .

وأما إن كان معلنًا بكبيرته ، غير مكترث بنظر الآخرين إليه ، فلعل هجرانه ـ بعد نصحه ونهيه عن المنكر ـ يكون سببًا في تركه لذلك الباطل ، ونكن هذا الهجران دون قطع الكلام والسلام والهدية عنه ، حتى لا تعين الشيطان عليه أكثر[٤].

● **الرفق في النقد والورع**

وإذا تعرض طالب الحق إلى نقد الآخرين ، فلا بد أن يتحلى ذلك النقد بالرفق واللين ، مع الورع والديانة ، فالنقد طريق لتعديل السلوك أو القول ، وليس وسيلة

---

(١) الذهبي ، حق الجار ص٤٧ .
(٢) الذهبي ، تشبيه الخسيس ص٤٥ .
(٣) الذهبي ، الكبائر ص٤٦ ، ٤٧ .
(٤) الذهبي ، حق الجار ص٤٦ ، ٤٧ .

للجرح والتعبير ، والخلاف وارد «وما زال العلماء يختلفون في المسائل الصغار والكبار ، والمعصوم من عصمه الله»[١].

ويحذر الحافظ الذهبي مريد النجاة من عوارض النقد التي لا تظهر قبل توجيه ذلك النقد فيقول : «واعلم أنك إن أمرت بمعروف أو نهيت عن منكر ، فربما انحرفت إلى الشر ، وثارت نفسك ، واعتديت ، فيكون ما أفسدت أكثر مما أصلحت»[٢].

وكذلك يحذر الحافظ الذهبي من آثار الغلظة والفظاظة في النقد على شخص المنتقد ، فقد يكون لذلك الجفاء أثر عكسي ، قال الذهبي : «فارفق بإنكارك على أخيك المسلم الخطاء مثلك ، وإن لم تفعل وعاملته بالفظاظه والغلظة أتلفته ، وبغضت إليه الخير ، وآذيت نفسك»[٣].

والحافظ الذهبي في سلوك عملي يعلم ملتمس الهدى ألا يبادر إلى التشنيع على المخطئ ، بل يلتمس لفعله أحسن المخارج ويطلب له أحسن الأعذار .

فقد أقام عبد الرحمن العطار نصرانيًا بالحرم المكي ، وكان يضرب المثل بكفره لصلاح ولده وقربه من الأذان والحرم . وهذا مخالف لأمر النبي ﷺ وصريح آي القرآن الكريم .

قال الذهبي : «أنا أتعجب من تمكين هذا النصراني من الإقامة بحرم الله ، فلعلهم اضطروا إلى طبه»[٤].

● **السياسة**

حاول البعض جاهدًا أن يتخلص من رقابة الشريعة في شئون حكمه ، فاستحدثت عبارة لا دين في السياسة ، ولاسياسة في الدين ، وصارت درعًا يقف في وجه من رام أن يصبغ الحياة بصبغة الله الذي أحسن كل شيء خلقه .

وبعيدًا عن الأهداف الكامنة وراء تلك الدعاوى التي تحاول جاهدة أن تنحي تلك الأخلاق الفاضلة والشرائع المحكمة عن واقع الحياة وشئون العباد ، فالحافظ الذهبي ـ أحد علماء الشريعة ـ يدلي بدلوه في مباحث سياسية ، ويتعمق في

---

(١) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٢/٧٣٠).
(٢) الذهبي ، تشبيه الخسيس ص٤٤ .
(٣) الذهبي ، الرخصة في الغناء ص٨٩ .
(٤) الذهبي ، التاريخ (١١/١١٣).

مسائل في صميم اختصاصات الحاكم ؛ ليظهر لنا أن السياسة من العلوم الإسلامية التي لا ينبغي أن يحتكرها أعداء الشريعة ومغتالو الفضيلة .

● **وجوب الإمامة**

لا بد لهذه الأمة من قائد يسوسها ، ويرسم لها معالم طريقها ، ويتخذ قرارات السلم والحرب ، والحرث والعمل ، يحيي الفضائل ويذب عنها ، ويطارد الرذائل ويقاومها ، ينشر العدل وينأى عن الظلم ، ينصر المظلوم ، ويعيد الباغي إلى الحق قسرًا .

فنقل الحافظ الذهبي اتفاق أهل السنة والفرق على وجوب الإمامة ، فقال : « اتفق أهل السنة والمعتزلة والمرجئة والخوارج والشيعة على وجوب الإمامة ، وأن الأمة فرض عليها الانقياد إلى إمام عدل »[١] .

وإن وجبت الإمامة ، فلا بد أن يتحد مصدر السلطات في إمام واحد ، قد يعين له نوابًا أو عمالاً ، ولكن الأمر في نهاية المطاف ، ينبغي أن يخرج من قائد واحد حتى لا تتضارب الرؤى وتختلف الاجتهادات .

قال الذهبي : « ولو جوزنا إمامين لجاز الثلث والرابع ، بل في كل مدينة إمام أو قرية ، وفي ذلك فساد عريض وهلاك »[٢] .

● **مقومات الحاكم**

الحكم له أهله ، وقد خلق الله تعالى الناس ، وأعطى كل إنسان من الخصائص ما يميزه عن غيره ، والحاكم لا بد أن يكون شخصية متميزة ، دين وعقل ، حزم وعلم ، شجاعة ورأي ، وإلا لم ينهض بأعباء دولته ، ويعجز عن القيام بشئون رعيته .

قال الذهبي : « الإمام إذا كان له عقل جيد ودين متين صلح به أمر الممالك ، فإن ضعف عقله وحسنت ديانته ، حمله الدين على مشاورة أهل الحزم ، فتسددت أموره ومشت الأحوال ، وإن قل دينه ونبل رأيه ، تعبت به البلاد والعباد ، وقد يحمله نبل رأيه على إصلاح ملكه ورعيته للدنيا لا للتقوى ، فإن نقص رأيه وقل دينه وعقله كثر الفساد وضاعت الرعية »[٣] .

---

(١) الذهبي ، المقدمة الزهرا [ق-٢] ، دار الكتب المصرية ١٦٥٩ ، عقائدة تيمور ، ميكروفيلم رقم (٢٩٩٧٦).

(٢) المصدر السابق [ق-٣] .

(٣) الذهبي ، السير (٢٠/٤١٨).

وقد وصف الذهبي يعقوب بن إسحاق الفيلسوف بأنه كان رأسًا في حكمة الأوائل ومنطق اليونان ثم قال : «لا يلحق شأوه في ذلك العلم المتروك»[١] ، وقال عن المنطق : «أبعده الله من علم»[٢].

ورأى الحافظ الذهبي الفلسفة ضلالاً ، فقال في ترجمة ابن رضوان الفيلسوف : «أحكم الفلسفة ، ومذهب الأوائل وضلالهم»[٣].

وقال عن تصانيف الفارابي الفلسفية : «من ابتغى الهدى منها ضل وحار»[٤].

وجعل الحافظ الذهبي السعادة في ترك هذين العلمين ، ففي ترجمة ابن الدهان ذكر تعلقه بعلمي النجوم والفلسفة ثم قال : «لو جهل هذين العلمين لسعد»[٥] ، بل الخرس والبكم عنده خير من ذلك ، فقد قال الذهبي : «لأن يعيش المسلم أخرس أبكم خير له من أن يمتلئ باطنه كلامًا وفلسفة»[٦].

ويرى الذهبي ذلك الرأي في الفلسفة ؛ لأنها كما يرى «تسلب الإيمان ، وتورث الشكوك والحيرة التي لم تكن»[٧].

والحق أن ما قاله الحافظ الذهبي في الفسلفة والمنطق ، قال به كثير من العلماء الذين رأوا في هذين العلمين مفسدة للعقل والدين .

قال ابن الصلاح عن الفسلفة : «رأس السفه والانحلال ومادة الحيرة والضلال ...»، ثم رأى المنطق مدخلاً إليها ، ومدخل الشر شر .

ثم قال : «وما يزعمه المنطقي للمنطق من أمر الحد والبرهان : فقاقيع أغنى الله عنها كل صحيح الذهن»[٨].

وقال عنه ابن تيمية : «البليد لا ينتفع به ، والذكي لا يحتاج إليه»[٩].

وقال في موطن آخر : «فيه مواضع كثيرة هي لحم جمل غث ، على رأس جبل وعر ، لا سهل فيرتقى ، ولا سمين فينتقل»[١٠].

---

(١) الذهبي ، السير (٣٣٧/١٢).
(٢) المصدر السابق (٢٠١/١٨).
(٣) المصدر السابق (١٠٥/١٨).
(٤) المصدر السابق (٤١٧/١٥).
(٥) المصدر السابق (٨٧/٢٢).
(٦) المصدر السابق (٣٦/٢١).
(٧) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٢٠٥/١).
(٨) الذهبي ، السير (١٤٣/٢٣).
(٩) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى (٢٦٩/٩) ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد قاسم ، طبع المحقق ، دون ذكر طبعة أو تاريخ .
(١٠) ابن تيمية ، نقض المنطق ص١٥٥ .

obeikan.com